السياسة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

((١))

السياسة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

****

تأليف

د. شاكر محمود وهيب

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تأليف: د. شاكر محمود وهيب

الطبعة الأولى: ٢٠١١.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

الترميز الدولي : 3- 16 – 439 – 9933 – 978

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ١١ ٠٩٦٣

تلفاكس: ٥٦٣٢٨٦٠ ١١ ٠٩٦٣

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

المقدمة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من دول الخليج العربي المهمة على الصعيدين العربي والدولي إذ لاقت سياستها الخارجية (العربية والدولية) استحسان أكثر المراقبين والمحللين السياسيين، والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى الهدوء في الفعل ورد الفعل السياسي، وهذا الهدوء ناتج عن الحكمة السياسية التي تنتهجها قيادة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، لذلك أخذ النفس السياسي الهادئ بعده مع دول الخليج العربي والابتعاد عن الإثارة والتوتر، مما سهّل حل كثير من المشكلات القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي في أحوال شهدت أهم الحقب التاريخية وأدقها وأعقدها ليس في الإمارات العربية المتحدة فحسب، وإنّما في الوطن العربي، لأنّها شهدت تغيّراً في موازين القوى في العالم وتصعيداً في بلورة الأفكار التحررية السياسية في الوطن العربي.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في أن نظامها الفدرالي جعلها أنموذجاً للدول الصغيرة من خلال الانتقال بها إلى:

الفدرالية: (Federalism) والذي هو نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات الصغيرة ـ على الأغلب ـ عن بعض صلاحياتها، وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، وتُحصر قرارات الدولة الفدرالية المركزية بالقمة وتترك الأمور المحلية للسلطات الإقليمية[1].

1 - **ينظر مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، لندن، العدد ٦٢، نيسان ١٩٩٣.**

وقد انتقلت الإمارات العربية من مرحلة التفتت والتهميش (مرحلة ما قبل الاتحاد) إلى مرحلة تاريخية جديدة من التوحد والنهوض السياسي والاقتصادي وقد حافظت على هذا البناء من خلال حرصها بعدم زج نفسها في مشكلات خارجية كبرى وهي بالنتيجة لا تنسجم مع حجمها الجيوبولتيكي، بل تلجأ دائماً إلى الحوار الهادئ أو إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية وهذا ما لمسناه في علاجها لمشكلة احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

كما تأتي أهمية الدراسة من أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة وموقعها خاصة من الناحية الإستراتيجية، ولما لهذا الموقع من دلالات على الصعيد العسكري، ولما تملكه من موارد طبيعية وفي مقدمتها النفط الذي يعد الشريان الحيوي للطاقة في العالم، مما جعل منها دولة اقتصادية قوية ذات مورد مالي كبير، ترك آثاره المباشرة في رسم سياسة الدولة الخارجية على الصعيدين العربي والدولي.

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه دول الخليج العربي في ظلّ الإمارات والمغيرات السياسية والحرب التي كانت منطقة الخليج العربي ميداناً لها خلال الحقبة المحددة للدراسة.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تبين هذه الدراسة طبيعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحاول الإجابة عن ماهية العوامل المؤثرة في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ولاسيما الساخنة منها (حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية).

وسياستها تجاه مشاريع دول الخليج العربي الأمنية عامة ودخولها إلى مجلس التعاون الخليجي خاصة. موقفها من المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي خلال قيام الثورة الإيرانية والاحتلال السوفييتي لأفغانستان وتسلم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين المنصب الأول في الدولة.

رابعاً : منهجية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي لغرض معرفة المسار التاريخي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال دول الخليج العربي، وكذلك المنهج التحليلي لغرض إجراء متابعة للوقائع والأحداث وتحليلها لبيان الشكل الذي تتصف به الدولة على المستوى الخارجي.

خامساً : هيكلية البحث :

في ضوء ما تقدم، فقد توزع البحث بين خمسة فصول وخاتمة تسبقها مقدمة يمكن إيجازها بما يأتي:

الفصل الأول:

تناول قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول ١٩٧١م، وتضمن الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وأثره على المنطقة، والمبحث الثاني مراحل قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة. والمبحث الثالث تناول هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني:

جاء بعنوان العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه دول منطقة الخليج العربي وتضمن العامل الجغرافي والسكاني والاقتصادي والثقافي والعسكري.

الفصل الثالث:

وتناول العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه المنطقة، وقد جاء على مبحثين رئيسين العوامل الإقليمية، والعوامل الدولية.

أما **الفصل الرابع** فقد سلط الضوء على سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي للمدة من ١٩٧١ـ١٩٧٩ وتضمن الفصل ثلاثة مباحث، ركزنا في المبحث الأول على دولة الإمارات وأمن الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، وتناول المبحث الثاني الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي، أما المبحث الثالث فتناول سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقفها من مشاريع دول الخليج العربي الأمنية.

الفصل الخامس جاء على ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها، وعرضنا في المبحث الثاني سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ـ١٩٨٨، وجاء المبحث الثالث ليسلط الضوء على حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الإماراتي منها.

وفي النهاية انصبت الخاتمة على بيان أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات من خلال تتبعنا التاريخي والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية خلال المدة من ١٩٧١ـ١٩٩٠.

وبعد، فأرجو أن تكون هذه الدراسة التي أعددتها رافداً حياً في المكتبة العربية، ومصدراً قريباً للدارسين... وحسبي أنّها جهد إنساني في بداية طريق البحث العلمي الأكاديمي وعسى أن تكون قد وفقت فيها، فإن أحسنت فذلك الفضل من الله، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل وفوق كل ذي علم عليم.

الفصل الأول

****

الانسحاب البريطاني وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول :

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وآثاره على المنطقة

المبحث الثاني :

مراحل قيام اتحاد الإمارات العربية

المبحث الثالث :

هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية.

الفصل الأول

الانسحاب البريطاني وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول:

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وآثاره على المنطقة:

لم يفاجأ المحللون السياسيون والمختصون بشؤون المنطقة بقرار حكومة العمال البريطانية بالانسحاب من شرق السويس، لأن هذا القرار جاء نتيجة الوهن الذي أصاب الوجود البريطاني في المنطقة، فلم تعد هناك حاجة للاحتفاظ بالموانئ التي تساعد على الوصول إلى الهند، وبعبارة أخرى لم يعد الخليج العربي مهماً لبريطانيا كطريق إلى مستعمرتها الكبرى (الهند) بعد أنْ نالت الأخيرة استقلالها عام ١٩٤٧، أما إيران فقد تراجعت بريطانيا لصالح الولايات المتحدة الامريكية فيها، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن أمن إيران واستمرار نظام الشاه فيها، أما العراق، فإن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي الحليف القوي لبريطانيا وجهت ضربة قوية للمصالح البريطانية في المنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وكذلك حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، وانسحبت القوات البريطانية من قاعدة عدن عام ١٩٦٧ بعد أن حصل اليمن الجنوبي على استقلاله[1].

فضلاً عن أنَّ هناك أسباباً خاصة بالسياسة الداخلية البريطانية هي التي دفعت حكومة العمال في عام ١٩٦٨ إلى اتخاذ قرار الانسحاب منها:

1- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مركز البحوث والدرأسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٨٢.

١ ـ الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها حكومة العمال البريطانية، إذ قدرت النفقات العسكرية البريطانية لتمويل قواعدها وجيوشها خارج بريطانيا بنحو (٣١٧) مليون جنيه استرليني سنوياً، مما أثر سلبياً في الحياة الاقتصادية في البلاد، وارتفعت ديونها الخارجية في حزيران ١٩٦٦ بمقدار (١٥٠٠) مليون جنيه استرليني عما كانت عليه عام ١٩٦٤، عندما جاء حزب العمال إلى الحكم.

٢ ـ بلغ عدد العاطلين في عهد حكومة العمال (٥٤٠) ألف عامل، كما أثر ذلك في التعليم إذ اخفقت الحكومة في رفع سن ترك الدراسة إلى ١٦ سنة، فضلاً عن اخفاقها في تحسين مستوى المدارس الابتدائية [1].

٣ ـ شهدت البلاد قيام كثير من الاضطرابات العمالية التي أدت إلى خسائر مباشرة للاقتصاد الوطني من ناحية وتضاعف في حدة التضخم من ناحية أخرى، إذ تمكنت اتحادات العمال المضربة من الحصول على زيادات في الأجور، إلا أنَّها لم تكن مصحوبة بزيادة في الإنتاج، إذ اصدرت صحيفة الأوبزرفز البريطانية للمدة مابين ١٩٦٤- ١٩٦٦ ما يأتي: حصل نحو (٣,٨) مليون عامل على زيادة في الأجور تتجاوز الزيادة إلى (٤,٥٪) من النسبة التي حددتها الحكومة [2].

1- الوثائق البريطانية السرية عام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥، في ٤ مايس ٢٠٠٢.

2 - وتشير إحدى الدرأسات إلى أنَّ إدوارد هيث زعيم حزب المحافظين قد اتخذ اخفاقات حزب العمال الاقتصادية وسيلة في حملته الانتخابية، وتوجه إلى ربات البيوت خاصّة داعياً إياهنّ إلى ضرورة التخلص من حكومة العمال حتى لا تحقق فاتورة البقال زيادة أكثر ويعتقد أن أصوات ربات البيوت قد أدت دوراً مهماً لصالح المحافظين، ولاسيما أن النساء أكثر عدداً من الرجال في بريطانيا، ينظر أحمد رشيد، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٤، تشرين الأول ١٩٦٨، ص ١١٧.

٤ ـ إن الحكومة البريطانية كانت تواجه خطر الحرب الأهلية في إيرلندا الشمالية فقد نشبت من جديد الاضطرابات بين البروتستانت والكاثوليك هناك نشوباً عنيفاً في مرحلة حكومة العمال، مما دفع بالحكومة إلى إرسال المزيد من القوات للمساعدة في الحفاظ على الأمن هناك[1].

هذه الأمور جميعها تدفعنا إلى القول إنه لا يمكن أن نتصور للحظة واحدة أنَّ حكومة العمال كانت قد اتخذت قرارات بالخروج من الخليج العربي انطلاقاً من موقف مبدئي يتعلق بتغير المفاهيم الإستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بالوجود العسكري فقط ، فأن حكومة العمال اتخذت قرارها بالخروج من الخليج العربي نتيجة لاعتبارات اقتصادية أصلاً، ولعلها كانت العمل الأساس وراء هزيمتهم في الانتخابات عام ١٩٧٠ التي قادت إلى مجيء حكومة المحافظين بزعامة أدورد هيث[2].

---

1 - المشكلة في ايرلندا ذات جذور تاريخية بعيدة، فقد احتل البريطانيون إيرلندا واستوطنوا فيها منذ عهد كرومبل ، وشكلوا أقلية متميزة من البروتستانت أما تاريخ المشكلة القريب فيعود إلى عام ١٩٢٠ عندما قسمت الجزيرة الإيرلندية بعد الحرب الأهلية إلى قسمين: جمهورية إيرلندا الشمالية في الجنوب وأغلب سكانها (٩٧٪) من الكاثوليك ومقاطعة إيرلندا الشمالية التابعة للحكومة البريطانية، ولها برلمان خاص بها يتكون من مجلس للنواب والشيوخ، كما أن لها (١٢) ممثلاً في مجلس العموم البريطاني، وهي تتولى جميع شؤونها بنفسها ماعدا شؤون الدفاع و الخارجية، التي تقوم بها الحكومة البريطانية ويبلغ عدد سكان إيرلندا الشمالية عام ١٩٧٠ نحو (١,٥) مليون نسمة ثلثهم من الكاثوليك والثلثان الآخران من البروتستانت، وكان الكاثوليك يحاولون دائماً الإنضمام إلى الجمهورية الإيرلندية في الجنوب، نظراً للروابط الدينية والقومية بينهما، ونظراً لعدائهم مع البروتستانت، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتميز للبروتستانت، لمزيد من التفاصيل ينظر جون جيونزن، ماذا وراء أحداث إيرلندا الشمالية، مجلة السياسة الدولية، العدد، تموز ١٩٣٦، السنة ١٩٦٩، ص ١٨٤.

2 - ينظر الوثائق البريطانية السرية عام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥ في مايس ٢٠٠٢.

لقد أثارت المتغيرات العسكرية والاقتصادية التي هزت بريطانية بعد عامين من تسلم حزب المحافظين الحكم في البلاد، حفيظة النواب العماليين، إذ قدم في كانون الثاني عام ١٩٦٦ (٥٤) نائباً عمالياً اقتراحاً إلى رئيس الحكومة (هارولد ولسون) يدعو إلى تصفية القواعد البريطانية في الخليج العربي في موعد أقصاه عام ١٩٧٠ لمعالجة الأزمة الاقتصادية مبررة اقتراحها بمصالح اقتصادية لدول مثل اليابان وإسبانيا في منطقة الخليج العربي، التي تستثمر أموالها في نفطه دون أن تكون لها قواعد عسكرية أو جيوش مستقرة[1].

وقد بدأ الأمر في شباط ١٩٦٦ بإعلان تخفيض الإنفاق في شرقي السويس[2]، وهذا ما جاء في الدراسة التي قام بها وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي عند مراقبته لسياسة الدفاع البريطانية وتستهدف خفض الالتزامات العسكرية البريطانية في الخارج ولا سيما شرقي السويس، وعد ذلك الإعلان إيذاناً بالتخلي عن الالتزامات البريطانية التاريخية تجاه الأنظمة الموالية لها، وبالفعل خرج البريطانيون من القاعدة العسكرية في عدن في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ فقامت حكومة في اليمن الجنوبية ذات توجهات موالية للاتحاد السوفييتي[3]. أمّا الحكومة البريطانية فقد أصدرت كتاباً أبيض في نهاية عام ١٩٦٧ تحدثت فيه عن دور القوات البريطانية خارج أوروبا في حفظ مصالحها والقيام بدور الرادع ضد حركات التحرر في المنطقة وبررت فيه تخفيض قواعدها العسكرية في شرق السويس، مؤكدة أن ذلك

1- Sough Kamal . Oil and arab regioral development . London 1968.P.36.

2- **يعني بشرق السويس المنطقة الممتدة من الخليج العربي حتى جنوب شرق آسيا، ينظر: ألكسي فاسيليف، بترول الخليج العربي والقضية العربية، القاهرة ١٩٨٧، ص٤٦.**

3 - **الوثائق البريطانية السرية ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥ في ٤ مايس ٢٠٠٢.**

غير ذي جدوى، وعليها أن تبدي إستراتيجية جديدة لتحقيق مصالحها على أساس التفاهم مع حكام المنطقة، وهذا التفاهم يقوم على أساس إحلال معاهدات صداقة بدلاً من الوجود والسيطرة العسكرية المباشرة[1].

ولعل ذلك جاء بناء على مقترحات وليم روس (William Ross) مندوب وزير الخارجية البريطانية إلى المنطقة التي قدمها لحكومته في تموز ١٩٦٧ التي جاء فيها ما يلي[2]:

١. أن تضع الأوساط الحاكمة التقليدية في منطقة الخليج في حسابها ضرورة تأقلمها مع متطلبات السلطة العصرية.

٢. أن تقنع بريطانية السعودية وإيران بضرورة العمل المشترك في المنطقة.

٣. إعادة العلاقات الطبيعية بين سلطنة عمان والسعودية وترك الخلافات القديمة بينهما.

وكان مجلس العموم البريطاني قد وافق على سياسة الحكومة البريطانية وفق ما جاء في الكتاب الأبيض الرامية إلى سحب القوات البريطانية من شرق السويس، كجزء من سياسة خفض الإنفاق في بريطانيا[3].

وأخيراً تم الاتفاق في اجتماع مجلس الوزراء في الرابع من كانون الثاني ١٩٦٨ على سياسة تخفيض النفقات العسكري البريطانية في الخارج، وأن تتخلى بريطانيا ـ على أساس ذلك ـ عن التزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، قبل الانتخابات العامة في عام ١٩٧١، وقد حدد شهر آذار من عام ١٩٧١ حداً

---

1 - Kamal , op . Cit . p36 .

2- **نقلاً عن محمد عبد الله الطوع، التطورات الإقليمية والعربية والدولية المؤيدة إلى قيام الاتحاد، بحث في التجارب الوحدوية العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٦٨، ص ١٦٣.**

3 - Kamal , op . Cit . p 37

أقصى لعملية الانسحاب[1] وفق ذلك أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ في جلسة مجلس العموم البريطاني قرار حكومته الرامي إلى إجراء تخفيض كبير في النفقات العسكرية والمدنية، ومؤكداً أن ذلك يؤدي إلى توفير مبلغ بنحو (٣٢٥) مليون جنيه في عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ و(٤٤١) مليون جنيه في عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ مؤكداً أن أبرز إجراء لتحقيق ذلك هو التعجيل بالخروج من منطقة شرقي السويس[2].

ويمكن الإشارة إلى الزيارة التي قام بها السير (دوكلاس هوم) (Douglas Home) عضو حزب المحافظين ممثل المعارضة حينها، إلى منطقة الخليج العربي مبتدئاً بإيران لغرض الوقوف على آراء شيوخ دول منطقة الخليج العربي وزعمائها (السعودية والبحرين والكويت وإمارات الساحل العماني) حول إمكانية العدول عن قرار الحكومة العمالية فيما يتعلق بانسحاب القوات البريطانية[3].

جاءت إجابات دول الخليج العربي مخيبة لآماله إذ طالب زعماء هذه الدول ـ بإصرار ـ بالتزام بريطانيا بتعهداتها السابقة والمتعلقة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي أما الدول الصغيرة في الخليج العربي، فإنها ترددت في إبداء رغبتها في رؤية القوات البريطانية في منطقة الخليج باقية لمدة طويلة وذلك نابع من إدراكها بأن هذه القوات ستكون إحدى ركائز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وبقيت دبي الإمارة الوحيدة من الإمارات التي جاهرت برغبتها في الحفاظ على القوات البريطانية على أرضيها فيما بعد

1- **الوثائق البريطانية السرية لعام ١٩٧١ المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد ٨٣٨٥، في ٤ مايو ٢٠٠٢.**

2- D.P.Derby. British Defense Policy East of Suze 1947 – 1988 London . 1997 . P. 304 .

3- Holden David . The Persian Gulf : After The British Raj . Foreign Affairsm Vol. July 1971 , P. 729 .

١٩٧١م. وذلك للعلاقات الوثيقة بين بريطانيا وحكام الإمارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لخشيتهم من الاحتلال الإيراني للمنطقة بعد فراغها من البريطانيين[1].

أعلنت الحكومة البريطانية المحافظة تمسكها بموعد الانسحاب في آذار ١٩٧١، بعد أن أمضت اشهر كثيرة من التردد مؤكدة بأن القرار متى ما اتخذ يصبح من الصعب العدول عنه، لذلك فإن قرار الانسحاب من شرق السويس سوف ينفذ وهذا القرار يتضمن جانبين:

الأول: عسكري يقود إلى استدعاء ستة آلاف بريطاني هم طاقم القوات البرّية في البحرين والشارقة وكذلك الوحدات الجوية المساعدة.

الثاني: سياسي مبني على الجانب الأول ويتضمن إنهاء المعاهدات القديمة المتعلقة بالدفاع وإبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون لا تتضمن أية التزامات مهمة من كلا الجانبين[2].

لا شكّ أن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي كان الموضوع الحيوي والأكثر أهمية في تلك الحقبة، وكان التركيز منصباً من المهتمين للوصول إلى الطرق المثلى للمحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي بعد خروج البريطانيين منها. وكان الأمن بالنسبة لهؤلاء المهتمين يعني المحافظة على وصول الامدادات النفطية الآتية من الخليج ومساعدة الحكومات الصديقة في منطقة الخليج العربي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف الوصول إلى هذا النوع من الأمن؟ فهناك رأيان للإجابة عن هذا السؤال[3].

1- Ibid : P.730 .

2- Melhem chaoul . La Securite daus la Golfe Arabo –Persique . ed La Foudation Pour Les Etudes de Defense Nationale .cahier No 12 . Paris . 1978 . P . 55 .

3 - Melhem chaoul . La Securite dous la Golfe Arabo Persique . ed La Foudation PourLes Etudes de Defense Natiouale . cahier No 12 . Paris . 1978 . P 55 .

الأول: متشائم وينطلق من أن الانسحاب البريطاني سيساعد على زيادة الاضطراب والفوضى في منطقة تعرف بصراعاتها وانقساماتها أكثر مما تعرف بوحدتها، وقد رأت هذه المدرسة أن أهم عناصر عدم الاستقرار في الخليج العربي إنما يتركز في الصراعات القبلية والعداء العربي الفارسي وأكدت هذه المدرسة أنّ هذه المنطقة لم تعرف أي نوع من الاستقرار والوحدة إلا ذلك الاستقرار المفروض من قوة خارجية ولأن كانت كثيراً هذه القوة في القرنين الماضيين متمثلة في القوة البريطانية، فأن البوادر لا تشجع كثيراً في المراهنة على استطاعة أية قوة أن تؤدي هذا الدور البديل إذ ليس هناك قوة إقليمية قادرةعلى القيام بهذا الدور[1] .

ويمكن تلخيص الفكرة المتشائمة وفق الآتي: إنّ الانسحاب البريطاني سوف يؤدي إلى إحداث فراغ عسكري في الخليج العربي هذا الفراغ سيكون سبباً في تسهيل الفوضى والاضطراب الداخلي، وسيزيد من التدخلات الخارجية في المنطقة مما سوف يُعكس دون شك على إيقاف عملية الإنتاج النفطي ومن ثم يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

أمّا **الرأي الثاني**: فهو رأي متفائل، ويرى أنّ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، سوف تكون له آثار إيجابية على المنطقة، لأنه سوف يقلل من الصراعات الداخلية ويحدّ من التهديدات الخارجية، وقد استندت هذه الآراء إلى واقع القوات البريطانية التيكانت بعيدة جداً عن السيطرة على الصراعات الداخلية[2].

لمزيد من التفاصيل يراجع الموقع : WWW.alharamain.com

1 - Fraukelj . East of suez . The After math . The year Book of World Affaivs . 1969 . Published under The Auspicees of The London institue of World Affaire . Stevene & Sous. London 1969 . P .21 .

2 - WWW.alharamain.com **الموقع**

Delcorde Raoul La Securite et la Strategic dans la Golfe Arabo – persique ed . Lesyco-More , Paris 1923 . P . 37 .

لذا فإن الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي خلال السنوات التي سبقت قرار الإنسحاب لم تثبت فاعليته وأنَّ الانسحاب البريطاني لن يترك فراغاً في الخليج العربي ويذهب هذا الرأي بأعطاء الأمثلة الآتية:

- الانتفاضة المسلحة اندلعت في عمان سنة ١٩٦٥ كان من ضمن أهدافها إنهاء النفوذ الأجنبي المتمثل في تلك الفترة بالوجود العسكري البريطاني.

- التظاهرات العمالية البحرينية في عام ١٩٦٥ التي دامت نحو ثلاثة أشهر كانت موجهة ضد شركة النفط البحرينية (BABCO).

وعلى صعيد آخر فالوجود البريطاني لم يعد ضرورياً لتأمين تزويد الدول الغربية بحاجاتها النفطية وأنّ هذا الوجود لايشكل رادعاً، لأنه لم يستطع منع وقف تصدير النفط الإيراني من عبادان خلال المدة ١٩٥١ – ١٩٥٣ م. ولم يستطع هذا الوجود تأمين استمرار تدفق النفط السعودي والعراقي خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ وحرب عام ١٩٦٧[1] أيضاً.

كما أنَّ الوقائع قد أثبتت أنّ انسحاب البريطانيين من الخليج العربي لم يكن السبب في اشتعال التنافس بين القوتين العظمتين لملء الفراغ، لأن هاتين القوتين حاضرتان آنفاً في المنطقة[2]، فلقد كانت الشركات النفطية الأمريكية تسيطر على ثلثي الامتيازات النفطية في الخليج العربي تقريباً، فضلاً عن الالتزامات العسكرية السياسية التي أخذتها الإدارة الأمريكية ما بين السنوات ١٩٥٠ – ١٩٦٠ تجاه إيران والمملكة العربية السعودية.

وعلى صعيد موقف إمارات الساحل العماني فقد ترك قرار الانسحاب البريطاني آثاره على حكام إمارات الساحل العماني وذلك يتضح من

1- الموقع WWW.alharamain.com
Holder Dazid The Perisan Gulf : After The British Raj . Foreigh Affairs . Vol . July 1971 . P . 729 .
2- Ibid : P . 730 .

مطالبتها ببقاء القوات البريطانية والتعهد بدفع التعويضات المالية المترتبة على ذلك، ولعل ذلك ينطلق من مخاوفها من السياسة الإيرانية التوسعية تجاه المنطقة، وبالذات التهديدات باحتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، لذلك نرى أنَّ الهواجس الأمنية لهذه الإمارات دفعتها باتجاه تقريب الآراء التي أسفرت عن قيام اتحاد الإمارات العربية في الثاني من كانون الأول ١٩٧١[1] ، وقد أيّدت بريطانيا تلك الخطوة حفاظاً على استمرار مصالحها في المنطقة كما يتضح في خطاب (أدورد هيث) الذي قال فيه: لقد أيدنا نهج الحكومة لاقامة اتحاد بين الإمارات العربية[2]. إلا أنّ الحكومة البريطانية لم تحافظ على استقرار مشيخات الإمارات العربية، بل تآمرت عليها وسلمت الجزر العربية الثلاث في ليلة الانسحاب إلى إيران وخرجت قواتها من المنطقة مخلفة ورائها جملة من المشكلات، مما خلق قلقاً جديداً لأمن الخليج العربي، ولعل أبرز هذه المشكلات تتجسد في الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث والهجرة الواسعة للإمارات كجزر من السياسة الاستعمارية التي تهدد عروبة الخليج[3].

والواقع أنّ الإمارات العربية المتحدة لم تتبلور أفكارها بوضوح حول ماتعنيه بالتعاون العسكري الإقليمي بين دول المنطقة، ولم تحدد أهدافه، إلا أنه من الواضح أنّ قلق الإمارات ينبعث من إدراكها حجم المخاطر الإيرانية مقابل ضعفها في تأمين مستلزمات الدفاع الإقليمي عن أراضيها، لا سيما عن منشآتها النفطية التي أصبحت عرضة للتهديدات اليرانية المستمرة، ولعل هذا ما دفع بصحيفة الخليج الإماراتية إلى مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها التاريخية للدفاع عن عروبة الجزر العربية وتركيزها على الدول

---

1 - صحيفة الجمهورية، العدد ٩٧٠، في كانون الأول ١٩٧١ .

2- شبكة (الإنترنت) الموقع WWW.Reddali.com

3 - صحيفة التآخي، العدد ٩٠٠ ، في الأول من كانون الأول ١٩٧١ .

العربية ذات التأثير السياسي والدول العربية التي تملك القوى النفطية المؤثرة لتوظيفها لمصلحة الحق العربي في الجزر[1].

فقد ترك قرار الانسحاب البريطاني آثاره على حكام الإمارات وذلك يتضح من مطالبتهم ببقاء القوات البريطانية والتعهد بدفع التعويضات المالية المترتبة على ذلك [2].

وقد عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن ذلك بالقول: ((إن معرفتنا ببريطانيا قديمة، فهي من أكثر الدول الأوروبية قرباً ومعرفة لنا، من حيث اقترابنا منها ولم نعرف عنها في يوم من الأيام أي نواقص أو لدينا انتقادات عليها، بل لمسنا منها الاحترام والوفاء، وهذا مادعانا إلى التعامل معها، لأننا خبرناها منذ أن كنا فقراء، فبريطانيا دولة محترمة وتحترم أصدقاءَها، وقال بعضهم: إن بريطانيا دولة مستعمرة لنا، ولكن هل يعقل أن يستعمر إنسان لا يملك قوته؟ فبريطانيا لم تستعمرنا قط وإنما اتخذت من منطقتنا مركز مرور واتصال لمتابعة مصالحها ولكنها لم تضرنا بل سرتنا، صحيح أنها لم تقم لنا مستشفيات، أو مدارس أو شيء من هذا القبيل، لأننا لم نكن نملك شيئاً في ذلك الوقت لكي تأخذ منه لتبني لنا، وبعد أنْ منَّ الله عزَّ وجل علينا بالثروة والخير، بادرت بالرحيل عن بلادنا من دون مشاكل أو حروب، على الرغم من أننا طلبنا منها البقاء قليلاً حتى نهيء أنفسنا لما بعد خروجها، لأنَّ المعيشة كانت صعبة، وهذه هي الحقيقة ومن يقول غير ذلك فهو كاذب، ولقد رحلت بريطانيا واستمرت صداقتنا معها، ونأمل إن شاء الله أن تكون للدول الصديقة علاقات معنا ليست أقل من علاقتنا ببريطانيا[3])).

---

1 - صحيفة الثورة، العدد ٧٢٢ في ٤ كانون الثاني ١٩٧١ .

2 - كما نشرته صحيفة الثورة العراقية، العدد ٩٧٨ في ٥ تشرين الثاني ١٩٧١ تحت عنوان: (صحيفة شارقية تدعو الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء قضية الخليج).

3 - إجابة الشيخ زايد لسؤال من صحيفة الإندبندنت البريطانية حول العلاقات بين دولة

المبحث الثاني: مراحل قيام اتحاد الإمارات العربية

حاولت بريطانيا بعد إعلان انسحابها سياسياً وعسكرياً من منطقة الخليج العربي اتخاذ بعض الاجراءات التي رأتها مناسبة؛ لتدعيم مصالحها في المنطقة، ولعل أول ما قامت به هو عملية توحيد لإمارات الساحل العماني وبالوسائل التي ترعى مصالحها، ولكن كان هناك مبادرات وحدوية رسمية شهدها الساحل العماني في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨. إذ اتفق كل من الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي على قيام اتحاد له علم واحد، ودعا حاكم دبي حكام إمارات الساحل العماني وإمارات الخليج العربي الأخرى للدخول في مفاوضات بغية التداول والمشاركة[1].

في ضوء هذا الطلب لبت إمارتا (البحرين وقطر) دعوة شيخي (أبو ظبي ودبي) للانضمام إلى اتحاد أوسع يضم جميع إمارات الساحل، وفي دبي عقد اجتماع للمدة من ٢٥ – ٢٧ شباط ١٩٦٨ انعقد أول مؤتمر لتسع إمارات في دبي وأصدروا بياناً يعلنون فيه قيام دولة اتحاد الإمارات البعربية وقد تضمن الإعلان اتفاقية الاتحاد التي تعد ميثاقاً مؤقتاً للاتحاد لحين وضع دستور

الإمارات و بريطانيا، في أثناء الاحتفال بالعيد الوطني عام ١٩٨٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد علي السخيني زايد فلسفة حكم وابعاث الحكم، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص ١٢.

1 - تكون اتحاد فدرالي بين الشارقة والفجيرة عام ١٩٦٠ لكنه لم يستمر سوى بضعة أشهر، علماً أن الفجيرة كانت تابعة للشارقة لكنها انفصلت عنها عام ١٩٥١ و اعترفت بريطانيا باستقلالها وللمزيد من المعلومات تراجع ابتسام عبد الامير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص ٢٩.

وحيد رأفت، حول اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والعشرين، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢.

جديد ، إلا أن اكتشاف النفط واستثماره في بعض الإمارات أدّى إلى تغذية النعرات المحلية الموهومة وزيادة الأطماع الإقليمية فتمسكت قطر والبحرين باستقلالهما وانفصلهما كإمارتين مستقلتين ولم يدخلا الاتحاد وهكذا أصبح الاتحاد سبع إمارات بدلاً من تسع[1].

ويبدو أنّه كان للخلاف الإيراني البحريني حول البحرين أثر كبير في دفع البحرين نحو إعلان استقلالها في أيلول عام ١٩٧١ وتلتها قطر في إعلان استقلالها المنفرد والذي لا يمكن تبرير استقلالها إلا لأسباب تاريخية بينها وبين أبو ظبي ويرجع جذر الموضوع إلى السيادة على (خور العديد) الذي كان الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي يعدّها جزءاً من أراضيه بينما أراد العثمانيون شراء ودالشيخ جاسم آل ثاني فأعلن وزير خارجيتهم أنّ خور العديد من ضمن أملاك قطر ، الأمر الذي أثار الشيخ زايد والحكومة البريطانية التي كانت تؤيد أن (خور العديد) من أملاك أبو ظبي، وعلى الرغم من تسوية الخلاف وعودة القبيسات إلى أبو ظبي عام ١٨٨٠م إلا أنّ العداء بين الشيخ جاسم آل ثاني والشيخ زايد الأول ظلّ قائماً مما أدّى إلى وقوع عمليات عسكرية بين البلدين، وقد وصلت العمليات العسكرية ذروتها عام ١٨٨٨ عندما قتل الشيخ علي الجوعان ابن الشيخ جاسم آل ثاني في معركة حدثت في بلدة الدوحة خلال هجوم شنته أبو ظبي وقد صمم الشيخ جاسم على الإنتقام لابنه وطلب المساعدة من بعض شيوخ الإمارات ومن آل الرشيد أمراء حائل ووقعت الحرب بين الطرفين واستمرت أعوام عديدة[2].

---

1 - وزارة الإعلام القطرية ، قطر في السبعينات ، الدوحة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ – ٣٣ .

(أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، ام القيوين ، الفجيرة ، قطر ، البحرين) .

2 - فاطمة الصيغ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

١- الاتحاد الثنائي بين أبو ظبي ودبي عام ١٩٦٨م :

أعلنت الحكومة العمالية في بريطانيا في كانون الثاني عام ١٩٦٨م عن عزمها الانسحاب من جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها شرقي السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١م، وقد أثار ذلك القرار كثيراً من المناقشات حول الآثار المترتبة عليه، فقد جاء مفاجئاً مما أربك المستقبل السياسي للإمارات السبع وإمارتي البحرين وقطر[1]. وعليه فقد أدّت الكويت دوراً مهماً في توحيد الجهود وحثها على الانضمام إلى اتحاد فيدرالي يضم إمارات الخليج التسع، وفي خضم تلك الأحداث جاءت الخطوة المفاجئة التي اتخذها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي والشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي في اجتماعهما في منطقة السميح الحدودية في ١٨ شباط ١٩٦٨م، إذ أعلنا قيام اتحاد ثنائي بين الإماراتين ويبدو أنَّ تلك الخطوة كانت قد أعدّت على عجل إذ كانت هناك وسائل أساسية كثيرة لتنظيم ذلك الاتحاد لم يتوصلا إلى حل بشأنها[2].

أما المسائل الرئيسة التي اتفقا عليها فكانت الشؤون الخارجية والدفاع والخدمات العامة كالصحة والتعليم وأمور الجنسية والهجرة، أما المسائل الإدارية الأخرى فتناط بالحكومة المحلية لكل إمارة. بهذا بدأ الاتحاد أقرب إلى الاتحاد التعاهدي منه إلى الاتحاد الفيدرالي، كما تضمنت الاتفاقية الثنائية بين الحاكمين إلى جانب الاتحاد الفيدرالي بينهما، الإتفاق على تسوية الحد البحري بين الجانبين، إذ نص الاتفاق بأن يلحق بإمارة دبي مساحة من البحر الواقع غربي الحد الفاصل بين الإمارتين والذي يبدأ من

---

1 - المصدر نفسه، ص ٢٨٦- ٢٨٧ .

2 - روز ماري سعيد زحلان ، الوحدة والحكم البريطاني، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، التجارب الوحدوية المعاصرية، المصدر السابق، ص ١١٨ .

رأس (حصيان) إلى الشاطئ ويمتد باستقامته باتجاه شمال غربي عبر البحر، مارا غربي آبار (فتح) لإمارة دبي، وتصبح المساحة المذكورة جزءاً من ممتلكات وحقوق إمارة دبي[1] ، ويؤكد الخبراء النفطيون أنَّ هذه المنطقة التي أصبحت في ضوء الاتفاقية الثنائية هذه ضمن ممتلكات إمارة دبي منطقة غنية جداً بالثروة النفطية ولعل هذا مايدلل على أنَّ الروابط الأخوية بين حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أكبر من الاعتبارات المادية[2].

٢- اتحاد الإمارات العربية :

تعد المبادرة الوحدوية التي شهدتها إمارات الساحل العماني التي قامت بين إمارتي (أبوظبي ودبي) في ١٨ شباط ١٩٦٨ أول مبادرة وحدوية رسمية، التي جاءت بعد شهر واحد من إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي حيث اتفق الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي وراشد بن سعيد حاكم إمارة دبي على قيام اتحاد له علم واحد، وأنيطت به الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات والتعليم والجنسية والهجرة[3] أما السلطة التشريعية فقد حددت المسائل التي تؤكد للاتحاد وما عداها تكون من إختصاص حكومة كل إمارة، ودعا الاتحاد حكام إمارات الساحل العماني وإمارات الخليج العربي الأخرى للدخول في مفاوضات بغية التداول والمشاركة[4].

1- ناجي شراب، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٧ – ٥٥ .

2- للتفاصيل ينظر، محمد بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، ط١ ، بغداد، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ – ٨٠ .

3- جان نوتو، اتحاد الإمارات العربية، ط١ ، بيروت، ١٩٧١ ، ص ٧٧ .

4- وحيد رأفت ، حول اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد السادس و العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢ .

استجابت بقية الإمارات والبحرين وقطر لدعوة حاكمي أبو ظبي ودبي للإنضمام إلى اتحاد يضم الإمارات كافة، انعقد مؤتمر الإمارات التسع في دبي في ٢٦ – ٢٧ شباط ١٩٦٨م، وأصدر بياناً يعلن فيه قيام اتحاد بين الإمارات التسع في الخليج تحت اسم اتحاد الإمارات العربية، وتضمن الإعلان اتفاقية الاتحاد التي تعد ميثاقاً مؤقتاً لإمارات الاتحاد إلى حين وضع صيغة دستور إتحادي[1].

جاء في مقدمة الاتفاقية (إنّ قيام الاتحاد جاء إستجابة لرغبة شعوب المنطقة في الحفاظ على الأمن والإستقرار وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيان وصيانة وسلامة بلادهم وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية[2]. بعد المقدّمة جاءت الاتفاقية في ثلاثة أبواب تضم سبع عشرة مادة تطرق الباب الأول إلى نشأة الاتحاد وأهدافه والإمارات المشاركة فيه، وشمل الباب الثاني السلطات الاتحادية وقد نصّت المادة الثالثة من الباب الثاني من الاتفاقية على إنشاء مجلس أعلى للاتحاد وتناط إليه مهمة وضع ميثاق كامل ودائم يأخذ على عاتقه رسم السياسة العليا في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المسائل المتصلة بأغراض الاتحاد، كما يختص بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة وتكون قراراته بالإجماع[3].

هي الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة، عجمان.

1 - حسين محمد البحارنة، دولة الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٣ ، ص ٥٨ .

2- وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٦ .

3 - وثيقة اتحاد الإمارات العربية في ٢٥ شباط عام ١٩٦٨، المجلس الأعلى للحكام، أبو ظبي، ص٥٦.

وتتبنى الاتفاقية تشكيل (مجلس اتحادي) وهو الهيئة التنفيذية للإتحاد ويقوم بمساعدة المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته[1].

وتنص الاتفاقية في مجال توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات على الآتي (تمارس حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الإختصاص بصددها للاتحاد وبموجب الاتفاقية أو القوانين الاتحادية) [2].

تضمن الباب الثالث أحكاماً متفرقة كتشكيل محكمة عليا يحدد القانون طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصها، وراحت بعض الآراء إلى تأشير بعض المآخذ على بنود الاتفاقية المنشئة للإتحاد على النحو الآتي[3]:

أولاً: كرّست هذه الاتفاقية المحافظة على خصوصية كل إمارة من الإمارات المتعاقدة من خلال ما ورد في نص الاتفاقية (المحافظة على خصوصية كل إمارة من الإمارات المتعاقدة من خلال ما ورد في نص الاتفاقية ودعم احترام كل إمارة لإستقلال الأخرى وسياستها). وهذا يدل على ضعف البناء المؤسسي الجديد الذي يطمح تعميمه بين كل الإمارات.

ثانياً: تجاهلت الاتفاقية تشكيل الهيئات والمجالس الاتحادية عدا انتخاب المجلس الأعلى لرئيسه في كل دورة من دوراته وهذا ما يجعل الباب مفتوحاً للخلافات والصراعات داخل المجلس.

ثالثا : عملية إعتراض كل عضو من أعضاء المجلس الأعلى على القرارات يعني تعطيلها أو إلغائها عكس المفهوم السائد الأقلية تتبع الأكثرية

---

1 - المصدر نفسه، ص ٥٦.

2 - حسين محمد البحارنة، المصدر السابق ، ص ٥٩ – ٦٠.

3 - أحمد عبد الله سعيد، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢ ، ص٣٤.

رابعاً: حصر جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية في المجلس الأعلى للاتحاد دون منح الهيئات الأخرى المتفرعة عن المجلس ولاسيما المجلس الإتحادي الذي يعد بمنزلة السلطة التنفيذية أي نوع من الإستقلالية وتم تقيد قراراته بالموافقة عليها من المجلس الأعلى للاتحاد.

خامساً: تحفظ الإتفاقية التعاون في مجال الدفاع والشؤون المالية، والإجماع في إتخاذ القرارات وتكون بذلك أقرب إلى صيغة الاتحاد الكونفدرالي[1] الذي يعد أقل صراحة، فهو كيان يمنح أعضاءه حرية أكبر في الحركة والتمتع بالاستقلالية والسيادة[2].

صدرت ردود فعل عربية وإقليمية تمثلت بتأييدها للإتحاد مثل العراق والسعودية والكويت ومصر والأردن، وقد جاءت معارضة الإتحاد من كل من سورية والجزائر واليمن الجنوبي. وقد أخذت إيران موقفاً معارضاً للإتحاد لانضمام البحرين فيه، إذ كانت تعدها أحد أقاليمها ضمن إستراتيجياتها التوسعية التي تهدف إلى احتلال منطقة الخليج العربي[3].

---

1 - **الكونفدرالية (confederation): شكل من التنظيم الاتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على حكومتها المتميزة، وتتألف السلطة المركزية أساساً من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها كافة أو (معظم قراراتها على الأقل) بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية، وذلك بخلاف ما يحصل في الفيدرالية حيث تتخذ القرارات بأكثرية الأصوات فقط. والنظام الكونفدرالي أقل مركزية وسلطوية من النظام الفدرالي ومن نماذجها المطبقة في العالم، الكونفدرالية الأوروبية للنقابات (S . E . C) والكونفدرالية العالمية للعمل (T . M . C). لمزيد من الإيضاح ينظر مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، لندن، العدد ٦٢ ، نيسان ١٩٩٣.**

2 - **يوسف أبو الحجاج، الكيان السياسي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الرابعة، العدد ١٥ ، ١٩٧٨ ، ص ٥١ .**

3 - **يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات، أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٧٠.**

أما الخطوات التي تلت الإعلان عن الاتحاد فكانت عقد الإجماع الأول للمجلس الأعلى للحكام في (أبو ظبي) للمدة من ٢٥ ـ٢٦ أيار ١٩٦٨، وفي اللجنة التحضيرية للإجتماع قدم ممثلو قطر جدول أعمال مفصل ليتضمن انتخاب رئيس للاتحاد وتعين المقر الدائم له وتشكيل المجلس الإتحادي للهيئة التنفيذية وتحديد إختصاصاته وإنشاء عدد من الوزارات الإتحادية وتوحيد عمل الإتحاد ودراسة موضوع إنشاء صحيفة رسمية وتخصيص مبلغ مالي لمواجهة النفقات التأسيسية للإتحاد وامانة العامة[1].

ظهر خلاف في المجلس حول عداد مشروع الأعمال وأخذت الكويت زمام المبادرة وفي ضوء الوساطة الكويتية، انعقد مؤتمر الحكام في (أبو ظبي) ليومي ٦ ـ٧ تموز ١٩٦٨ وقرر إنشاء مجلس اتحادي مؤقت حددت له اختصاصاته، وبعد هذا الاجتماع عقد المجلس الأعلى اجتماعات عدة أخرى في تشرين الأول عام ١٩٦٨ وفي أيار وتشرين الأول عام ١٩٦٩ وكان من المقرر أن تعقد اجتماعات للمجلس في تشرين الثاني ١٩٦٩ وفي تشرين الأول ١٩٧٠ ولكن الذي حدث أن هذه الاجتماعات لم تعقد في مواعيدها نتيجة لعدم اتفاق حكام الإمارات على النقاط الدستورية المختلف عليها [2].

وقد إكتفى في حينه إلى عقد مؤتمرين لنواب الحكام في شهري حزيران وتشرين أول ١٩٧٠، وظهرت النزاعات الإقليمية والذاتية عندما نوقشت قضية الدستور والمواد المختلف عليها آنفاً وكان الحكّام يفضلون اتحاداً تعاهدياً يربطهم بميثاق بدلاً من اتحاد فيدرالي. كما ظهر لدى بعض الإمارات كقطر والبحرين شعور بتوفر مقومات الإستقلال لديهما والشعور

1- المصدر نفسه، ص ٥٧١ .

2- محمد عبد الله المطوع، التطورات الإقليمية والعربية والدولية المؤيدة لقيام الإتحاد، التجارب الوحدوية المعاصرة، المنصدر السابق، ص ١٥٧.

بالخيبة لعدم ضمان الاتحاد لكل منهما منزلة خاصة ومتميزة. وبالفعل حصلت البحرين على استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١ وأعلنت قطر إستقلالها في ٣ أيلول ١٩٧١ وكلاهما أصبحا عضويين في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٧١م[1].

بعد إخفاق جهود الوساطة السعودية والكويتية في عام ١٩٧١ لجمع شمل الإمارات التسع وبعد إعلان كل من البحرين وقطر استقلالهما وأصبحا عضويين في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وجدت بقية الإمارات أنَّ السبيل الوحيد أمامها هو إقامة اتحاد بينهم وإجتمع هؤلاء الحكام في دبي ليقرروا مصيرهم وليقرروا إنشاء الاتحاد الجديد بينهم.

واعترض حاكم رأس الخيمة على ما تقرر بإعطاء حاكمي (أبو ظبي ودبي) حق النقض "الفيتو" على قرارات الاتحاد إلاّ إذا أعطي هو أيضاً الحق نفسه وإعتراضه على أن يكون التمثيل لإمارته في المجلس الوطني بعدد أقل مما هو مقرر لكل من (أبو ظبي ودبي) ولعدم إستجابة المجتمعين لمطالب حاكم رأس الخيمة خرج الأخير من الإجتماع وقام الإتحاد بعضوية ست إمارات فقط[2].

أصدر الحكام الستة المجتمعون بياناً أعلنوا فيه قيام دولة اتحادية جديدة من إمارتهم بإسم (الإمارات العربية المتحدة) وذلك في ١٨ تموز ١٩٧١[3] ووافقوا على الدستور المؤقت لتلك الدولة وتقرر أنْ يسري الدستور لمدة خمس سنوات وقرروا العمل به ابتداءً من اليوم الثاني من شهر كانون الأول ١٩٧١ ،

1- **سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٩٣ .**

2 - **خصصت لإمارتي (أبو ظبي ودبي)، ثمانية مقاعد في المجلس الوطني وخصص ٦ مقاعد لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وأربعة مقاعد لكل من أم القيوين وعجمان والفجيرة.**

3 - **الجريدة الرسمية، الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٧١.**

وهو تاريخ إعلان ميلاد الدولة الجديدة نفسها، وتم إنتخاب الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للاتحاد والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائبا للرئيس ولمدة خمس سنوات لكل منهما ويجوز تجديدها وتم الاتفاق على أن تكون (أبو ظبي) العاصمة المؤقتة للدولة الجديدة[1].

وفي ٦ كانون الأول عام ١٩٧١ تم قبول الدولة الجديدة عضواً في جامعة الدول العربية وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٧٢ قبلت الدولة الجديدة عضواً في هيئة الأمم المتحدة. وبذلك إكتسبت هذه الدولة الاعترافين العربي والدولي بوجودها ودخلت المجتمع الدولي، وألغيت جميع المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا وعقدت على غرارها اتفاقيات صداقة وإحترام سيادة الدولة المستقلة، وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٧١ أعلن تشكيل أول وزارة لدولة الإمارات العربية المتحدة وضمت ١٨ وزيراً أختيروا من بين الإمارات بحسب النسب المتفق عليها[2].

أما إمارة رأس الخيمة فقد إنضمت إلى دولة الإمارات العربية في ١٠ شباط عام ١٩٧٢ وتم تخصيص ستة مقاعد لها في المجلس الوطني الإتحادي كما كان مقترحاً من قبل وتم تعيين ثلاثة وزراء من أبناء الإمارة في الوزارة الاتحادية وبهذا أصبحت رأس الخيمة العضو السابع في الدولة الجديدة.

ولقد واجه الاتحاد أول مشكلة عند قيام إيران باحتلال الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)[3].

---

1 - **المصدر نفسه.**

2 - **معاهدة الصداقة بين المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية.**

٢ كانون الأول ١٩٧١، عن المملكة المتحدة وقعها جيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج وعن الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، للتفاصيل ينظر، إبتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق ص٣٦ .

3- **قرر المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على عضوية رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢ ، في ٣٠ آذار ١٩٧٢.**

المبحث الثالث:

هياكل صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية[1] :

بعد أيام من إعلان الإتحاد الثنائي صدر الدستور المؤقت في دبي في يوم ١٨ تموز ١٩٧١ بناء على القرار الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٦٩ الصادر عن المجلس الأعلى للإتحاد ويشتمل على ١٥٢ مادة تحدد مقومات وأهداف السياسة العليا للإتحاد فضلاً عن الحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الاتحادية.

وقد أكد الدستور المؤقت لدولة الإمارات أنَّ الإمارات العربية المتحدة جزء من الوطن العربي تربطها به روابط الدين والمصير المشترك وأنَّ شعب الإمارات جزء من الأمّة العربية. كما أكَّد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع وأنَّ لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية، وسياستها الخارجية تقوم على نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية[2].

وقد نصّ أيضاً على أنَّ دولة الإمارات دولة مستقلة ذات سيادة كما يجوز لآي قطر عربي أن ينضم إلى الإتحاد إذا ما وافق المجلس الأعلى بالإجماع على ذلك. أمّا عاصمة الاتحاد، فقد نص على انشاء عاصمة في منطقة الحدود بين إمارتي (أبو ظبي ودبي) تعرف باسم "كرام" وإلى أن يتم إكمالها فإن مدينة

1 - يقصد بهياكل صنع السياسة الخارجية المؤسسات الرسمية كافة المعنية بإعداد و رسم السياسة الخارجية، وهي تبعاً لذلك تتأثر بنوعية وطبيعة نظامها السياسي بحيث نلاحظ أن عملية صنع السياسة الخارجية في الدولة الأتوقراطية مثلاً تختلف عنها في الدول الديمقراطية بمعنى أنَّ الأولى تأخذ بالمركزية بينما تأخذ الثانية باللامركزية في صنع السياسة الخارجية.

2 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٨٩ – ٢٩٠.

(أبو ظبي) تكون المقر المؤقت للإتحاد[1].

وفي المجال الداخلي أكد الدستور أنّ المساواة والعدالة الإجتماعية وتوفير الأمن وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين هي من أهداف الإتحاد ، وقد حرم الدستور التمايز بين المواطنين بسبب الأصل أو المواطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، كما كفل الحريات الشخصية لجميع المواطنين[2].

وقد نص الدستور على إنشاء السلطات الإتحادية التي تتكون من:

- المجلس الأعلى للاتحاد.
- رئيس الاتحاد ونائبه.
- مجلس الوزراء الاتحادي.
- السلطة القضائية الاتحادية.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة في الخليج تؤسس حكماً دستورياً يقوم على أساس فصل السلطات، إذ كانت الكويت الدولة الأولى وتعد هذه الخطوة مهمة إذ أنهّا غيرت من مفاهيم الحكم في المنطقة ونقلته من نظام قبلي إلى نظام دستوري .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور المؤقت بقي معمولاً به في دولة الإمارات إلى عام ١٩٩٦ فقد تم إلغاؤه وإعلان الدستور الدائم للدولة[3].

---

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق ص ٢٩١ .

2 - ماهر عبد الواحد خليل الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في التطورات السياسة والنظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٤.

3 - محمد حسن العدروس الإمارات من الإستعمار حتى الاستقلال، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٨٩.

سنتناول بشيء من التفصيل المؤسسات الدستورية التي ذكرناها آنفاً في دولة الإمارات العربية المتحدة:

١- المجلس الأعلى للاتحاد :

يعد المجلس الأعلى للاتحاد أعلى سلطة في البلاد ويتألف من جميع حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العليا للدولة في جميع المسائل الموكولة لها بمقتضى الدستور المؤقت والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد العليا ومصالح الإمارات المشتركة والتصديق على المرأسيم والاتفاقيات الدولية وأية إختصاصات أخرى ينص عليها الدستور والقوانين الاتحادية[1].

وللمجلس الأعلى للاتحاد رئيس منتخب وللرئيس نائب ويكون رئيس المجلس الأعلى رئيساً للدولة ويقوم نائب الرئيس بجميع إختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب[2].

٢ ـ رئيس الاتحاد ونائبه :

يتم انتخاب الرئيس الأعلى للاتحاد ونائبه من بين أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ، وقد صدر في ١٤ حزيران ١٩٦٩ القرار الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن انتخاب رئيس المجلس الأعلى وإنشاء منصب نائب الرئيس. كما نص هذا القرار على تحديد اختصاصاتهما أثناء شغل منصبيهما وقد جاء في هذا القرار[3].

---

1 - غانم محمد صالح، البعد السياسي للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، ص ٣٧.

2 - رياض نجيب الريس، صراع الواحات و النفط، دار النهار للخدمات الصحافية، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٤ — ١٦٤.

3- فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٩٣ .

أولاً: ينتخب المجلس الأعلى رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد ويكون رئيس المجلس الأعلى هو رئيس الدولة.

ثانياً: مدة الرئاسة ونيابة الرئاسة خمس سنوات ميلادية ويجوز تجديدها.

ثالثاً: تكون مهمات الرئيس الأعلى بصورة عامة ما يأتي:

١. رئاسة المجلس الأعلى وإدارة مناقشاته والدعوة لاجتماعه وفضه.

٢. الدعوة لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كلما اقتضت الضرورة لذلك.

٣. التوقيع والإشراف على تنفيذ قوانين المجلس ومراسيمه وقراراته الإتحادية،وذلك عن طريق رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المختصين.

٤. تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ونائب الرئيس والوزراء.

٥. تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج.

٦. أية اختصاصات أخرى يخولها له المجلس.

٧. يخول نائب الرئيس جميع الصلاحيات في حالة غياب رئيس الإتحاد.

أمّا بشأن التصويت على قرارات المجلس، فقد نصّت المادة (٤٩) من الدستور المؤقت على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى بأغلبية خمسة أعضاء وتلزم الأقلية برأي الأغلبية على أنْ تشمل الأغلبية إمارتي (أبو ظبي ودبي)[1].

كما يناقش المجلس في جلساته العادية المواضيع الواردة إليه في جدول أعماله وفي حالة غياب أو تعذر حضور أحد حكام الإمارات الأعضاء في الاتحاد لجلسات المجلس فينوب عنه من يقوم مقامه في إمارته[2].

1- **علي حسن الحمداني، دولة الإمارات العربية (نشأتها و تطورها) ، مكتبة العلا، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٩٥.**

2- **خلدون ساطع الحصري، اتحادية دولة الإمارات بين النص الدستور والممارسة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢٨ ، ١٩٨١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٨ .**

٣- مجلس الوزراء الاتحادي :

يعد تشكيل الوزارة الاتحادية أبرز خطوة اتخذها الاتحاد نحو الوحدة الكاملة بين الإمارات وتتضمن أهم اختصاصات مجلس الوزراء الإتحادي الآتي[1]:

١- يناط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد إدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية للدولة وفقاً للدستور والقوانين الاتحادية.

٢- يقترح مشروعات القوانين والمراسيم، ويحيلها لأَجل التصديق عليها.

٣- يدير مالية الاتحاد ويضع مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد.

٤- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم وأحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات الدولية وسير الإدارات والمصالح وسلوك وانضباط الموظفين وأية اختصاصات أخرى يخولها له القانون.

٤-المجلس الوطني الاتحادي :

يمثل المجلس الوطني الإتحادي السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويبلغ عدد أعضائه (٤٠) عضواً يمثلون الإمارات السبع التي تشكل الدولة الإتحادية. أبو ظبي (٨) أعضاء ودبي (٨) أعضاء الشارقة (٦) أعضاء ورأس الخيمة (٦) أعضاء وعجمان (٦) أعضاء والفجيرة (٤) أعضاء وأم القيوين (٤) أعضاء وقد أجاز القانون لكل إمارة حق اختيار الأعضاء الذين يمثلونها في المجلس وبالطريقة التي تراها مناسبة ويختار المجلس الوطني رئيساً من بين أعضائه ليكون رئيساً للمجلس الوطني[2]. وتتضمن إختصاصات المجلس الوطني مراجعة مشروعات القوانين الإتحادية بما في

---

1 - **يحيى الجمل، المصدر لسابق،ص ٥٩٧ — ٥٩٨.**

2 - **محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدرأسات، أبو ظبي، ١٩٧٥، ص ٢٠٧.**

ذلك مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد ، وللمجلس أن يوافق أو يرفض هذه المشروعات أو يعدلها. كما ينظر المجلس الوطني في مشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد[1].

وتتولى الحكومة إبلاغ المجلس بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى، وللمجلس الوطني أن يناقش أي موضوع من الموضوعات الهامة المتعلقة بشؤون الاتحاد[2].

٥- السلطة القضائية الاتحادية :

يعد القضاء مظهراً من مظاهر سيادة الدولة وقوتها ، ولاسيما أنَّ الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة قد كفل حرية القضاة بإعطائهم استقلالهم فهم لا يخضعون إلاّ للقوانين. وتتقسم المحاكم الاتحادية إلى ثلاثة أنواع هي[3] :

المحكمة الاتحادية العليا :

وتختص بالفصل في النزاعات المختلفة بين الإمارات الأَعضاء في الاتحاد أو بين أي إمارة وحكومة الاتحاد. كما تبحث هذه المحاكم في دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات. كما تتضمن صلاحياتها تفسير الدستور ومساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد وتنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.

---

1 - يحيى الجمل ، المصدر السابق ، ص ٥٩٨.

2 - فاطمة الصايغ ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

3 - للتفاصيل ينظر ، يحيى الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٠٠ – ٦٠١ .

المحكمة الاتحادية الابتدائية :

وتنظر في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين الاتحاد والأفراد والجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية، كما تختص بالنظر في قضايا الأموال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية التي تنشأ بين الأفراد في العاصمة الاتحادية.

المحاكم المحلية :

هذه المحاكم تختص بالنظر في القضايا المحلية في كل إمارة لا يعهد بها للقضاء الاتحادي. وتتألف هذه المحاكم من المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية.



الفصل الثاني

****

العوامل الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي

- العامل الجغرافي.
- العامل الاقتصادي.
- العامل السكاني.
- العامل العسكري.

الفصل الثاني

العوامل الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي

مقدمة:

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع جغرافي مهم من الناحية الإستراتيجية وهذا الموقع وضع الخطوط العريضة في تحديد طبيعة سياسة هذا البلد الخارجية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وفي ضوء هذا لا بد من التطرق بشكل تفصيلي للسياسة الخارجية لهذه الدولة.

وإذا ما أخذنا بالواقع العملي سنجد أنَّ هناك نشاطات ملحوظة لسياسة الدولة في كثير من الدوائر وعلى جميع المستويات وهو نشاط قد يحدث في ظل أحوال إقليمية ودولية بالغة الصعوبة والتعقيد لذلك فإن سياستها الخارجية تنبع من فرضيات هي نتاج تفاعلات تتم بين عناصر البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية المحيطة بها.

إنَّ العوامل الداخلية لأي دولة إما تؤثر إيجاباً أو سلباً في سياسة الدولة العامة من خلال صانع القرار السياسي الخارجي، لأن لوجود أي دولة لابد لها لكي تستمران تتعايش مع المحيط البيئي لها، وهكذا نرى أنَّ أهم العوامل الداخلية لدولة الإمارات العربية تتمثل في:

١-العامل الجغرافي:

إنَّ لموقع دولة الإمارات العربية المتحدة تأثيراً مهماً فالبيئة الجغرافية تفرض نفسها على موقع هذه الدولة وعلى توجه سلوكها في علاقاتها الخارجية[1].

---

1 - أحمد حميد ياسين حسين، إيران والقضايا العربية من ١٩٦٧ ـ١٩٧٩ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص ٧ .

أ- الموقع :

تمتد دولة الإمارات على الساحل الشرقي للجزيرة العربية عند الطريق الجنوبي من الخليج العربي من الغرب إلى الشرق بداية من (أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأمّ القيوين ورأس الخيمة والفجيرة) يحدها من الشمال الخليج العربي ومن الجنوب السعودية ومن الشرق سلطنة عمان ومن الشمال الغربي قطر، لذلك فهي تقع على أهم طريق تجاري رئيسي، مما حدا في محاولات القوى الكبرى في العالم منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم السيطرة على هذه المنطقة المهمة وقت السلم والحرب [1].

ب- المساحة:

تنحصر دولة الإمارات بين دائرتي عرض (٢٦,٥,٥١) وهي محصورة بين مياه الخليج العربي وخليج عمان التي تطل عليها الدولة بسواحلها الشمالية والشمالية الغربية والشرقية[2].

تبلغ مساحة دولة الإمارات (٧٧٧٠٠) كم٢ وتأتي من حيث المساحة بالدرجة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي[3].

وعلى الرغم من كل ذلك فإنَّ الموقع الجغرافي يحتل الصدارة التي تحدد موقعها في قلب الخليج العربي تحدها من الشمال والشمال الغربي سواحلها الطويلة حيث يمتد طول الساحل على الخليج نحو ٦٤٤ كم ونحو ٩٠ كم من ساحل خليج عمان[4] وهذه الميزة جعلت للموقع إطلالة جيدة وإشراف على

---

1 - محمد سعيد أبو عامود، دولة الإمارات العربية المتحدة، صحيفة البيان، ٣٠ شباط ٢٠٠١

2- http://www.AL-Amarati 6 Net/albayan co.ae. alboyoyon.page.2of5.

3 - مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، ط٢ ، الرياض، الأمانة العامة ١٩٨٨ ، ص ١١.

4 - للمزيد من الإيضاح ينظر خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة في الملاحق موضحاً فيها الحدود الداخلية بين الإمارات التسع.

المسطحات المائية بجهتين ساحليتين على الخليج العربي وساحل عمان يبلغ طولهما معا نحو ٧٣٤ كم[1].

أثر الموقع على السياسة الخارجية للإمارات بالآتي[2] :

أولاً: إنغماس في التفاعلات السياسية الدولية.

ثانياً: نشاط مكثف في المنظمات الدولية، العالمية والإقليمية.

ثالثاً: الالتزام بقواعد القانون الدولي الأخلاقي الدولية.

٢- العامل الاقتصادي :

يعد العامل الاقتصادي من أهم المقومات في قوة الدولة أو ضعفها وبالوقت نفسه يحدد سياساتها الخارجية على اعتبار أنّها ترتكز إما على أسس صلبة أو ضعيفة، لذلك نرى أن اقتصاد دولة الإمارات منذ نهاية العقد الخمسين من القرن العشرين قد اعتمد على الأنشطة الزراعية والتجارة وصيد الأسماك واستخرج اللؤلؤ[3].

وفي بداية الستينات بدأت مرحلة جديدة في النمو الاقتصادي إذ تم اكتشاف النفط الخام وإنتاجه وتصديره واستغلت عوائده في التوسع في الإنفاق في البنية التحتية وقد شمل هذا الانفاق إماراتي أبو ظبي ودبي، لذلك فقد ازدهرت التجارة في دبي مما جعلها مركزاً تجارياً مهماً في الخليج العربي، وكان اكتشاف النفط في إماراتي (أبو ظبي ودبي) عامل توحيد لبقية الإمارات أكثر من عامل تفرقة وأن العوامل الإقتصادية المتمثلة بالثروة

---

1 - **يوسف أبو الحجاج، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدرأسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٣٨.**

2 - **نقلاً عن مازن اسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، مطبعة مكتب الجامعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٢٢.**

3 - **محمود علي الداود التجارب الوحدوية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٣.**

النفطية هي التي ساهمت في قيام الاتحاد ، فالثروة النفطية الموجودة في إمارتي (أبو ظبي ودبي) من بين الإمارات السبع التي كان لها أثر في تحفيز الإمارات الأخرى للإنضمام للاتحاد ، فعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة إمارات فقيرة جداً لا يمكنها أن تتولى مسؤولية الدولة المستقلة واقتصادها ضعيف بهذا الشكل[1].

ولكن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي ومنها منطقة دولة الإمارات العربية المتحدة زاد من أهمية موقع دولة الإمارات العربية المتحدة واحتلالها التسلسل الخامس من بين دول المنطقة (السعودية ـ إيران ـ العراق ـ الكويت) من حيث الاحتياطي والجدول رقم (١) يوضح الاحتياطي النفطي لدولة الإمارات[2].

جدول رقم (١)

الاحتياطي النفطي للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٩٣ (مليار / برميل)[٣]

١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥
٣٢,٢	٣٠,٤	٣٣	٩٨٠	٩٨,١	٩٨,١

أما الإنتاج النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بدأ الإنتاج بالارتفاع منذ إكتشاف النفط والجدول رقم (١) يوضح ذلك[4].

---

1 - حربي محمد، الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد ، ١٩٦٤، ص ٣٠ – ٣٢ .

2 - مجلة نفط العالم الأمريكية، المجلد ١٩٣، العدد ٣ ، ١٥ آب ١٩٨١، ص ٨٢: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الخامس عشر، ١٩٨٨، ص ٦٦.

3 - المصدر: عبد الستار حمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، الحاضر والمستقبل، وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاقتصادية، ص ٥٢.

4 - مجلة نفط العالم الأمريكية، المجلد ١٩٣، العدد ٣، ١٥ آب ١٩٨١، ص ١٢٠. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ص ٧١.

جدول رقم (١): إنتاج النفط (مليون / برميل)[١]

973	975	979	980	983	985	989	990	991	992	993	994	995
0.45	**1.7**	**1.8**	**1.7**	**1.1**	**1.2**	**1.8**	**2.1**	**2.29**	**2.34**	**2.2**	**2.1**	**2.2**

وفيما يتعلق بإيرادات الصادرات النفطية فالجدول رقم (٢) يوضح الإيرادات

جدول رقم (٢): الإيرادات النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة[٢]

السنة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الإيراد	٠,٦	٥,٥	٧٠ –	٩٠ –	٨٠ –

من خلال الجداول السابقة (الاحتياطي النفطي والإنتاج والإيرادات) فقد عملت دولة الإمارات على بناء مجتمع الدولة العصرية ، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي للمواطن لكي يتناسب مع الموارد الهائلة للدولة وقد انعكس ذلك بشكل واضح على نماء القدرات الشرائية للمواطن الإماراتي[3]. هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت البنية التحتية والهياكل الأساسية للطرق الرئيسة للمواصلات والموانئ البحرية والمطارات في تطور أيضاً فضلاً عن تطور الصناعات الإستراتيجية (لإنتاج النفط) وتطوير مشاريع الماء والطاقة الشمسية وتنمية المدن على أسس عصرية[4].

إنَّ الجداول السابقة (الاحتياطي ــ الإنتاج ــ الايرادات) كان تأثيرها واضحاً في تطور البنية التحتية لاقتصاد دولة الإمارات إذ تمكنت دولة الإمارات من تحقيق نهضة متطورة وشاملة تواكب متطلبات العصر الحديث

1- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1991,PP.14-15

2 - **المصدر : مجلة نفط العالم الأمريكية، المجلد ١٩٣، العدد ٣، ١٥ آب ١٩٨١، ص١٢٠. منظمة الأقطار العربية المدر للنفط، ص ٧١.**

3 - **إبراهيم سعد الدين، النمو الإقتصادي في دولة الإمارات وتأثيرها في الإتحاد، بحث منشور في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، المصدر السابق، ص ٣٩٢.**

4 - **المصدر نفسه، ص ٣٩٢.**

تميزت بالتقدم والازدهار في جميع مجالات التنمية الاقتصادية وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم[1].

إنَّ التقدم الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة كان قد أبهر العالم المتقدم وتجلى ذلك في الإجماع الدولي على إختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد الاجتماع المشترك للبنك وصندوق النقد الدوليين في مدينة دبي في عام ٢٠٠٣ ولكن لا بد من الإشارة إلى أنَّ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وهو اقتصاد وحيد الجانب ولا سيما في مرحلة تكوين الدولة إلاّ أنَّ الإيرادات النفطية الهائلة مقارنة بعدد السكان قد جعل الدولة تعمل بشكل دقيق لتنويع اقتصاداتها وفعلاً قد نجحت بذلك بشكل واسع وعدت الإمارات مركزاً تجارياً عالمياً.

٣- العامل السكاني :

يعد العامل السكاني الأساس في هيبة الدولة وبناء قوتها الذاتية كي تصبح دولة قوية تحافظ وتدافع عن نفسه أما إذا كانت الدولة تعاني من نقص في السكان فإنَّ هذا سوف يشكل عقبة كبيرة في الحفاظ على وجودها وإستقلالها وأنَّ دولة الإمارات من الدول ذات القلة السكانية.

وإذا تتبعنا التقدير السكاني الذي أورده (لوريمر) الذي كان يعمل في المنطقة إذ ذكر في موسوعته الكبيرة دليل الخليج، أنَّ عدد سكان إمارات ساحل عمان في عام ١٩٠٤ بلغ نحو (٧٢) ألف نسمة موزعين كالآتي: أبو ظبي (١١) ألف نسمة، دبي (١٠٢٥٠) نسمة والشارقة (٤٥) ألف نسمة، وأم القيوين (١٥) ألف نسمة، وعجمان (٧٥٠) نسمة، كما يضيف لوريمر (٨) آلاف نسمة

---

1 - بحث عن العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة (شبكة الإعلام الدولية تحت الموقع http://WWW.mudhabinet/amir.htm.page1of4.

من البدو غير المستقرين[1].

وإنَّ التقديرات التخمينية التي بدأت منذ بداية القرن العشرين والتي قدمها عدد من الرحالة والباحثين والذين زاروا المنطقة ولعل أقدم هذه التقديرات عام ١٩١٠ ذكر أنَّ عدد السكان في (أبو ظبي) كان (١٠) آلاف نسمة وعدد سكان (دبي) (١٥) ألف نسمة[2].

وهناك تقديرات أخرى لعدد سكان إمارات ساحل عمان أيضاً في بداية القرن العشرين قدرت السكان بـ (٧٠٠٠٠) نسمة، كما أشارت التعديلات أنَّ عددهم قد زاد إلى (١١٠) ألف نسمة في منتصف الخمسينات وفق الإحصائيين، وبذلك فإن نمو السكان يعد نمواً سكانياً بطيئاً لا يتعدى الـ ١٪ سنوياً عبر خمسة عقود[3].

وهناك دراسة معتمدة على التقديرات الحكومية البريطانية وذكرت تخمينات إحصائية عن دولة الإمارات في منتصف القرن العشرين إذ قدرت سكان الساحل بـ(١١٠) آلاف نسمة تقريباً موزعين على النحو الآتي: أبو ظبي (١٥) ألف نسمة ودبي (٥٥) ألف نسمة، عجمان (٦٥٠٠) نسمة وأم القيوين (٥) آلاف نسمة، ورأس الخيمة (٥) آلاف نسمة والفجيرة (٥) آلاف نسمة ولم يورد في التقديرات عدد سكان إمارة الشارقة [4].

أشار التعداد السكاني الذي أجري سنة ١٩٦٨ إلى أنَّ عدد السكان في الإمارات السبع بلغ نحو (١٧٩١٠٠) شخص منهم نحو (٤٦٥٠٠) في إمارة أبو

---

1 - **لوريمر، جي، جي، دليل الخليج التاريخي والجغرافي، ترجمة مكتب قطر، ١٩٦٧، نقلاً عن فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص٢٧٥.**

2- United Arab Emirates. Middle East Economic Digst. 24 October. 1980 . P.5. (Spcial Report)

3 - **أمل يوسف الصايغ ،سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في جغرافية السكان، الكويت، قسم الجغرافية في جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٧٩، ص ٢٩ – ٣٠.**

4 - **المصدر نفسه، ص ٢٩.**

ظبي و(٥٩٠٠٠) في دبي و(٣١٥٠٠) في الشارقة و(٤٢٠٠) في عجمان و(٣٧٠٠) في أم القيوين و(٢٤٥٠٠) في رأس الخيمة و(٩٧٠٠) في إمارة الفجيرة، غير أن البدء في عملية تنمية الدولة أدى إلى زيادة عدد السكان وبوتائر عالية جداً وصلت إلى حد الضعفين تقريباً كل خمس سنوات ولذا فإن الدولة تعد في مقدمة دول العالم من حيث الزيادة السكانية خلال العقدين الماضيين[1].

وكان إحصاء سنة ١٩٧٥ قد بيّن أنَّ العدد الإجمالي لسكان الدولة قد سجل (٥٥٧٨٧٧) نسمة فبلغ عدد الذكور الإجمالي (٣٨٦٤٢٧) بينما بلغ عدد الإناث (١٧١٤٦٠) وسجل عدد سكان إمارة دبي و(٧٨٧٩٠) نسمة في الشارقة و(١٦٦٩٠) في عجمان و(٦٩٠٨)في أم القيوين و(٤٣٨٤٥) في رأس الخيمة وأخيراً (١٦٦٥٥) نسمة في الفجيرة وأوضح التعداد الذي جرى سنة ١٩٨٠ أنَّ العدد الإجمالي لسكان الدولة إزداد بنسبة ٢٦٪ مقارنة مع العدد سنة ١٩٧٥ فبلغ (١٤٢٠٠٩٩) نسمة بينهم (٧١٩٧١٢) ذكراً و(٣٢٢٣٨٧) أنثى ثم سجل زيادة نسبية مقدارها ٪ سنة ١٩٨٥، من حيث أظهر التعداد العام الذي جرى ليلة ١٦ /١٧ كانون الأول ١٩٨٥ إرتفاع عدد السكان إلى (١٦٢٢٤٦٤) نسمة بمعدل زيادة سنوية بلغ ((٩,٢٪ من بينهم (١٠٥٢٧٧)) ذكراً و(٥٦٩٨٨٧) أنثى فتكون نسبة الذكور بهذا ٦٤,٩٪ مقابل ٦٩,١ نسبة ١٩٨٠ ويصبح معدل نمو الذكور بين التاريخين المذكورين ٧,٩٪ أو ما يعادل نحو نصف معدل النمو السنوي للذكور خلال السنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠. كما أفاد الكتاب الإحصائي الصادر عن وزارة التخطيط أنَّ عدد سكان دولة الإمارات في العام ١٩٩٢ بلغ (٢٠١١٠٠٠) منهم (١٢٠٨٠٠٠) من الذكور أي ما نسبته (٦٠,٠٦٪) من عدد السكان و(٨٠٣٠٠٠) من الإناث أي ٣٩,٩١٪ من عدد السكان، وأظهر هذا الإحصاء أنَّ (٨٤١٠٠٠) يعيشون في (أبو ظبي) و٥٢٩٠٠٠ في دبي

1 - شبكة الاعلام الدولية تحت الموقع: www.Tekreer.com

و٣٣٠٠٠٠ في الشارقة و١٣٦٠٠٠ في رأس الخيمة و٨١٠٠٠ في عجمان و٦٦٠٠٠ في الفجيرة و٢٨٠٠٠ في أم القيوين.

وكان عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة قد بلغ وفقاً لآخر إحصاء لوزارة التخطيط في نهاية عام ١٩٩٥ (مليونين وثلاثمائة وسبعة وسبعين الفاً وأربعمائة وثلاث وخمسين نسمة) وجاء توزيع السكان على النحو الموضح في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

ت	الإمارة	العدد الكلي للسكان	ذكور	إناث
١	أبو ظبي	٩٢٨٣٦٠	٦٣٨٥٢٦	٢٨٩٨٣٤
٢	دبي	٦٨٤١٠١	٤٦٧٤٣٢	٢٠٦٦٦٩
٣	الشارقة	٤٠٠٢٣٩	٢٥١٩٤٩	١٤٨٣٩٠
٤	رأس الخيمة	١٤٤٤٣٠	٨٤٥١٨	٥٩٩١٢
٥	أم القيوين	٣٥١٥٧	٢٠٨٣٢	١٤٣٢٥
٦	عجمان	١١٨٨١٢	٧٠٦٥٦	٤٨١٥٦
٧	الفجيرة	٧٦٢٤٥	٤٥٨٣٠	٣٠٤٢٤

المصدر: شبكة الإعلام الدولية تحت الموقع www.Terkreer.com

وتتوقع وزارة التخطيط أن يزداد عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ثلاثة ملايين نسمة، مقارنة مع ٢٩٣٨٠٠٠ نسمة في عام١٩٩٩,٢٧٧٦٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨، ونحو ٢٦٢٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٧ ونحو ٢٤٤٣٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٦ [1].

1 - مطر أحمد عبد الله، الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ١٩٩٩، ص٣٢- ٣٤، شبكة الإعلام الدولية تحت الموقع: www.tekeer.com.

جدول رقم(١)

معدلات النمو المتوقعة لسكان الإمارات (مليون نسمة)

٩٧٥	٩٨٠	٩٨٥	٩٩٠	٢٠٠
٠,٦٥٦	١,٠٥٦	١,٤٢٦	١,٩٢٧	٢,٩٣٦

المصدر: الدكتور عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، الحاضر والمستقبل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، مركز درأسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الإقتصادية، ص٥١.

ومن خلال هذا العرض الإحصائي يبدو لنا أن ظاهرة عدم التوازن السكاني في الإمارات لها مدلولات سلبية في موضوعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة إذا ما قورنت نسبة السكان الأصليين إلى الوافدين فتصل إلى ٢٥٪ [1]، وهذا وحده يمكن أن يكون عاملاً ذا هواجس تؤثر في صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإستراتيجي، وقد تستخدم في يومٍ ما لأغراض سياسية كما تستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة من الدول الكبرى في الاجتياح أو تغيير النظام السياسي.

والواعز الذي تنطلق منه بهذا الاتجاه هو التسهيلات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العمالة الوافدة من الأجانب وفي الوقت نفسه وضع العراقيل أمام دخول العمالة الوافدة من العرب، مما يشكل تكوينه اجتماعية وسكانية لدى شعب الإمارات تختلف عن أية دولة عربية أخرى، وأنَّ قصور القاعدة السكانية وقوة العمل المواطنة عن مواكبة حجم المشروعات المنفذة أدى إلى وفود عمالة كثيرة من خارج الإمارات أصبحت لها

1 - **نقلت هذه الإحصائية عن: نادر فرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٧٢.**

انعكاسات اجتماعية واقتصادية وربما سياسية غير مطمئنة، نظراً لازدياد نسبة الوافدين ولا سيما الآسيويين السكان وقوة العمل وتفشي ما يصاحب ذلك من الظواهر اللافتة للنظر حتى على الزائر العابر للدولة ومن الواضح أنَّ العامل الحاكم في تحديد حجم وخصائص السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة هو حجم وتركيب قوة العمل الوافدة[1].

٤ - العامل العسكري:

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة، وبما أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الحديثة التكوين كان من الطبيعي أنْ يترك هذا العامل تأثيراته في استقرار الدولة وتثبيت أركانها وذلك لأنَّ درجة الاستعداد العسكري تمثل المظهر الرئيسي لقوة أي دولة.

وبفعل هذه الأهمية أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في الأول من تموز ١٩٧١ مرسوماً يقضي بتعيين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي العهد رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والمالية، وقد تم تنظيم وزارة الدفاع بحيث ضمت دائرتي الدفاع والقوات المسلحة كما تم تنظيم قوة الدفاع بحيث ضمت دائرتي الدفاع والقوات المسلحة كما تم تنظيم قوة دفاع (أبو ظبي) وتزويدها بأسلحة خفيفة وأصبح لقوة دفاع أبو ظبي قوات برية وجناح بحري وآخر جوي، وأصبحت كتائب المشاة ومدرعات صلاح الدين وطائرات الهنتر العمود الفقري لهذه القوة والقاعدة الأساسية التي انطلقت منها القوات المسلحة لكي تساير الحركة النهضوية الواسعة التي عمت البلاد[2].

---

1 - صحيفة السياسة الكويتية، الكويت، العدد ٧٦٤٠، ٦\١١\١٩٨٩، ص٩ التي تشير في مقالها الذي كان بعنوان زيادة ملحوظة للعمالة الوافدة في القطاع الخاص، على هامش افتتاح مؤتمر إدارة القوى العاملة في الإمارات، الذي فيه إلى أنَّ ٩٠٪ من قوة العمل "وافدة" والسكان ٢٥٪ فقط عام ١٩٨٠.

2 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد٣٧٤٩٦، ٦\٨\١٩٨٩، ص١٤.

ونص الدستور المؤقت على إنشاء مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الدولة الإتحادية الجديدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ويختص هذا المجلس بإبداء الرأي والمشورة في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع والمحافظة على الاتحاد وأمنه وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وتطويرها وتحديد أماكن إقامتها ومعسكراتها واعتبار كل اعتداء على أي إمارة من الإمارات الأعضاء اعتداء عليها جميعا وعلى وجود الاتحاد نفسه[1].

وبعد تولي الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وذلك وفق لما نص عليه الدستور المؤقت فيما يتعلق بشؤون الدفاع، فقد تم افتتاح كلية زايد بن سلطان العسكرية في العين وذلك في الثالث من آب عام ١٩٧٢ ، وبذلك أصبحت أول كلية عسكرية استقبلت شباب الوطن وفتحت أبوابها وخططت للتدريب على أحدث النظم المعمول بها في الكليات العسكرية العربية المماثلة وفتحت أبوابها لخريجي جامعة الإمارات في مختلف التخصصات بقصد تزويد القوات المسلحة الإماراتية بذوي الثقافات العليا ، وأدت حركة التطور الشاملة في القوات المسلحة إلى إنشاء الكلية العسكرية الجوية لتخريج ضباط الطيران ولاسيما بعد تزويد

صدر الدستور في يوم ١٨ تموز ١٩٧١ بناء على قرار الاتحاد رقم (١) لسنة ١٩٦٩ الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد وقد شمل (١٥٢) مادة تحدد مقومات وأهداف السياسة العليا للاتحاد فضلاً عن الحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الاتحادية وللمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص٢٩٠.

1 - السياسة العلية للاتحاد فضلاً عن الحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الاتحادية وللمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٩٠.
السيد محمد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٥، ص٢٩٠.

قوات الدفاع والطيران الجوي بأحدث نوعيات الطيران الحربي والأسلحة المضادة وأخذت تزود القوات الجوية بطلائع أحسن تدريبها بكفاءة ومهارة[1].

وقد صدر في اليوم السادس من أيار ١٩٧٦ قرارٌ يقضي بتوحيد القوات المسلحة بين الإمارات السبعة المتحدة، وفي ضوء هذا القرار تم تنظيم القوات المسلحة من قوات برية وبحرية وقوات جوية والدفاع الجوي، وأكد الشيخ خليفة بن زايد ولي العهد نائب القائد العام للقوات المسلحة بقوله: "كان قرار توحيد القوات المسلحة نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التطوير الذي استهدف تنظيم قواتنا المسلحة على أسس جديدة تأخذ في اعتبارها توفير أقصى درجات القدرة والكفاءة لهذه القوات مثلما تكفل بتحقيق مرونة كبيرة تتيح لها القيام بواجبها المقدس في حماية أرض الوطن" [2].

وزودت هذه القوات بأسلحة حديثة لتواكب التطور الذي شهدته جيوش المنطقة، وأتيح أمام هذه المؤسسة فتح مدارس التأهيل والتدريب الأساسي للملاكات الوطنية ضباط وضباط صف وإرسال بعثات إلى الخارج من ضباط وضباط صف للتدريب في الحالات الخاصة للالتحاق بكليات الدفاع الوطني والتدريب الفني العالي ولاسيما في المجال التكنولوجي، ولعل من مظاهر اهتمام الشيخ زايد بن سلطان بالجانب العسكري افتتاحه مدارس الثقافة العسكرية التي تتولى الطفل في السادسة من عمره حتى يحصل على شهادة الثانوية العامة، ويستكمل تعليمه الجامعي الأكاديمي وتسير الدراسة في مدارس الثقافة العسكرية وفق مناهج وزارة التربية والتعليم في المراحل الثلاثة الابتدائية والاعدادية والثانوية فضلاً عن التدريبات العسكرية ومزاولة فنون الرماية والفروسية وتخضع للنظم العسكرية في الضبط[3].

---

1 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤٩٦ في ١٩٨٩/٨/٦، ص١٤.

2 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤٩٦ في ٦- ٨- ١٩٨٩، ص ١٥.

3 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤٦٩ في ١٩٨٩/٨/٦، ص ١٥.

وبموجب قرار التوحيد للقوات المسلحة هذا أصبح رئيس الدولة هو الذي يرأس مجلس الدفاع في الاتحاد ،وأعطيت مهمات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للشيخ خليفة بن زايد ولي عهد (أبو ظبي) وأنَّ وزارة الدفاع الاتحادية يرأسها وزير الدفاع محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي الذي حددت مهماته بما يأتي[1]:

١. تنظيم القوات المسلحة الاتحادية والإشراف على كل ما يتعلق بها من تن؟يم الخدمة العسكرية والتعبئة العامة والجزئية بهدف المحافظة على سلامة الاتحاد وأمنه وذلك بالاتفاق مع سلطات الإمارات المعنية.

٢. تنسيق التعاون بين القوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة للإمارات لغرض الدفاع ضد أي عدوان خارجي.

٣. إعداد مشروعات قوانين استيراد الأسلحة والذخائر للقوات المسلحة.

وأنيطت مهمات رئيس أركان القوات المسلحة بالفريق الركن الطيار الشيخ محمد بن زايد آل نهيان[2].

ومن خلال مسؤولية هذه المهمات القيادية في وزارة الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة يتضح لنا بأنَّ تشكيلة القيادة العليا لوزارة الدفاع جاءت من إمارتي (أبو ظبي ودبي) وليس لبقية الإمارات أي تمثيل وهذا إنعكاس للنفس الموجود لدى إمارة (أبو ظبي) للسيطرة على هذه المؤسسة التي تشكل العصب الرئيس لأمن أي دولة ولأنَّ الجيش هو القوة الضاربة التي يلجأ اليها الرئيس في حل المشكلات الأمنية الداخلية والخارجية وقد أكد الشيخ

---

1 - **أحمد بن عبد الله بن سعيد، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧٧.**

2 - **ماشين، أ.اياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة غسان ميخائيل إسحق، دار رضوان القرمضاني، ١٩٨٨، ط١، ص٨٢.**

خليفة ولي العهد نائب القائد العام للقوات المسلحة خلال إجابته عن سؤال وكالة الانباء الفرنسية عن ماهية الأولويات الدفاعية لدولة الإمارات وما المخاوف والمخاطر التي تستدعي بناء قوة دفاعية لدولة الإمارات: "نحن دولة ذات سيادة تتخذ قراراتها في استقلال تام،ومن حقنا أنْ نبني القوات القادرة على حماية وطننا ومن مصلحتنا أنْ نقوم بتدعيم أمننا ووضع السياسات التي تحمي مصلحة شعبنا والحفاظ على وجوده وتأكيد دوره الحضاري بالتنسيق المشترك مع الأشقاء في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية بعيداً عن أي مفهوم للتحالفات، وإذا كنا نهتم اهتماماً خاصاً بتطوير قواتنا المسلحة وتحديثها فأننا ننطلق في ذلك من عدة حقائق أساسية:

١- إنَّ امتلاك القوة لا يعني اللجوء إلى استخدامها.

٢- إنَّ خير ضمان للسلام هو الاستعداد وبناء القوة أي أنَّ السلام لابد له من سلاح.

٣- إن الضعف يغري بالعدوان، والقوة شرط لدعم السلام ضد الأخطار.

٤- إنَّ السلام أثمن من أن يترك بلا حراسة والأمن أثمن من أنْ يترك عرضة للعبث، ولا بد للاقتصاد النامي من تأمين وحماية وفي ظل هذه الحقائق فإننا نمضي قدماً في تطور القوات المسلحة[1].

لقد قُسّمت القوات المسلحة لدولة الإمارات على الأقاليم العسكرية الآتية[2]:

١. الأقليم الغربي.

٢. الأقليم الأوسط أو المركزي.

٣. الأقليم الشمالي.

أما بصدد تسليح هذه القوات فإنَّ ضخامة حجم ميزانية الدفاع بالمقارنة مع عدد السكان على الرغم من أنَّ هذه الميزانية متواضعة جداً بالنسبة للدخل القومي العام، فقد بلغ الدخل القومي العام للإمارات عام ١٩٨٠ نحو

1 - **صحيفة الوحدة، أبو ظبي، العدد ٣٠٥٣ في ١٩٨٢/٥/١١.**

2 - **أحمد بن عبد الله بن سعيد، المصدر السابق، ص ٧٧.**

(٣٠) بليون دولار خصص منها ١,٢ بليون دولار للدفاع في ذلك العام، وتبلغ ميزانية الدفاع هذه ثلاثة أضعاف ميزانية وزارة دفاع الأردن مثلاً التي تكبر الإمارات مساحة وسكاناً، ولديها أطول خطوط مواجهة مع إسرائيل، كذلك تفوق هذه الميزانية للإمارات ميزانية كثير من الدول العربية الكبيرة مثل السودان مثلاً التي تبلغ ميزانيتها الدفاعية ربع ميزانية الإمارات على الرغم من أنَّ عدد سكان السودان يصل إلى(٢٠) ضعف سكان الإمارات الذين يبلغون فقط مليون نسمة ولديهم (٤٨) ألف رجل في مختلف قطاعات القوات المسلحة[1].

أما عدد الجيش فيبلغ (٤٦) ألف رجل يتشكلون في لواء حرس ملكي وخمس كتائب مسلحة محمولة وتسع كتائب مشاة ولواء مدفعي ولواء مقاومة جوية، وما تستعمله هذه القوات من أنواع الأسلحة وعددها يتضح من خلال الجداول الاتية[2]:

جدول رقم (١) : القـوات البريـــة

نوع السلاح	العدد	المنشأ	النوع	الملاحظات
دبابات	١٠٠	فرنسي	AMX-30	تعني هذه الاشارة (-) لا توجد معلومات في المصدر.
دبابات	١٨	فرنسي	OF-40ليون	
دبابات	٦٠	فرنسي	سكوربيو	
مصفحة	٩٠	فرنسي	AML-90	
ناقلات جنود	٣٠ عربة	فرنسي	AMX	
عربة	٣٠٠	-	بانهارد ام ٣	
مدفع	٥٠	-	١٠٥ملم	

1- صحيفة العرب، لندن العدد ١٤٣٩ في ٩,٩ / ١٩٨٣ .

2- صحيفة العرب، لندن، العدد ١٤٣٩ في ٩,٩ / ١٩٨٣ .

مدفع	٢٠	فرنسي	AMX 155 ملم	
مدافع مورتر	-	-	عيار ٨١ ملم	
راجمات صواريخ	-	-	٨٤ ملم	
صواريخ فيجيلانت مضادة للدبابات مع صواريخ مضادة للطائرات	-	إنكليزي وكروتال وارسي لس السويدي	رابير ٧٠	
مصفحات	٧٠	بريطاني	صلاح الدين	
مصفحات	٦٠	بريطاني	سكاوت	
صواريخ تاو	-	أمريكي	تاو مضاد للدبابات	
صواريخ	-	أمريكي	مضاد هوك للطائرات	

(المصدر: صحيفة العرب، لندن، العدد ١٤٣٩ في ١٩٨٣/٣/٩)

أمّا بشأن القوات الجوية فتتكون من (١٥٠٠) رجل ويستعملون الأسلحة المبينة في الجدول رقم ٢ :

جدول رقم (٢)

نوع السلاح	العدد	المنشأ	النوع	الملاحظات
طائرة	٢٥	فرنسي	ميراج	
طائرة عمودية مسلحة	٧			
طائرة	١٠	بريطاني	هنتر	
طائرة	١٠	بريطاني	MB	
طائرات	٣	أمريكي	١٣٠ي	
طائرات	١	أمريكي	١٠٠	

طائرة	١	أمريكي	٧٢٠ يونيج	
طائرة	١٦	أمريكي	شحن مختلفة الأنواع	
طائرة عمودية	٦		أ- ب- ٢٠٥	
طائرة عمودية	٦		أ- ب- ٢٠٦	
طائرة عمودية	٣		أ- ب- ٢١٢	
طائرات	٧		الويته	
طائرات	٩		بوما	
طائرات	١٣		غزال	
طائرات	٣		بيلاتوس بي- سي- ٧	
صواريخ			أر- ٥٥٠ ماجيك جوجو	
صواريخ			س١١/١٢ جو ـ أرض	
طائرات	٦		الفاجيت للتدريب	
طائرات	١١		بي . سي .٧	
طائرات	٣		شحن	
طائرات	-	-	لينكس العمودية	

أَمّا بشأن القوات المسلحة البحرية فتتكون من (١٠٠٠) رجل ويستعملون الأسلحة المبينة في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

نوع السلاح	العدد	المنشأ	النوع	الملاحظات
زوارق صاروخية	٦	فرنسا	طراز جاكور	تحمل صواريخ اكسوسيت
زوارق مراقبة	٦	فرنسا	طراز فوستر	
مراكب لمراقبة السواحل	٣+٥ تحت الطلب	-	-	جميعها تعمل من القاعدة الوحيدة في دولة الإمارات وهي قاعدة أبو ظبي
زوارق مراقبة	٤٥	-	-	حرص سواحل

(المصدر : صحيفة العرب، لندن، العدد ١٤٣٩، في ١٩٨١/٣/٩)

والجدول رقم (٤) يبين عدد القوات المسلحة.

جدول رقم (٤): عدد القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

عدد القوات المسلحة الجندي	الدبابات	مدفعية وراجمات صواريخ	مركبات مدرعة	مركز استطلاع	زوارق صواريخ
54500	231	458	1003	49	8
قرويطه	طائرات هيلكوبير أباتشي هجومية ٦٤ـ AH	صاروخ هلفاير مضاد للدبابات	طائرات مقاتلة CD-F1	صاروخ جوجو AMR	صاروخ سايدويندر جوجو
11	30	980	80	491	267

المصدر: عبد اللطيف علي المياح، الباحثة حنان علي الطائي، الإستراتيجية الإسرائيلية إتجاه الخليج العربي، الأردن عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ١٧٠، مايكل كلير، الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

هذا الجدول من عمل الباحث بعد الإطلاع على الإحصائيات التي أوردها الباحثان عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي. وما أورده مايكل كلير في كتابه الحروب على الموارد ، لذلك اقتضى التنويه.

من خلال الجدول نلاحظ أَنَّ هناك تطوراً ملحوضاً في القوات المسلحة الإماراتية ولا سيما بعد دخول القوات العراقية الكويت إذ بدأت الإمارات بالسماح للولايات المتحدة ببناء القواعد العسكرية والموانئ الحربية وبتكوين ترسانة من الأسلحة الحديثة والعتاد الحربي فضلاً عن فتح المدارس والكليات الحربية والإستعانة بالخبراء الأجانب لتدريب قواتها المسلحة إذ بلغ مجموع ما أنفقه الإمارات العربية المتحدة ما بين الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٨ نحو (٨) ثمانية مليارات دولار.

وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير قواتها المسلحة (الجوية) إذ أبرمت عقداً مع فرنسا تضمن بيع فرنسا (٣٦) طائرة ميراج إليها بمبلغ (٢,٣) مليار دولار، وبالفعل قامت فرنسا بتسليم (١٣) طائرة مقاتلة من طراز ميراج ٢٠٠٠ في شهر كانون الأول ١٩٨٩ ، لدولة الإمارات وتسليم طائرة كل شهر حتى تكتمل الصفقة نهاية عام ١٩٩١[1].

٥. العامل الثقافي :

بالرغم مما ألحقه الإستعمار البريطاني بهذه البلاد من الضعف والتخلف والتجزئة ، وما يلتحق بها من آفات الفقر والجهل والمرض، فقد ظل للإسلام تأثيره في النفوس وفي السلوك وظل للأعراف والقيم العربية تأثيرها في التصرف والعادات، وكان من بين مظاهر ذلك التأثير الإيمان بالعلم والتعلم، والعناية بالقران الكريم سبيلاً إلى اكتساب أدوات المعرفة في القراءة والكتابة ، مما أدى إلى قلة عدد الأمين، وهذا يدلل على إهتمام الدولة

1 - صحيفة الأنباء، الكويت، العدد ٥٠٢٧ في ١٣٨٩/١٢/٢٥ ، ص ٢٧ .

ورغبتها بزيادة العلم والمعرفة على مر السنوات لمواكبة التطور العلمي والمعرفي في العالم [1].

وأخذ الإستعمار البريطاني يفرض معاهداته على شيوخ المدن الساحلية، فيما عرف بالساحل المتصالح، ولجأ إلى عزل أهلها وفرض التخلف والتجزئة عليها، وقد تأثرت المنطقة ببعض عوامل اليقظة التي نشأت في الجزيرة العربية وفي غيرها من أقطار المشرق العربي، فكان من طلائع هذا التأثير ما أتى عن طريق الحركة الوهابية ودعاتها، منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وما أتى عن طريق حركات التحرر والاستقلال ما بين الحربين العالميتين في العراق ومصر وسوريا وفلسطين وما صاحبها من ثورات في المشرق العربي امتدت إلى المغرب العربي وأدت إلى تحرير أقطاره، وبلغت غايتها في ثورة الجزائر واستقلالها وكان لهذه العوامل من اليقظة العربية آثارها في إستثمار الحاجة إلى التعليم الحديث وإلى إلتماس أسبابه بإنشاء المدارس في البلاد[2].

وتكللت الجهود في طلب التحرر والخلاص من الإستعمار بإعلان إستقلال البلاد وتكوين دولة الاتحاد، دولة مستقلة ذات سيادة في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١م، وشمل البيان الصادر من المجلس الأعلى للإتحاد في ذلك اليوم بدء العمل بالدستور المؤقت والتي نصت فيه المادة العشرون من الدستور المؤقت على الشؤون التي يتفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ فيها، فكان من بينها الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة الاتحادية وحماية

1- **جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقرير لجنة إستراتجية تطوير التربية العربية ١٩٧٦ ـ١٩٧٨، القاهرة، المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ ، ص ١٨٦ .**

2 - **عبد العزيز البسام، نحو تطوير السياسة التربوية في الإمارات العربية المتحدة، في مؤتمر السياسة التربوية، العين، نيسان ١٩٨٠.**

أمن الاتحاد مما يتهدده من الخارج أو الداخل، والتعليم والصحة العامة والنقد والعملة الصعبة والإعلام[1].

وعندما أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة، وفي المنظمات والوكالات الخاصة التابعة لها، رافق تأسيس الدولة الحاجة إلى تكوين مؤسساتها وأجهزتها فبرز النقص في المتعلمين عامة وفي أصحاب الكفاية والاختصاص والخبرة منهم، وجميعها من آثار التخلف الذي فرضه الاستعمار البريطاني على مدى الأجيال، فبدأ عهد الإستقلال بجهود متوالية لتنمية التعاون واستقدام الخبراء وذوي الكفاءات والمدرسين والمدرسات، وكان قدوم هؤلاء رافداً كبيراً لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم والتطوير للنظام التربوي بصورة عامة[2].

ولعل من الظواهر التي تؤلف مشكلات خطرة ذات صلة وثيقة بالأحوال الثقافية وبأحوال النظام التربوي على وجه التحديد، زيادة العمالة الأجنبية الوافدة في مجال التعليم، مما يشكل حالة غير صحية بالنسبة للهياكل التعليمية في البلاد، وعليه يجب أن تتنبه الدولة لهذا العامل وتضع ضوابط منها التعامل اليومي باللغة العربية في الأسواق والمحلات التجارية والمرافق العامة بشكل عام، إضافة إلى ذلك فتح دورات تطويرية لتعليم اللغة العربية للوافدين وبأسعار زهيدة، علماً أنَّ هناك عدداً كبيراً من الخدم والمربين للأطفال لا

---

1 - ريحلان، اقتصاديات الوطن العربي، العين، ١٩٨٠ ، ص ٣١٥ .٣١٧، نقلاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، الصدر السابق، ص٤٩٩.

2 - عبد الرحيم غنيم، ومحمد إبراهيم الشاعر، الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية، دمشق، ١٩٧٨، ص٣٥.٣١ .

يجيدون اللغة العربية وهذا يؤثر بشكل فاعل على تربية الطفل في الإمارات[1].

وقد صدرت ثلاثة قوانين فصلت الحالة التعليمية ونقلتها إلى الجانب التطبيقي فقد صدر قانون التعليم الإلزامي وجاءت في تفاصيله إلزامية التعليم ومجانيته بالنسبة لمواطني الدولة من ذكور وإناث بدءاً من السنة السادسة من العمر، وحدد التزام الدولة بتوفير مقوماته[2].

أما قانون المدارس الخاصة فكان إستجابة لوجود فئات كبيرة من الأجانب المهاجرين وجاء قانون البعثات العلمية فعين مهمات وزارة التربية والتعليم في تنظيمها واختيار المرشحين وفقاً لحاجة الدولة والزام المتخرجين بخدمتها، وكانت هذه القوانين معالم صريحة للسياسة التربوية[3].

وقد عنيت وزارة التربية والتعليم والشباب بتوفير مدارس مسائية للكبار وتنظيم برامجها للمناهج المألوفة، وقد نمت أعداد هذه المدارس المسائية للسنوات ١٩٧٢- ١٩٨١ [4].

كما أولت دولة الإمارات العربية المتحدة إهتماماً بالتعليم المهني بأنواعه الثلاثة (الصناعي، والزراعي، والتجاري) لرفد البنى التحتية بما تحتاج إليه من هذه الاختصاصات فابتدأت في (أبو ظبي) ثم توسعت إلى بقيت الإمارات الأخرى[5].

---

1 - سعيد غباش، (وزير التخطيط) بيان للصحف ولإذاعة أبو ظبي حول النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، كانون الأول ١٩٨٠.

2 - يلاحظ الملاحق، تطور محو الأمية وتعليم الكبار للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٩.

3 - وزارة التربية والتعليم والشباب الإماراتية، التقارير السنوية ١٩٧٨-١٩٧٩ ،ج ٢٥ ، ص١٧٢.

4 - نلاحظ الملاحق. جدول يوضح تطور أعداد الطلبة لسنوات ١٩٧٦-١٩٨١. الدارسين في التعليم المسائي.

5 - دولة الإمارات العربية المتحدة الدائرة الثقافية، نحو غد مشرق، نشرة لمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، في ٨ كانون اول ١٩٧٩، ص٣٣.

وشـهد عـام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ إنـشاء جامعـة الإمـارات ـ في العـين، إذ أخـذت تستوعب قسماً كبيراً من خريجي الدراسة الثانوية وتضم جامعة الإمارات ثمانية كليات هي الآداب، والعلوم، والتربية، والعلوم الإدارية، والسياسة والشريعة والهندسة والزراعة وقد إلتحق بها في السنة الأولى (٥٢٥) طالباً وطالبةً وفي السنة الثانية (١١١٥) وفي السنة الثالثة (١٧٥٢) والرابعة (٢٨٧٠) طالباً وطالبة[1].

وقد تميزت هذه المرحلة المهمة في مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة التربوية بالتوسع الكمي والكيفي فيه لتحقيق الأهداف التربوية التالية:

١. إلزامية التعليم.

٢. القضاء على الأمية.

٣. مجانية التعليم.

٤. ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص فيه وتوزيعه بين ما هو رسمي وخاص وفني وديني.

٥. فتح المدارس الخاصة ليتمكن أبناء الوافدين من تحصيل العلم داخل الدولة.

٦. فتح الجامعات والكليات.

٧. تقديم برنامج للدراسة بالانتساب على مستوى الدولة في كل إمارة لإتاحة الفرص للذين تحول ظروفهم الشخصية والوظيفية دون إلتحاقهم بالجامعة في مدينة العين[2].

هـذه المكتسبات التي أحدثتها الرعاية الاتحادية بعد نشوء اتحاد الإمارات العربية طورت النسق التربوي الإماراتي إلى أطوار متنامية استقطبت جميع الشرائح الاجتماعية الإماراتية وعلى الأصعدة كافة (التقنية والإنسانية والاجتماعية والتربوية والطبية والدينية) وبدأ تعلم الإمارتين من عمر ست سنوات حتى الأعمار المتقدمة في أنحاء الدولة كافة، وهذه أكبر تغذية

1- أضواء على جامعة الإمارات، قسم الإعلام بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨١، ص ١٢.

2 - معن خليل عمر، مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠١.٢٠٠٠، ص٢٤٤.

مادية ومعنوية مكثفة للنسق التربوي حولته من النمو البطيء والمعتمد على العوامل والمؤثرات الخارجية إلى موجهات الفاعل الحيوي الإتحادي "الذي قام بتنشيطه وتفعيله في جميع فروعه وأقسامه وأنماطه فغذى نسقاً رافداً للأنساق الأخرى بعناصر بشرية متعلمة ومتخصصة بالمجالات الإنسانية والعلمية، ويخدم الإماراتيين في المنزل، المدرسة الجامعة، دوائر الدولة، الشركات، الجامعة، المستشفى، الجيش الشرطة فبات نسقاً مغذياً للأنساق كافة بعدما كان متغذياً من أصحاب المبادرات الشخصية والذاتية (التجار والأثرياء) وأوضحت مؤسسات النسق التربوي الإماراتي تشبع الذات الإماراتية بنفسها وبمقوماتها وبفلسفتها التربوية والفكرية والدينية بعدما كان الإماراتيين قبل مائة عام هدفه الأول أن يحافظ على نفسه والخروج من حالة العزلة إلى التحضر[1].

أمّا الآن وبعد أنْ اتضح كون الاتحاد فاعل حيوي، حيث أنشأ مؤسسات هذا النسق وعمل على تثمينها، وقامت هي (وليس غيرها) بإثراء ذات الإماراتي بالمعرفة الحديثة والعلم المعاصر بأحدث تقنياته وتطبيقاته[2].

وخلاصة القول نشأ النسق التربوي الإماراتي من مبادرات ذاتية وفردية وإنتهى بنسق حيوي، مثمر يغذي الإنسان المرتبط معها بنائياً، وكان ذلك خلال عقد من الزمن، فلم يترعرع تلقائياً، بل بفضل الإرادة الصبورة والمتحدية، وحاجة الواعين من الإماراتيين، واستثمار المفاعيل الحيوية (البترول والإتحاد والمهاجرين) إستثماراً لخدمة أبناء الإمارات ولولا هذه العوامل لما تكون هذا النسق الديناميكي بهذه السرعة وتلك الكيفية[3].

---

1 - محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص٤١ .

2 - معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر، الأردن، ١٩٩٧، ص٢٩٥.

3 - شيخه سيف الشامسي، مؤشرات التنمية الإقتصادية في دولة الإمارات العربي المتحدة، جمعية الاجتماعيين، المجلد/١٣، الشارقة ١٩٩٨، ص٢٧.

ويمكن إيضاح وتقديم آخر البيانات عن هذه التطورات النسقية وآفاقها المستقبلية على النحو الآتي[1]:

١- انتظم في بداية العام الدراسي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ أكثر من (٣١٢) ألف و(١٨٩) تلميذاً وتلميذة وطالباً وطالبة من بينهم (١٥٤) الف و(٤٩٦) من الذكور، والباقي من الإناث يدرسون في (٦٨٨) مدرسة حكومية تضم (١٢) ألف و(٧٧٤) فصل دراسي.

٢- بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية والفنية (٢٧) ألف و(٤١١) معلماً وإدارياً وفنياً على مستوى الدولة، كما انتظم في العام الدراسي الجديد أكثر من (٢٠٣) ألف طالب وطالبة في نحو (٤٠٠) مدرسة خاصة ليرتفع بذلك عدد المدارس الحكومية والخاصة إلى (١٠٨٨) مدرسة تضم نحو (٥١٥) ألف طالب وطالبة في جميع المراحل التعليمية.

٣- وتوسعت الطاقة الاستيعابية لصفوف الأول الثانوي بمدارس التعليم الفني لتبلغ في العام الدراسي (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠) نحو (٩٣٦) مقعداً دراسياً في تخصصات التعليم الصناعي والتجاري والزراعي والهندسة المدنية ،و توفر خلال العام الجديد (٢٠٠) جهاز كومبيوتر لدعم مختبرات الكومبيوتر بمدارس التعليم الفني على مستوى الدولة، فضلاً عن مختبرات العرض الفني لمواد البناء لخدمة تخصص الهندسة المدنية.

٤- وقد بلغ إجمالي عدد الخريجين والخريجات منذ إنشاء جامعة الإمارات في تشرين الثاني ١٩٩٧، نحو (١٩) ألف خريج وخريجة، بينما إنتظم في المقاعد الدراسية للعام (١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠) نحو (٣٥٦٧) طالباً وطالبة في الكليات الثماني بالجامعة، وبلغت ميزانية الجامعة عام ١٩٩٩ أكثر من (٦٧٧) مليون درهم، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من المواطنين بالجامعة (١٤٠) يشكلون (٢٥٪) من العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن (١٣) معيداً ومعيدة[2].

---

1 - فوزي عبد الله الأسدي، التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعية الإجتماعيين، ج٤ ، ١٩٩٢ ، ص١٩٦.

2 - الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ٣٠٦.

الفصل الثالث

****

العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول : العوامل الاقليمية

المبحث الثاني : العوامل الدولية

المبحث الأول: العوامل الإقليمية

عشية إعلان بريطانيا عزم انسحابها من الخليج العربي بدأت دول الخليج العربي بما فيها إيران بالعمل على الحصول على مكاسب من وراء ذلك الانسحاب فكانت السياسة الإيرانية تعمل بكل جهدها لضم البحرين والجزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) لها.

أما الدول الخليجية فكانت السعودية ترغب في أن تؤمن حدودها وتؤمن منطقة الخليج من قوى استعمارية جديدة وبالوقت نفسه كان العراق يسعى بكل جهده لمنع أي وجود أجنبي في الخليج، أما إمارات الساحل العماني فعندما نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة كانت رغبتها الشديدة تكمن في استمرار الوجود البريطاني وعملت بكل جهدها للحصول على حماية أجنبية، فضلاً عن الكويت التي نحت منحى عدم تواجد الأجنبي وحماية الخليج من أقاليمه وسوف نتناول ذلك تفصيلاً على النحو الآتي:

أولاً: الجزر العربية الثلاث

١.الموقع الإستراتيجي للجزر:

تقع الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) في مدخل الخليج العربي، قرب مضيق هرمز بين الساحل الغربي للخليج العربي المقابل لسواحل دولة الإمارات العربية المتحدة وبين جزيرة قشم الإيرانية في الساحل الشرقي للخليج العربي. وتعد جزيرة (أبو موسى) أكبر هذه الجزر وتتبع سياسياً وإدارياً لإمارة الشارقة حيث تبعد مسافة (٤٠) ميلاً عن ساحل الشارقة، و١٦٠ كم عن مضيق هرمز. يقطن في الجزيرة عدد من السكان يبلغ تعدادهم نحو ١٠٠٠ نسمة ويسكنون مساحة مقدارها ٢٠كم^2، أما أصل سكان هذه الجزيرة فهم من القواسم من عرب الخان،

المنطقة الواقعة على الساحل الغربي بين إمارة الشارقة ودبي[1]، يمارس سكانها مهنة التجارة والصيد والرعي، وتحتوي على مناجم غنية بأوكسيد الحديد الأحمر كما تحتوي على آبار للنفط[2].

أما طنب الكبرى، فهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتبعد مسافة ٤٦ ميلاً عن ساحل رأس الخيمة ولا يسكن الجزيرة إلا قلة قليلة من السكان لا يتجاوز عددهم الـ٧٠٠ نسمة وأغلبهم من عرب رأس الخيمة، ويعيشون على صيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ[٣].

وفي عام ١٩١٣ أنشأت الحكومة البريطانية مناراً لإرشاد السفن العابرة، وقد دلت الاكتشافات إلى توافر مناجم أوكسيد الحديد الأحمر فيها[4].

أما طنب الصغرى، فهي أصغر هذه الجزر وتتبع إمارة رأس الخيمة حيث تبعد نحو ٤٠ ميلاً عن ساحل رأس الخيمة[5]، والحياة معدومة في هذه الجزيرة ولقد دلت التقارير الأولية لبعثات التنقيب عن النفط احتمال اكتشاف النفط في أرضها ومياهها الإقليمية[6].

---

1 - لوريمر، القسم الجغرافي، ج٤، ص٢٢١٣- ٢٢١٤.

2 - سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، ١٩٨١.

3 - أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاثة في الخليج العربي، ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين، ١٥ كانون الأول ١٩٧١ ، ص ١١.

4- لوريمر، القسم الجغرافي، ج٤، المصدر السابق، ص ٣٦٦٢- ٣٦٦٤ .

5- للمزيد من الايضاح ينظر خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة وفيها الجزر الثلاث .

[6] الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، وزارة الإعلام والثقافة، دائرة شؤون الخليج

6 - العربي، بغداد، ١٩٧٢ ، ص٤.

٢- أهمية الجزر الثلاث :

يمكن إيجاز الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية الثلاث بما يأتي:

١. تشكل البوابة والموقع الإستراتيجي بالنسبة لمضيق هرمز في الخليج العربي ومن ثم فهي تتحكم في خط الملاحة الدولية[1] .

٢. استخدام هذه الجزر كموانئ، وملاجئ للسفن عند الضرورة في الأجواء العاصفة[2] .

٣. يقع الممر الملاحي العميق بالخليج العربي بين هذه الجزر والساحل الشرقي للخليج العربي[3] .

٤. توافر ثروات طبيعية فلزية ولافلزية واحتوائها على الثروة النفطية كما تحتوي مياهها على الثروة السمكية وعلى مصائد اللؤلؤ[4] .

٥. لها أهمية اقتصادية بالنسبة لخط المواصلات فهي تمثل نقطة الوسط بالنسبة للصادرات والواردات الخارجة من الخليج العربي والداخلة إليه.

٣- تاريخ الجزر العربية الثلاث

يرتبط تاريخ هذه الجزر بتاريخ عرب القواسم بالذات من حيث حكم القواسم مناطق واسعة وكان مركز قواعدهم هو الساحل الغربي وامتد نفوذهم إلى الساحل الشرقي للخليج العربي حيث احتلو مدنا كثيرة مثل بندر عباس ولنجه وغيرهما[5].

وبعد تحالف بريطانيا وحكام مسقط وعجمان ضد القواسم في حملة عام ١٨٢٠ التي وضعت نهاية القواسم البحرية وطردهم من الساحل الشرقي

---

1 - ابتسام عبد الامير حسون، المصدر السابق، ص١٨.

2- ندوة الحقوقيين العراقيين، المصدر السابق، ص ١٨ .

3 - محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص٢٣٣ .

4 - ندورة الحقوقيين العراقيين، المصدر السابق ، ص ١٢ .

5- لوريمر، القسم التاريخي، ج٢، ص ٩٦٦- ٩٦٧ .

للخليج العربي، لكن سيطرتهم بقيت على جزيرة صيرى وميناء لنجة وجزيرتي طنب وأبو موسى، وفي عام ١٨٨٧ احتل الفرس ميناء لنجة وطردوا الحكم القاسمي وبعدها احتلوا جزيرة صيرى العربية القريبة من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والتي بقيت تحت حكم القواسم حتى عام١٨٨٨[1]. لقد احتج شيخ الشارقة على ذلك وناشد البريطانيين مساعدته في إزالة العدوان استناداً إلى الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين. وهكذا فتحت بريطانيا المفاوضات مع الفرس حول جزيرة (صيرى) واخبرت السلطات الفارسية بأن (صيرى) تابعة لشيوخ القواسم وفي الساحل الغربي للخليج العربي. غير أن بريطانيا مالبثت أن أغلقت المفاوضات لاسيما أنّ مصالحها كانت تقتضي التعاون مع إيران على الرغم من إصرار شيخ الشارقة بتبعية الجزيرة منذ مئات السنين لأملاك القواسم[2].

وظهرت تطلعات إيران إلى الجزر العربية الثلاث في عام ١٩٠٤، وكانت تطورات اقتصادية مهمة قد شهدتها المنطقة بعد أن احتلت إيران ميناء لنجه عام ١٨٨٧ لما لهذا الميناء من مركز مهم في الساحل الشرقي من الخليج العربي، وقد أخذ موظفو الجمارك الفارسية يضغطون على التجار ويفرضون عليهم الضرائب وابتزاز أموالهم، فهاجر قسم كبير من التجار إلى موانئ

1 - محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٣٣ .

2 - في المادة التي احتلت فيها إيران جزيرة (صيرى) تفاقمت مشكلة الحدود الإيرانية الأفغانية ووجدت وزارة الخارجية البريطانية التي لم تكن في ذلك الوقت تشارك حكومة الهند ولا القيم السياسي حماستها بشأن مسألة الجزر، وجدت من الحكمة وقتذاك إهمال مشكلة الجزر في الوقت الحالي وذلك لخلق جوٍّ ودي للتحكيم في النزاع حول الحدود الأفغانية – الإيرانية، وكانت وزارة الخارجية تعد قضية الحدود الأفغانية – الإيرانية أكثر أهمية، وبذلك أغلقت المفاوضات حول احتلال الجزيرة كذلك في خلال هذه المدة بدأت العلاقات الروسية – الإيرانية بالتحسن ووردت إشاعات برغبة إيران لبيع الجزيرة لروسيا، وإن هذه الإشاعات أزعجت السلطات البريطانية وأثارت قلقها.

الساحل الغربي (دبي) و(أبو موسى) ولم يكتفوا بالهجرة بل أن قسماً منهم قام بمفاتحة وكالات النقل والشحن الأجنبية بأن سفنهم يجب أن تأتي إلى جزيرة (أبو موسى) أفضل من ذهابها إلى لنجة ، وبالفعل وافق قسم من وكالات الشحن على ذلك ونتيجة لهذه التطورات خشى الفرس من تحول تجارتهم من (لنجة) إلى (أبو موسى)، فظهر الإدعاء الفارسي أول مرة سنة ١٩٠٤ بملكية الجزيرة لهم عندما قام موظفو الجمارك البلجيكيون المستخدمون في إيران بمساعدة القوات الإيرانية بإنزال العلم العربي ورفع العلم الإيراني محله وترك بعض القوات لحراسة الجزيرة[1].

وقد لاقى هذا العمل معارضة شديدة من شيخ الشارقة الذي قام بدوره بمناشدة السلطات البريطانية بل لمساعدة وفق المعاهدة المبرمة بين الطرفين. وفعلاً تدخل البريطانيون إذ هددوا الفرس بأن أي تدخل منهم سوف يدفع السلطات البريطانية إلى إثارة موضوع جزيرة صيرى العربية[2].

وفي ٢٤ أيار عام ١٩٠٤ قام وزير الخارجية الإيراني بإخبار السلطات البريطانية في بوشهر (مقر إقامة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي) بأنه أصدر أوامره بسحب الجنود الذين أرسلوا وإنزال العلم الإيراني، مع الاحتفاظ بحقوقهم للتباحث مع السلطات البريطانية بشأن ادعاءاتهم في

---

1 - **ندوة الحقوقيون، المصدر السابق، ص ٢٦- ٢٧.**

2 - **فرضت بريطانية اتفاقية جديدة مع شيوخ الساحل العماني تم التوقيع عليها عام ١٨٩٢ عرفت باسم الاتفاقية المانعة أو الاتفاقية الأبدية، جاء فيها أن لا يتنازل الشيوخ بأي صورة عن أرض تابعة لهم لأي أجنبي إلا بموافقة الحكومة البريطانية، فضلاً عن منع شيوخ الساحل من الدخول في أية اتفاقية إلا من خلال الحكومة البريطانية، وتعهدوا وبمقتضى هذه الاتفاقية بعدم الدخول في أية علاقات بدولة أجنبية سوى بريطانيا وألا يسمحوا لوكيل دولة أخرى بالبقاء في أراضيهم سواء عن طريق البيع أم الإيجار والرهن والتنازل لأية دولة أو رعاياها بإستثناء بريطانيا، للمزيد من التفاصيل ينظر: سيد نوفل، الأوضاع السياسة لإمارات الخليج العربي، ص ١٨٥.**

الجـزر الـثلاث، وأدعـت الحكومـة الإيرانيـة في المـذكرة الـتي وجهتهـا إلى السلطات البريطانية بأن هذه الجزر هي إيرانية واقترحت عدم رفع علم أي من الطـرفين لحـين تـسوية النـزاع، وأكـدت الـسلطات البريطانيـة في مـذكرتها الجوابية في ١٥ حزيران عـام ١٩٠٤ رغبـة بريطانيـة في دراسـة الموضوع وطلبت مـن الحكومـة الإيرانيـة إثبـات إدعائها بتزويـد الـسلطات البريطانيـة في الهنـد بالوثـائق والأدلـة الإثباتيـة حـول الموضـوع، لقـد رفـضت بريطانيـا اقـتراح الحكومة الإيرانية القاضي بعدم رفـع العلـم العربـي علـى الجـزر وإنـزال العلـم الإيراني بعد شهر واحد من رفعه، ووضع مكانه علم الشارقة مـرة أخـرى في حزيـران عـام ١٩٠٤ وبعـد إخفـاق الحكومـة الإيرانيـة وعجزهـا عـن تقـديم الوثـائق والأدلـة الـتي تثبـت عائديـة الجـزر الـيهم. انتهـت المحادثـات حـول هـذا الموضوعنهاية عام ١٩٠٤ [1].

أثيرت أزمة الجزر مرة أخرى سنة ١٩٠٧ ولكـن في هذه المرة لم تكن بين الحكومة الإيرانية وشيخ الشارقة والبريطـانيين، بـل بـين الألمـان والبريطـانيين فالـشيء الـذي حـدث هـو أن شـيخ الـشارقة أعطـى إلى بعـض الألمـان امتيـاز استخراج أوكسيد الحديد من جزيرة (أبو موسـى)، وشـعر أصـحاب المـشاريع البريطانيـة بالامتعـاض لمـا حققـه الألمـان مـن نجـاح فقـاموا بالـضغط علـى الحكومـة البريطانيـة لتقـوم بـدورها بالـضغط علـى شـيخ الـشارقة بإلغـاء الامتيـاز، وبالفعـل أُلغـي الامتيـاز الـذي مـنح للتجـار الألمـان وأصـبحت مـشكلة دولية بين ألمانيا والإنكليز ونوقشت قضية الجزر هذه على أعلى المستويات في برلين ولندن من دون التوصل إلى أية نتيجة[2].

1- Lor. Lip and s/20.c2 48-saldanha . preeis of Affirs of the persian coast and island 1854 – 1905 .p.p.62 – 63. **نقلاً عن ابتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق ص٤٧.**

2 - **جمعية الحقوقيين العراقيين، المصدر السابق، ص ٢٦.**

إن الهدف الرئيس من ذكر هذا الحادث للدلالة على أن الحكومة الإيرانية، لم تتدخل أو تعترض على إعطاء شيخ الشارقة ذلك الإمتياز لأي طرف، بل اعتبره حقاً يمارسه شيخ الشارقة فقط. وفي عام ١٩٢٥ أثارت إيران موضوع ملكية الجزر مرة أخرى، إذ قامت سلطات الجمارك الإيرانية بإرسال أحد قواربها للتفتيش عن مناجم الحديد الأحمر في جزيرة (أبو موسى)، وهذا العمل أثار احتجاج السفارة البريطانية في طهران، وهددت بإرسال سفينة حربية لحماية الجزيرة إذا لم تسحب الحكومة الإيرانية سلطات الجمارك وبالفعل تم سحبها ومرة أخرى كررت الحكومة الإيرانية ادعائها في ملكية الجزر، وبعد تلك الحادثة بدأت السلطات الإيرانية بمضايقة الملاحين العرب في مياه الخليج العربي سواء بالتهديد أو بمصادرة سفنهم[1].

وفي تموز عام ١٩٢٨ قامت الجمارك الإيرانية بحجز باخرة صغيرة للركاب تعمل بين (أبو ظبي) و(لنجا) ولم يطلق سراحها إلا بعد أن وجهت الحكومة البريطانية ضغوطاً شديدة على طهران وانتهزت إيران هذه الحادثة لتجديد أطماعها بجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى[2].

٤- الجزر في المفاوضات الانكلو-إيرانية:

بدأت المفاوضات البريطانية ـ الإيرانية في ٤ شباط ١٩٢٩ وتناولت تلك المفاوضات التي دارت بين الوزير المفوض البريطاني في إيران هوكسن

---

1 - ومن الجدير ذكره أنه في عام ١٩٢١ تقلد رضا شاه السلطة في إيران وأسس حكومة مركزية قوية لم تشهدها إيران في تاريخها الحديث وقد أنشأ جيشاً قوياً مزوداً بأحدث المعدات واستطاع بذلك السيطرة على البلاد وإخضاع مناطق الحدود لها، وفي ١٩٢٣ قرر تمديد نفوذه إلى عربستان التي يحكمها الشيخ خزعل بالوراثة وفرض جمع الضرائب في هذه المنطقة. وكان رضا شاه يريد جمع المال بأية وسيلة لضمان موارد مالية لبلاده. للتفاصيل ينظر ابتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق، ص ٤٨.

2 - محمد عبد الله بن سعيدى، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(Mr.Knatch bull Hugessen) ووزير الخارجية الإيراني (كاظمي) موضوع بيع جزيرة طنب إلى إيران والتخلي عن سيادة قبائل القواسم على جزيرة (أبو موسى). وفاتح الوزير البريطاني حكومته حول إبداء رأيها في موضع بيع الجزيرة إلى إيران إنهاء للمشاكل القائمة بينهما ، وأضاف الوزير أن قبول عقد الصفقة وبيعها يتوقف على المبلغ الذي ينبغي على إيران دفعه إلى شيخ رأس الخيمة صقر بن سلطان ثمناً للجزيرة. كما طلب الوزير إبلاغه برأي حكزمة الهند حول هذه المسالة بأسرع وقت[1].

وطرح موضوع بيع الجزيرة على شيخ رأس الخيمة فكان رده الرفض القاطع مهما كان الثمن ونتيجة لرفض هذا العرض أبلغت الحكومة الإيرانية وزارة الخارجية البريطانية في ٨ أيار عام ١٩٣٠ رفض شيخ رأس الخيمة بيع الجزيرة وهو الرجل الذي يملك القرار[2].

وقررت إيران التخلي عنن مطالبها في هذه الجزيرة، ولما كانت إيران تضع مسألة بيع الجزيرة شرطاً ضرورياً لأية تسوية مع بريطانية ، فإن المفاوضات حول المعاهدة الأنغلو ـ إيرانية تأجلت حتى نهاية العام[3].

في عام ١٩٣١ حدث تطور جديد على موقف إيران من تلك الجزر ففي ٢٣ نيسان من العام نفسه أبلغ المقيم البريطاني في بوشهر حكومته بأن إيران ترررغب في تاجير الجزيرة من شيخ رأس الخيمة وصدرت التعليمات من

1 - 95.LOR.R/P and s/10/1267. Clive to huuderson 31 august . 1929.

2 - **ومن الجدير بالذكر أن رأس الخيمة والشارقة عاشتا منذ عام ١٧٥٠ متحدتين حتى عام ١٩٢٠ إذ انفصلتا نهائياً واعترفت حكومة الهند بانفصالهما، وأصبحت جزيرتا طنب الصغرى والكبرى إلى رأس الخيمة وظلت (أبو موسى) تدار من شيخ الشارقة.**

3 - IOR, L/P and s/10/1267. FO.Toclve. 8 may 1930.

نقلاً عن ابتسام عبد الامير، المصدر السابق ، ص ٤٩.

الحكومة البريطانية لمقيمها بفتح باب المفاوضات بشأن أمر تأجير الجزيرة مع شيخ رأس الخيمة وبدأ المقيم السياسي مفاوضاته مع شيخ رأس الخيمة[1].

وفي ١١ أيار عام ١٩٣٢ أظهر الشيخ موافقته بشروط رأتها الحكومة البريطانية وقتذاك أنها صعبة وغير ممكنة، أما الشروط فهي[2]:

١. استمرار علم رأس الخيمة مرفوعاً ويبقى ممثله هناك.

٢. لا يتدخل أحد في شؤون رعاياه من دون الرجوع إليه.

٣. يجب ألا تزور السفن الإيرانية مياه ساحل عمان لتفتيش السفن العربية وعلى السفن الإيرانية عدم الإساءة إلى جيرانها الشيوخ.

٤. يجب تسليم الغواصين الفارين الذين عليهم ديون.

٥. عدم رفع مبالغ الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة إلى الجزيرة لاحتياجاته الشخصية وتعفى من الرسوم المواد الغذائية التي يستوردها السكان أيضاً.

٦. يدفع الإيجار السنوي للجزر مقدماً.

٧. يقام صاري العلم الإيراني فوق المبنى وليس على الأرض.

٨. تنفيذ الحكومة البريطانية هذه الشروط.

شعرت الحكومة البريطانية حينما وصلت اليها هذه الشروط بأن إيران لن توافق عليها، وبسبب توقف المفاوضات لم تبلغ إجابة الشيخ إلى الحكومة الإيرانية وظلت الجزيرتان تابعتين لشيخ رأس الخيمة[3].

---

1 - **جمال زكريا قاسم، الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، بحث مقدم لمؤتمر التاريخ. العالمي ببغداد آذار ١٩٧٣، ص٣٦.**

2 - FO, 371/16677. OP.Cit. p43.

نقلاً عن ابتسام عبد الأمير، المصدر السابق، ص ٥٠.

3 - **سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٤٢.**

وفي عام ١٩٣٥ قامت الحكومة الإيرانية بإجراء اتصالات مكثفة مع الحكومة البريطانية بشأن التوصل إلى تفاهم حول قضية الجزر الثلاث، ففي الثاني من نيسان عام ١٩٣٥ أرسل الوزير المفوض البريطاني في طهران هوكس إلى حكومته في لندن يخبرها بأن وزير الخارجية الإيراني (كاظمي) اقتراح عليه إمكانية عقد اتفاقية ثنائية بين إيران وبريطانيا يتقرر بموجبها اعتراف بريانيا بالسيادة الإيرانية على جزر طنب وأبو موسى، والتساهل لإيران، في مسألة شط العرب، مقابل ذلك اعتراف إيران باستقلال البحرين وبالعلاقة القائمة بين بريطانيا وإمارات الساحل العماني[1].

قوبلت مقترحات الحكومة الإيرانية بالرفض من بريطانيا، حيث كانت مسألة شط العرب مرفوعةً إلى عصبة الأمم لمناقشتها بين العراق وإيران، أما الجزر فقد أصرت بريطانيا على بقاء ملكيتها إذ أن بريطانيا حصلت على امتياز لاستخراج أوكسيد الحديد الأحمر في ٢٥ كانون الثاني من عام ١٩٣٥ من شيخ الشارقة في جزيرة (أبو موسى)[2].

وظلت إيران تتطلع إلى الجزر وتمسك الشيوخ العرب بحقوقهم وسيادتهم الفعلية عليها، واستمر هذا الموقف بعد انقطاع المفاوضات الأنكلو ـ إيرانية حتى قيام الحرب العالمية الثانية[3].

في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية ظلت مسألة النزاع حول الجزر تمثل المشكلة الرئيسة في العلاقات بين الإمارات وبريطانيا وإيران.

---

1 – Telegram From Mr. Hugessen. To.Fo. Tehran-2 mau 1935.

نقلاً عن ابتسام عبد الأمير، المصدر السابق، ص ٥١

2 – **مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص ٦٨ .**

3- Fo. 371/10052.Annual.Report.35 .p .18 .

نقلاً عن ابتسام عبد الأمير، المصدر السابق، ص ٥١

استمرت الحكومة الإيرانية في ضغطها على بريطانيا للمساومة حول الجزر الثلاث، وأمام هذا الضغط أرسلت بريطانيا برقية عاجلة إلى الحكومة الإيرانية تؤكد فيها عروبة الجزر وملكيتها من شيخ الشارقة ورأس الخيمة، وحذرت الحكومة الإيرانية بأن بريطانيا لن تقف صامتة ومكتوفة الأيدي في حالة استيلائها على هذه الجزر التي تقع تحت الحماية البريطانية[1].

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٩ تم استدعاء السفير الإيراني في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية، لتؤكد له عروبة الجزر وإبلاغ حكزمته بعدم أحقية إيران فيها، وفي الوقت نفسه تم استدعاء السفير البريطاني في طهران في ١١ نيسان عام ١٩٤٩ وأعطى مذكرة الحكومة الإيرانية التي تؤكد فيها أحقية إيران في هذه الجزر وعائديتها لجزيرة (لنجه) وطلبت المذكرة من الحكومة البريطانية أن تتوقف عن منع إيرانم من احتلال هذه الجزر[2].

وكان رد بريطانيا على هذه المذكرة هو إصرارها وتأييدها لسيادة شيخ رأس الخيمة والشارقة على الجزر وأضافت المذكرة بلهجة تهديدية بأنها ستحاول المطالبة بجزيرة صيرى العربية في حالة إلحاح السلطات الإيرانية على مطالبتها بالجزر العربية الثلاث ورفعت المذكرة في ٧ تموز عام ١٩٤٩ إلى السلطات الإيرانية[3].

وشهدت السنوات اللاحقة تبلور المصالح الأمريكية في إيران وتطور العلاقات الإيرانية ـ السوفييتية ولم تعد حدود إيران الشمالية مهددة، كما

1 - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٩١- ٣٩٢.

2 - صحيفة العرب الصادرة في لندن، لماذا ضاعت جزرنا الثلاث، دراسة وثائقية عن التاريخ السياسي لجزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) والمطالبة الفارسية بالجزر، ٨ حلقات، ٨/٩- ١٩٨٢/٩/٧.

3 - صحيفة العرب الصادرة في لندن، العدد ١٤٠٢، في ١٩٨٣/١/١٧.

شهدت زيادة إنتاج صادرات النفط الإيراني، وقام الشاه بتعزيز قوته المسلحة الجوية والبحرية والبرية في صورة لم تشهدها إيران من قبل ووجه الشاه تركيزه العسكري نحو الخليج العربي[1].

وفي ٦ آذار ١٩٦٤ قامت قطع من الأسطول الإيراني باحتلال جزيرة (أبو موسى) وتناقلت وكالات الأنباء أخبار تحرك الاسطول الإيراني والإنزال الذي قام به لاحتلال الجزيرة، وتعالت صيحات الاحتجاج في أرجاء الوطن العربي، في ضوء ذلك صرح وزير الخارجية الإيراني بأن ((إنزال الجيوش الإيرانية في (أبو موسى) وجزيرتي (طنب الكبرى) و(الصغرى) كانت منارة عسكرية طارئة اشتراك فيها الأسطول الإيراني والأمريكي، ليس بقصد الاحتلال))[2].

وبهذا تم إجلاء القوات الإيرانية من الجزر بعد عشرين يوماً تاركين وراءهم إجراءات إيرانية تدخل فيها الجزر في ضمن المياه الإقليمية لإيران مكتوباً عليها ((مجلس الوزراء الشاهنشاهي ــ مصلحة مقر السواحل والموانئ))[3].

احتج شيخ الشارقة صقر بن سلطان على ذلك الإجراء ووقف موقفاً جدياً تجاه الأطماع البريطانية الإيرانية، وجاهر بمواقفه لهما، فقامت بريطانيا بعزله بعد خمسة عشر شهراً من تلك الأحداث.

وعلى إثر قرار حكومة العمال في بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي صرح شاه إيران في ٢٨ أيلول ١٩٧١ إلى صحيفة الفيغاروا الفرنسية، ((بأن الجزر الثلاث هي أراضي إيرانية وأن والده ذكره بسيادة إيران عليها

---

1 - S.Zabiah. s. Chubin.The Foreigen relations of iran . Berkeley . cali fornia . 1974.pp .145-146 .

نقلاً عن ابتسام عبد الأمير، المصدر السابق، ص ٥٣.

2- R.K.Ramazani.Trans Foreign policy-1941-1975 charlo usville . 1975.pp .412-414

3- Zabih, Op .cit . pp . 282-283 .

قبل الحرب العالمية الثانية، غير أن البريطانيين أرسلوا بواخرهم الحربية رداً على ذلك فتخلى والده عن المطالبة بهذه السيادة بصورة مؤقتة، أما اليوم فقد تغيرت الأمور فلدينا أسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق بجنود المظلات وأستطيع أن أتحدى بريطانيا وأحتل الجزر عندما يحتلها هؤلاء الإنكليز فأجهز حملة بحرية عليها إذا اقتضى الأمر))[1].

٥- احتلال إيران للجزر العربية الثلاث:

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ وهو آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج العربي، شنت القوات الإيرانية هجوماً على الجزر الثلاث، وقامت باحتلاله بعد أن قام الاحتلال الإيراني بطرد السكان من بيوتهم وتشريد أطفالهم إذ نقلتهم قوارب الصيد التي يمتلكونها إلى رأس الخيمة.

كما أنها دمرت مركز الجيش الوحيد في الجزيرتين وقتلت وجرحت من فيه، فضلاً عن تدمير المدرسة القاسمية الابتدائية ومسكن المواطنين فيها[2].

استنكر المواطنون في امارة رأس الخيمة ودبي وأبو ظبي عملية الاحتلال وعبروا عن ذلك من خلال تظاهرات السخط والغضب وقام المتظاهرون في رأس الخيمة باحراق بنك صادرات إيران، وهاجموا في دبي المتاجر الإيرانية وأحرقوا في الشارقة بنك حلي إيران[3].

وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول ١٩٧١ بياناً استنكرت فيه العدوان الإيراني على الجزر، وقدم شيخ رأس الخيمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٦ كانون الأول ١٩٧١ مجموعة من الوثائق بلغ عددها ١٨ وثيقة تتضمن اعترافات من الجهة الرسمية والممثلين

1 - ابتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق، ص ٥٣- ٥٤ .

2 - المصدر نفسه، ص ٥٤ .

3 - مجلة الصياد، بيروت، العدد ١٥٣٠ ، في ١٧/١٠ كانون الثاني ١٩٧٤ .

الرسميين في الحكومة البريطانية بتبعية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى إلى رأس الخيمة و(أبو موسى) للشارقة[1].

أما ردود فعل الأقطارالعربية، فقد استنكرت الجماهير العربية الجريمة التي أقدمت عليها إيران، وفي العراق عمت التظاهرات عموم القطر، وصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا وحملتهما مسؤولية العدوان، استنكرت الكويت العدوان الإيراني الغاشم وعدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ركنين أساسين في عملية الاحتلال. وفي القاهرة ندد الناطق الرسمي باسم حكومة مصر العربية بالعدوان الإيراني على الجزر، واستنكرت الحكومة الليبية التصرف الإيراني هذا وقامت بتأميم شركة البترول البريطانية وهي من أكبر الشركات الموجودة في ليبيا. كما استنكرت السعودية وسوريا هذا الإحتلال[2].

وفي ٣ كانون الأول عام ١٩٧١ رفعت أربع دول عربية، وهي العراق والجزائر وليبيا واليمن، طلباً عاجلاً إلى مجلس الأمن الدولي للنظر في قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، فانعقد المجلس في ٩ كانون الأول ١٩٧١.

وتم التباحث في القضية من الدول الأعضاء في المجلس والدول العربية المذكورة من دون أن يكون لها الحق بالتصويت وضاعت القضية في أروقة الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت وإلى الآن[3].

---

1 - ابتسام عبد الأمير حسون، المصدر السابق، ص٥٥ .

2 - صحيفة الجمهورية العراقية، العدد ١٢٤٢ ، في ١٩٧١/١٢/٢ .

3 - صحيفة الجمهورية العدد ١٢٤٤ ، في ١٩٧١/١٢/٤ .

ولد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل في قصر آل سعود بالرياض عام ١٨٨٠م، وحفظ بعض الأجزاء من القرآن الكريم ودرس جانباً من أصول الفقه والتوحيد والتاريخ واللغة، كما تدرب على ركوب الخيل واستعمال السيف وإطلاق النار، تفتحت عيناه على تصارع

وبعد رحيل الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط عام ١٩٧٩، كان الأمل أن تتغير خطوط السياسة الإيرانية بفتح أبواب عهد جديد من العلاقات بين الدول المجاورة ولكن لم يحدث هذا وما زالت إيران تحتفظ بالجزر دون أي وجه حق.

ثانياً: النزاعات الإماراتية الحدودية مع دول الخليج العربية:

النزاع الإماراتي ـ السعودي:

عندما تولى عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود المعروف بابن سعود الحكم في السعودية أخذ يوطد نفوذه في نجد عقب انتصاره على آل الرشيد[1]

أعمامه على الحكم في الوقت الذي يقترب منافسوهم من آل الرشيد للإستيلاء على الرياض، وبسط سلطانهم على النجد، فتصدى لهم والده الإمام عبد الرحمن، واشترك عبد العزيز في القتال على حداثة سنه، لكن المعركة انتهت بهزيمة آل سعود، ولم يجد عبد الرحمن بداً من الرحيل هو وعائلته عن مدينة آبائه، فتنقل بين مضارب القبائل، واجتمعت على العائلة شدة العيش وخشونته مع فقد الملك والسيادة، ثم انتهى بهم المقام عند حاكم الكويت الجديد مبارك الصباح وكان رجلاً سياسياً بارعاً، استغل سوء علاقة مبارك الصباح وآل الرشيد بحائل واتجه بقوة صغيرة لدخول الرياض واغتال عجلان أمير الرياض ثم الاستيلاء على القلعة وبعدها على الرياض وتم ذلك في ١٥ يناير ١٩٠٢ واستسلمت الحاشية الرشيدية وكانت تلك بداية ظهور الدولة السعودية الحديثة كوريثة للدولتين الأولى والثانية، للمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة شبكة الإعلام الدولية: www.yabe yrouth.Com

1 - آل الرشيد: تنتمي أسرة آل الرشيد إلى آل الخليل من فخذ آل جعفر، أحد بطون عبده، من قبيلة شمر، وهو الفخذ نفسه الذي ينسب إليه آل علي، وتكونت إماراتهم في منطقة جبل شمر وقاعدتها حائل، ومؤسس هذه الإمارة هو عبد الله بن علي بن حمد بن رشيد الذي ولد عام ١٩٧٠م ونشأ في كنف والديه مع أخوته عبيد وعبد العزيز وشقيقتهم نورا. وتميز عبد الله منذ الصغر بالطموح والتطلع إلى الرئاسة، ولعل ذلك هو الذي دفع به إلى الزواج من ابنة محمد بن عبد المحسن بن علي حاكم شمر، وتوفي عبد الله سنة ١٨٤٧ تاركاً وراءه إمارة قوية، وقد تميز عبد الله بالشجاعة وقد وصفه ابن بشر بـ (الليث الشجاع- والصارم القاطع عبد الله بن

وحلفـائهم العثمـانيين عـام ١٩٠٤، فأخـذت طموحاتـه تمتـد نحـو المنـاطق السـاحلية المطلة علـى الخليج العربـي، لـذا فقـد تباحـث السلطان فيـصل بـن تركـي حاكـم عمان مع الشيخ زايد بـن خليفـة حـاكـم (أبـو ظبـي) حـول سـبل إيقـاف المد السـعودي وبنـاء علـى ذلـك فقـد تم في عـام ١٩٠٥ عقـد اجتمـاع مـع المقـيم الـسياسي في الخلـيج الـسير (بيرسـي كـوكـس)[1] للتباحـث حـول ذلـك الأمـر وقـد وجهـت بريطانيـا تحـذيراً لابـن سـعود اضـطر علـى أثـره إلى وقـف تحركـه نحو عمان، مع إبـلاغ المشيخات بالابتعـاد عـن العلاقـة مـع ابـن سـعود حتى لا يكـون له ذريعة في التدخل في شؤونهم الداخلية[2].

وفي عـام ١٩١٢ جـرت محـاولات لإقامـة علاقـات مترابطـة بـين البريطـانيين وابن سعود ودارت محادثات بينهم في (العقير)[3] غير أن تلك المباحثات لم تـسفر

علي بن الرشيد) كما عرف بكرمه ونخوته وكرم أخلاقه، وخلف عبد الله ابن رشيد ثلاثة أبناء، هم طلال وحفص ومحمد وللمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة شبكة الإعلام الدولية www/.Yabe yrouth.com.

1 - بيرسي كوكس: كان بيرسي كوكس موظفاً بارزاً من بين صفوة العاملين في قسم الخدمات الخارجية والسياحة لحكومة الهند البريطانية، تقلد رتبة ضابط عام ١٨٨٤، خدم مدة قصيرة في الفوج البريطاني في الهند، انتقل للعمل في وزارة الشؤون الخارجية والسياسية وأمضى فيها ثلاثين عاماً فرض خلالها السلطة البريطانية على الشعوب الخاضعة للعرش البريطاني في إمبرطورية الشرق، درس اللغة العربية واكتسب الشهرة لطلاقته فيها، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ كان كوكس يشغل منصب سكرتير الشؤون الخارجية في حكومة الهند، وقد زارمنطقة شط العرب بصحبة لواء من القوات الهندية البريطانية التي نزلت في الفاو عند الطرف الجنوبي للشط في ١٩١٤/١١/١٥. وللمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة شبكة الإعلام الدولية تحت الموقع : www.yabe yrouth.com

2 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص٢٦٢ .

3 - ميناء العقير: في نهاية تشرين الثاني ١٩٢٢ عقد مؤتمر العقير نسبة إلى ميناء العقير في الإحساء، لتخطيط الحدود بين مقاطعات الأمير ابن سعود وكل من الكويت والعراق. وقد دعا المؤتمر المقيم البريطاني في الخليج برسي كوكس، إذ كان العراق وقتها تحت الانتداب البريطاني، وكانت الكويت تحت الحماية البريطانية وكان ابن سعود في وضع شبيه

عن شيء مهم سوى إيجاد نوع من العلاقات الودية بين الاثنين، غير أن الأحوال تغيرت في عام ١٩١٣ عندما تمكن ابن سعود من احتلال إقليم الاحساء وانتزاعه من الدولة العثمانية، وبذلك باتت ممتلكاته تطل مباشرة على الخليج العربي، ولم يعد بإمكان البريطانيين التغاضي عن هذا الوضع الجديد، لذا سارع برسي كوكس المقيم السياسي البريطاني بالاتصال بحكام ومشيخات (الساحل المتصالح) وقطر وطمأنهم على حرص الحكومة البريطانية على السلام في المنطقة والإبقاء على الأوضاع فيها[1]، كما قام بالاتصال بابن سعود وأبلغه حرص بريطانيا على سلامة المشيخات وقطر التي اعترفت بها بريطانيا إمارة مستقلة تحت حكم الشيخ جاسم آل ثاني[2].

وفي عام ١٩١٥ أي بعد سنة من نشوب الحرب العالمية الأولى اجتمع (كوكس) مع ابن سعود في بلدة (دارين)[3] المواجهة لميناء القطيف واسفر

بالحماية، بموجب معاهدة دارين ١٩١٥، وقام برسي كوكس في هذا المؤتمر بضم جزء من أراضي الكويت لابن سعود، وضم جزء من أراضي ابن سعود إلى العراق، وأعلنت في هذا المؤتمر منطقتين محايدتين، واحدة سعودية ـ كويتية والأخرى سعودية ـ عراقية، وهناك ثلاث روايات شهود عيان لما جرى في مؤتمر العقير، رواية الصحافي اللبناني أمين الريحاني، ورواية مستشار الأمير ابن سعود، جون فيلبي ورواية الميجور ريتشارد نكسون، الموظف السياسي البريطاني في الكويت الذي كان ضمن الوفد الرسمي لبرسي كوكس، لمزيد من التفاصيل ينظر، أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، دار الريحاني، ١٩٢٤، ج٢، ص٦٧- ٧١ .

1 - صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، المكتبة الانكلو مصري، ١٩٨٣ ، ط٢، ص ٤٨٦

2 - المصدر نفسه، ص ٢٦١.

3 - معاهدة دارين: في ٢٦ كانون الأول ١٩٥١ وقع برسي كوكس مع عبد العزيز المعاهدة في جزيرة دارين المقابلة للقطيف، لذا سميت المعاهدة بمعاهدة دارين، أو معاهدة القطيف، وافق عليها نائب مللك بريطانيا وحاكم الهند في تموز ١٩١٦. واعترفت الحكومة البريطانية بأن سيادة عبد العزيز تشمل (نجد والاحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والمرافئ التابعة لهذه

اللقاء عن عقد معاهدة (دارين) في كانون الأول ١٩١٥ التي اعترف بمقتضاها بتبعية نجد والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها لابن سعود على أن يمتنع عن أي تجاوز على أراضي قطر ومشيخات الساحل والبحرين والكويت [1].

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى تمكن ابن سعود من احتلال الحجاز وأعلن نفسه حاكماً عليها، واعترفت بريطانيا به، وفي نيسان ١٩٢٧ عقدت معه معاهدة أخرى عرفت باسم (معاهدة جدة)[2] التي دفعها إلى عقدها معه

المقاطعة) والتزمت بحماية مصالحه ومصالح بلاده، بعد مشاورات حاسمة ونصت المادة (٣) من المعاهدة على ما يأتي :

"يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن المخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية "وأكدت المادة الرابعة" أن أمير نجد لا يمكن أن يتنازل عن الأراضي أو جزء منها ولا يؤجرها أو يراهنها دون موافقة الحكومة البريطانية، وتقول المادة السادسة "يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتدخل في أرض الكويت – البحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنكلترا والذين لهم معاهدات معها" ولم يرد في المعاهدة شيء عن الحدود الغربية لنجد. وهكذا فرضت هذه المعاهدة في الواقع الحماية البريطانية على نجد وتوابعها. وصارت هذه المعاهدة جزءاً من شبكة النفوذ البريطاني التي أرادت لندن فرضه على القسم الأكبر من الشرق الأدنى، للمزيد من التفاصيل ينظر فاسلييف، تاريخ العربي السعودية، دار التقدم، مزسكو ، ١٩٨٦، ص ٢٨٣ .

1 - محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات وجيرانها ، دار القلم الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٨ .

2 - معاهدة جدة: في أيار ١٩٢٧ أجرى المندوب البريطاني كلايتون مفاوضات مع عبد العزيز في جدة وفي العشرين من الشهر نفسه عقدت "معاهدة صداقة وحسن تفاهم" وقد ألغت هذه المعاهدة النافذة لمدة سبعة أعوام، اتفاقية عام ١٩١٥ واعترفت "بالاستقلال التام والمطلق" لممتلكات ابن سعود. ومن الناحية الشكلية لم تنص المعاهدة على أية امتيازات خاصة لبريطانيا، ولكن ابن سعود التزم بالاعتراف بأن لها أي لبريطانيا علاقات خاصة مع إمارات الخليج ومحميات عدن. ولم يعترف الملك بإلحاق العقبة ومعان بشرق الأردن، إلا أنه التزم بمراعاة الأمر الواقع لحين رسم الحدود بين الحجاز وشرق الأردن بشكل نهائي وكانت المعاهدة نجاحاً هاماً للدبلوماسية السعودية وقتئذ لاستقلال الدولة الجديدة. لمزيد من التفاصيل ينظر فاسيلييف، المصدر السابق، ص٣٣٠.

تنامي قوته السياسية تنامياً كبيراً إذ أصبحت معاهدة ١٩١٥ غير كافية لردعه مما أقلق المقيم السياسي البريطاني في (بو شهر) الكولونيل (هاورث) ١٩٢٧- ١٩٢٩ من احتمال قيامه بتهديد القواعد الجوية التي كانت بريطانيا قد أقامتها منطقة الإمارات[1].

وفي الثلاثينات اكتسبت منطقة الخليج العربي عامة ومنطقة الإمارات خاصة أهمية عالمية كبيرة عندما تم اكتشاف ثروتها النفطية على الرغم من حصول البريطانيين على كثير من الاتفاقيات والامتيازات من جانب مشيخات الخليج العربي أدت إلى احتكارها لتلك الثروة إلا أن أشد ما كان يقلقهم هو الاهتمام الأمريكي المتزايد في المنطقة، وقد كان هناك اتفاق بين الشركات النفطية تم عقده بعد الحرب العالمية الأولى سمي باتفاق (الخط الأحمر)[2] ويقضي بالتزام المساهمين في شركة (بترول العراق) بالعمل للحصول على امتيازات جديدة في ممتلكات الإمبراطورية العثمانية السابقة، على أن يتم ذلك بصفة جماعية وبنسب متفاوتة، وتدخل في نطاق الخط الأحمر جميع أجزاء الخليج العربي والجزيرة العربية بما فيها العراق ما عدا الكويت[3].

ظهور مشاكل الحدود بين الإمارات والسعودية :

ترجع جذور المشكلة الحدودية بين الإمارات لاسيما (أبو ظبي) و(السعودية) إلى عام ١٩٣٣ عندما منح الملك عبد العزيز آل سعود امتيازاً

---

1 - المصدر نفسه، ص ٢٤٩ .

2 - سميت اتفاقية بهذا الاسم لأنها حددت الناطق التي تشملها الامتيازات النفطية البريطانية على الخارطة ولا يحق لأي شخص تجاوز الخط الذي حدد باللون الأحمر ز ولمزيد من التفاصيل والمعلومات ينظر إلى، (محمد عدنان مراد)، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دون مكان طبع، ١٩٨٣ ، ص ٣٨٥. وخارطة الخط الأحمر ملحق الخرائط.

3 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

للبحث عن النفط لشركة (سوكال) في المنطقة الشرقية أو منطقة الإحساء ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الشرقية لم يكن قد تم تخطيطها أو ترسيم حدودها يوم ذاك، لأنها كانت تخضع للسيطرة العثمانية، ولم تكن بها علاقات واضحة عدى عن فواصل طبيعية توضح الحدود بينها وبين جيرانها، فاضطرت الشركات الأمريكية عند بدء تنقيبها عن النفط أن تستفسر عن حدود تلك المنطقة من الحكومة التركية بصفتها صاحبة السيادة عليها سابقاً وكذلك من الحكومة البريطانية، لأنها صاحبة النفوذ في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة[1].

وفي عام ١٩٣٤ ردت الحكومة البريطانية على الاستفسار الأمريكي بأن حدود ابن سعود هي طبقاً لما جاء في اتفاقيتي عام ١٩١٣ [2].

وعام ١٩١٤ [3] بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية إذ كانت المفاوضات قد كرست السيادة في منطقة الإحساء إلى ابن سعود، وبينت بريطانيا أن الخط الأزرق الموضح في الإتفاقية هو الخط الفاصل بين حدود ابن

---

1 - محمد حسن العيدروس، الإمارات من الاستعمار حتى الاستقلال، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٨٩.

2 - في عام ١٩١٣ عندما تمكن ابن سعود من احتلال إقليم الاحساء وانتزاعه من الدولة العثمانية، وبذلك باتت ممتلاكته تطل مباشرة على الخليج العربي ولم يعد بإمكان الإنكليز التغاضي عن هذا الوضع الجديد لذا سارع برسي كوكس المقيم السياسي البريطاني بالاتصال بحكام ومشيخات (الساحل المتصالح) وقطر وطمأنهم على حرص الحكومة البريطانية على السلام في المنطقة والإبقاء على الأوضاع فيها كما قام بالاتصال بابن سعود وأبلغه بحرص بريطانيا على سلامة المشيخات وقطر التي اعترفت بها بريطانيا إمارة مستقلة تحت حكم الشيخ جاسم آل الثاني. ولمزيد من التفاصيل ينظر: فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

3 - تقدم السفيران البريطاني والألماني بمسودة اتفاقية عام ١٩١٤ إلى الحكومة العثمانية للحصول على استغلال النفط في الموصل وبغداد بالشركة الجديدة باسم شركة النفط التركية وصدر الإمتياز المطلوب، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٣٨١.

سعود ومناطق النفوذ البريطانية في المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية، وقد اعتمد جواب الحكومة البريطانية على تقرير سبق أن قدمته حكومة الهند حول الدعاوى السعودية في شرقي شبه الجزيرة ولاسيما في البريمي، وقد توصل التقرير إلى نتائج متعددة أهمها أن آل سعود ليس لهم الحق في البريمي وإنما اعتمدوا في دعواهم على جهة واحدة وهي جمع الزكاة من الأهالي، ما دام ابن سعود قد قبل أن يخلف العثمانيين في المنطقة فإن عليه طبقاً للقانون الدولي أن يقبل بكل التزاماتهم الدولية بما فبها الحدود[1].

ومن العوامل المهمة التي استندت إليها مطالبة السعودية بالبريمي، هو عدم ترسيم الحدود بين العربية السعودية والمحميات البريطانية ــ قطر وإمارات ساحل الصلح البري وعجمان ومحميات عدن ومع اليمن في منطقة الربع الخالي، وكانت الحدود موضع خلافات. واكتسبت المسألة حدة خاصة في أواخر الثلاثينيات لا سيما في الأربعينيات عندما بدأ البحث عن النفط في مناطق شاسعة من شبه الجزيرة العربية، وأصبحت عائدية هذه الأراضي الصحراوية أو تلك والتي لم تكن لها من قبل قيمة اقتصادية، مثار نزاعات بسبب احتمال وجود النفط فيها[2].

وفي أواخر الأربعينيات جرى بين السعودية وبريطانيا صراع ضار على واحات البريمي، وأدعت ملكية الواحات كل من إمارة (أبو ظبي) وسلطنة مسقط اللتين كانتا تحت الحماية البريطانية، والمملكة العربية السعودية، وبلغت مساحة البريمي ألفي كيلومتر مربع فيها تسعة مراكز مأهولة وكانت المنطقة تعد تقليدياً مركز تقاطع طرق القوافل المتجهة إلى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية وألحقت بالدولة السعودية الأولى عام ١٧٩٥.

1 - محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص ١٨٩ .

2 - خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت ،١٩٩٧، ص ١٣٩٣.

وعد السعوديون البريمي جزءاً من المنطقة الشرقية وقالوا إن هيمنتهم على الواحات استمرت (١٥٥) سنة وطعنت بريطانيا بهذه الادعاءات معلنة أن مدة السيطرة السعودية لم تكن ألا لمحة عابرة في تاريخ البريمي، وان المنطقة تعود لـ (أبو ظبي) وسلطان مسقط[1].

ويقول الزركلي امتدت أنوف المنقبين عن النفط، تشم رائحته في بعض أراضى البريمي، ولم يرَ الملك عبد العزيز بائساً في أن يقوم بعض مهندسي شركة النفط العربية الأمريكية بالتنقيب "كان ذلك في عام ١٩٤٩"[2].

طالبت الحكومة البريطانية، نيابة عن (أبو ظبي) ومسقط بوقف التنقيب في أراضي لم يتفق على عائديتها. "فقرر عبد العزيز ألا يصعِّد الأزمة وأمر باستدعاء الباحثين عن النفط في هذه للأراضي وتأجيل الأعمال لحين الاتفاق على تدقيق الحدود. غادر (جيولوجيو أرامكو) وبدأ تبادل المذكرات بين الحكومتين البريطانية والسعودية[3].

غير أن الجيولوجيين التابعين لــ (بريتش بتروليوم B.I.P.C) بدأوا عام ١٩٥٠ التنقيب في بعض الجزر التي تعدها السعودية ملكاً لها، ومن ثم بدأوا البحث عن النفط في أراض لم يتفق على عائداتها حسب قوة البريطانيين[4].

وفي ٢١ آيار ١٩٥٠ استنكرت الحكومة السعودية، وفي الثالث من تشرين أول ١٩٥٠ رد السفير البريطاني في جدة بأن حكومته ترى أن إدعاء الحكومة السعودية بهذه الأراضي ليس له أساس في ضوء ذلك عقد مؤتمر لندن[5].

---

1 - محمد عبد الله ماضي، النهضات الحديثة في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢٢٧ .

2 - خير الدين الزركلي والمصدر السابق، ص ١٣٩٤.

3 - كوتلوف .ل. البلدان العربية تاريخها واقتصادها، موسكو ١٩٧٠، ص٤٨ .

4 - محمد عبد الله ماضي، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

5 - مؤتمر لندن: عقد في آب ١٩٥١ لقاء في لندن بين وفد سعودي برئاسة الوزير السعودي فيصل بن عبد العزيز ووفد بريطاني برئاسة وزير خارجية بريطانيا موريسون، وتقرر عقد مؤتمر

وعلى أثر ذلك دارت مفاوضات متعددة بين الملك عبد العزيز الذي كان رافضاً قبول الاتفاقيات البريطانية ـ العثمانية وبين البريطانيين الذين كانوا يصرون على موضوع الخط الأزرق والتمسك به كحد فاصل ما بين السعودية والإمارات، لأنهم كانوا يخافون من احتمالات تغلغل النفوذ السعودي في الإمارات التي كانت تحت الحماية البريطانية وتقضي الاتفاقيات بحماية الإمارات من أي اعتداء خارجي لذلك ورغبة من بريطانيا في إيجاد حل سلمي لمشاكل الحدود، اجتمع المقيم السياسي في الخليج السير (فاول) مع الوكيل السياسي في الكويت واتفقا على تسوية الحدود على أساس عشائري وقبلي، ثم بدأت الحكومة البريطانية في دراسة أوضاع القبائل الساكنة إلى الشرق من الخط الأزرق[1] وطلبوا مساعدة الوكيل الوطني في الشارقة في ذلك الأمر، فقام الأخير بإرسال بعثة إلى البريمي لدراسة أوضاع القبائل هناك ومعرفة ولائها[2].

خاص يشارك فيه ممثلون عن الإمارات المعنية ويترأسه مندوب بريطاني وممثل عن الملك عبد العزيز للاتفاق على الحدود. واتفق الطرفان على وقف أعمال التنقيب الجيولوجي وتحركات القوات المسلحة في المنطقة المتنازع عليها لحين إنجاز المؤتمر. للمزيد من التفاصيل ينظر، خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٣٩٥.

1 - الخط الأزرق: في عام ١٩١٣ ضم الأمير عبد العزيز بن سعود مقاطعة الاحساء وعد قطر جزء من هذه المقاطعة في التقسيمات اللاحقة لجنده، وفي لقائه مع كل من تريفور، المعتمد البريطاني في البحرين وشكسبير المعتمد البريطاني في الكويت، يومي ١٥و١٦ كانون الأول ١٩١٣، أكد الأمير ابن سعود أن قطر وعمان هما جزء من الأراضي التي يرغب في "استعادتها" بيد أن البريطانيين عبروا عن رفضهم لهذه الدعاوى، وأكدوا أن الحدود السعودية- القطرية هي تلك المحددة في اتفاقية الخط الأزرق الموقعة في ٢٩ تموز ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية. وللمزيد من التفاصيل ينظر عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ١٥٠- ١٥٣.

2 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

وبعد الانتهاء من الدراسة وفي هذه الأثناء تقدم الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم (أبو ظبي) (١٩٢٨ – ١٩٦٦) بمطالب عرفت باسم (مطالب الشيخ شخبوط)، وقد بينت تلك المطالب الحدود التي كان الشيخ يطالب بها وهي تشمل مناطق (سبخه وحطي ووبر القرين ومع شريط ساحلي يصل إلى الدوحة تاركاً منطقتي سكاك وانباك للسعودية، وقد كانت مطالب الشيخ تقوم على أساس ولاء القبائل الذي تسكن تلك المناطق له واستخدامها الآبار في تلك المناطق وفي خلال المفاوضات ساندت بريطانيا (أبو ظبي) واعترفت لها بمنطقة(خور العديد)، والتي كانت منذ القدم تخضع لحكام أبو ظبي ومنطقة (السفوف) التي تربط (أبوظبي) وقطر[1].

خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ توقفت جميع أعمال التنقيبات النفطية بمناطق الخليج العربي عدا السعودية، وذلك نتيجة لانشغال الحكومة البريطانية في الحرب وبعد انتهاء الحرب عاودت الشركات النفطية أعمالها وعادت مشاكل الحدود بين السعودية و(أبو ظبي) من جديد تظهر على السطح. وفعلاً بدأت المشكلة في عام ١٩٤٩، عندما باشرت الشركة العربية الأمريكية المعروفة باسم (أرامكو) التنقيب في منطقة (سبخة مطي) وقد رافق عمال الشركة جنود سعوديون، وعلى أثر ذلك قام الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان بإبلاغ الضابط السياسي البريطاني بانتهاكات الشركة الأمريكية لأراضيه، وقد قامت بريطانيا بتقديم احتجاج خطي للشركة الأمريكية تطالبها بالانسحاب فوراً، وعلى الرغم من انسحاب الشركة إلا أن مشكلة السيادة على تلك المنطقة لم تحل،وبعد ذلك دعت السعودية على لسان وزير خارجيتها فيصل بن عبد العزيز إلى حل الموضوع في مؤتمر لندن الذي عقد عام ١٩٥١ ولم يتوصل إلى حل وبعده جاء

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

مؤتمر الدمام الذي عقد عام ١٩٥٢ والذي حضره المقيم السياسي البريطاني (روبرت هاي) ووزير الخارجية السعودي فيصل وشيخ (أبو ظبي) وشيخ قطر وفي ذلك المؤتمر طالب الشيخ شخبوط باحترام حدود إمارته أوضح حدوده مع السعودية وقطر، ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة[1].

وبعد فشل مؤتمر الدمام تقدمت قوات تابعة للسعودية إلى البريمي واحتلتها وعلى أثر ذلك قامت الحكومة البريطانية بإرسال وحدة من قوة كشافة عمان إلى البريمي وقامت طائرات سلاح الجو البريطاني بالإغارة على قرية حماسة في البريمي وهي مقر قائد القوة السعودي، إلا أن الأمر أوقف عند هذا الحد، لأن الحكومتين البريطانية والسعودية وافقتا على التفاوض للتوصل إلى حل سلمي بأن يحول الأمر إلى هيئة تحكيم دولية وكان ذلك عام ١٩٥٥، وطوال الخمسينات بقي الأمر معلقاً إلى أن حصلت الإمارات على استقلالها عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٤ قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة إلى السعودية والتقى الملك فيصل بن عبد العزيز[2] في الرياض وانتهى

---

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص٢٧٠.

2 - ولد الملك فيصل بن عبد العزيز في آذار من عام ١٩٠٦، والدته طرفة بنت عبد الله ابن عبد اللطيف آل الشيخ، تلقى تعليمه في أصول الدين على يد الشيخ عبد الله، كان يستفيد كثيراً من آراء من على مجلس أبيه ويستمع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم حول كثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شارك بسن مبكرة في المعارك والأحداث التي واكبت نشوء المملكة، فقد أرسله والده على رأس القوات السعودية إلى عسير لتهدئة الوضع هناك عام ١٩٢٢، كما شارك في الحرب اليمنية السعودية عام ١٩٣٤، تدرب على شؤون السياسة والإدارة، ففي المجال السياسي انتدبه والده في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ لزيارة بريطانيا وفرنسا نيابة عنه عام ١٩١٩ وفي ٢٠ مارس ١٩٢٧ وقع معاهدة جدة مع بريطانيا نيابة عن والده والتي اعترفت بريطانيا بمقتضاها بالدولة السعودية، تولى عدة مناصب في عهد والده وأخيه الملك سعود كان أبرزها وزير الخارجية عام ١٩٣٠ وفي عام ١٩٥٣ تولى ولاية العهد وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ أصبح ملكاً للعربية السعودية، قتل في ٢٥ مارس ١٩٧٥ وخلفه

الأمر بتنازل (أبو ظبي) عن ممر ساحلي يصل السعودية بخور (العديد) على أن تتنازل السعودية عن مطالبها بالبريمي، وهكذا انتهى الخلاف بين الإمارات والسعودية سلميا وضامناً لحقوق ومطالب الطرفين[1].

وقد أشار الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الاتحاد بالسياسة الخارجية التي انتهجتها بلاده من أجل تدعيم روابط الأخوة بين دول الخليج العربي بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، ويشير في هذا المجال إلى توقيع اتفاق الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ٢١ آب ١٩٧٣ باعتباره إنجازاً عظيماً تحقق بفصل النيات المخلصة والعزم الصادق على تصفية أي خلاف بين الأشقاء ووضع المصلحة القومية فوق كل اعتبار والانطلاق إلى تحقيق الأماني المشتركة للشعبين، وقد تمثل ذلك في الحكمة البالغة والموقف العظيم الذي أبداه الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للوصول إلى هذا الاتفاق[2].

وأكد الشيخ زايد بن سلطان متانة العلاقة بالمملكة العربية السعودية بقوله: ((نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية هي نظرتنا إلى دولة عربية كبرى صديقة وصديقة والأسباب هي:

أولاً: أنها الدولة الوحيدة الأقرب إلينا.

ثانياً: لأنها الدولة التي عاصرت أسلافنا وأسلاف أسلافنا منذ القدم.

ثالثاً: لأننا أخوة عرب جميعاً تربطنا أواصر متينة من العروبة والدم والإسلام.

في الحكم ولي عهده الملك خالد بن عبد العزيز للمزيد من التفاصيل ينظر شبكة الإعلام الدولية تحت الموقع: www.moqatel.com

1 - **المصدر نفسه، ص ٢٧١.**

2 - **نقلاً عن شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية دوران، ص٦٣.**

نحن متفاهمون ومتقاربون، بحكم الروابط العميقة التي تربطنا معاً وهي روابط لا يستهان بها، ولذا فإن نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية هي نظرة الأخ إلى أخيه الأكبر))[1].

النزاع الإماراتي ــ القطري :

تعد قطر شبه جزيرة تحيط بها المياه من ثلاث جهات، وهي تقع في منتصف الخليج العربي، ويعد تاريخها جزءاً مرتبطاً بتاريخ شبه الجزيرة العربية وبالأحداث التي دارت هناك، ويقع بالقرب من الحافة الجنوبية لشبه جزيرة قطر (خور العديد) الذي كان سابقاً الفاصل الجغرافي بينها وبين (أبوظبي)، بينما تعد(دوحة يلوى) الحد الفاصل بين قطر وإقليم الاحساء في المملكة العربية السعودية، ويرجع تاريخها السياسي إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما هاجر آل خليفة ـ وهم فرع من فروع قبيلة (العتوب) ـ من الكويت واستقروا في بلدة (الزبارة) الواقعة على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر وذلك في عام ١٧٦٦ تقريباً، وكانت شبه جزيرة قطر يومها خاضعة لسيطرة قبيلة آل مسلم إحدى القبائل العربية ذات النفوذ الواسع وكان آل مسلم يدفعون الزكاة لبني خالد الذين كانوا يسيطرون على كل منطقة الاحساء وكذلك على الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية الممتد من قطر حتى حدود العراق[2].

لم تكن علاقة العتوب بآل مسلم علاقة وئام، لكن سرعان ما تطورت مدينة (الزبارة) لنجاح العتوب بعمليات صيد اللؤلؤ، لذا فقد أخذ نصيبها من هذه التجارة يكبر تدريجياً، وكان التجار في موانئ الخليج يفضلون الموانئ التي يسيطر عليها العتوب لأنهم لم يفرضوا ضرائب عالية على البضائع، مما

---

1 - **شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، المصدر السابق، ص ٥٧.**

2 - **مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، د.ت.د.م، ص٩٦.**

ترتب عليه ازدهار موانئها ونمو المناطق الأخرى التي يسيطرون عليها، وأيضاً أدى ذلك بمرور الوقت إلى نزوح كثير من القبائل إلى تلك المناطق، وكان من بين هؤلاء النازحين (آل جلاهمة) وهم أبناء عمومة آل خليفة، وما لبث آل خليفة أن احتلوا البحرين، فقد استطاعوا بقيادة أحمد الفاتح[1] في عام ١٧٨٣ من فتح البحرين وانتزاعها من يد فارس وتأسيس إمارة لهم هناك[2].

وخلال القرن التاسع عشر بقيت الأحداث في قطر مرتبطة بالأحداث في البحرين والاحساء والإمارات، ذلك أن القبائل التي سكنت قطر في تلك المدة كانت تدين بالولاء للقبائل الكبرى التي هي أحد بطونها والتي تقطن في مناطق أخرى، وطبقاً لقانون القبائل فإن سلطة شيخ القبيلة تمتد إلى جميع بطون قبيلته التي تكن له بالولاء وتدفع الزكاة له ولو قطنت في أماكن بعيدة عنه، ومن أهم القبائل التي هاجرت إلى قطر من الاحساء هي المرور والعجمان ومن منطقة الإمارات المناصير والنعيم والقبيسات، وتعد قضية هجرة القبيسات الهاجس الذي عكر صفو العلاقات الإماراتية ـ القطرية طوال القرن التاسع عشر، وترجع بداية المشكلة إلى عام ١٨١٨ عندما عزل الشيخ محمد بن شخبوط من قبل أخيه الشيخ طحنون عن مشيخة (أبو ظبي)، فانتقل الشيخ محمد ليقيم في الدوحة التي أراد منها أن يباشر نشاطاً لاسترداد إمارته غير أنه خاب في ذلك، وفي عام ١٨٣٦ هاجرت إلى قطر أولى

1 - هو الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الذي لقب (بأحمد الفاتح) عام ١٧٨٣م، عندما عاد آل خليفة إلى الزبارة حيث أسس الشيخ محمد بن خليفة مدينة الزبارة وبنى قلعة مرير أو (صبحا) فيها وخلفه ابنه خليفة ثم ابنة الشيخ أحمد الذي عاصر حصار نصر آل مذكور المتولي على البحرين للزبارة ذلك الحصار الفاشل وقد انتهى بهزيمة الشيخ نصر آل بوشهر تاركاً البحرين لحامية استسلمت للعتوب الذين يقودهم الشيخ أحمد الذي يعد قائد القوى العربية المقاومة للقوى الأجنبية والإقليمية واستطاع توحيد البلاد تحت نظام الحكم الخليفي في إقليمي الزبارة والبحرين، للمزيد من الإيضاح ينظر: خير الدين الزركلي المصدر السابق، ص ٨٢٥ .

2 - فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، دار السلاسل، الكويت، د.ت، ص ٥١ .

دفعات قبيلة القبيسات وهم فرع من فروع بني ياس وسكنت منطقة (خور العديد) وتقول المصادر البريطانية أنهم هاجروا ليمتنعوا عن دفع الأموال التي قررها عليهم شيخ أبو ظبي كجزء من الغرامة التي كان من المقرر تقديمها إلى الحكومة البريطانية نظراً لقيامهم باشتباكات بحرية، وعندما وصلوا إلى هناك طلبوا الأمان من السلطات التركية الموجودة يوم ذاك في الاحساء فكانت تلك الهجرة بداية لمشاكل كثيرة حدثت بين قطر و(أبو ظبي) عرفت باسم (مشكلة العديد) [1].

وقد كانت الأحوال في قطر مستقرة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ كان يحكمها رجل اسمه عيسى بن طريف ويعد والي آل خليفة الذين كانوا حكاماً على البحرين وكذلك على قطر، وفي عام ١٨٦٨ توفي عيسى بن طريف فانتهز الفرصة أحد زعماء بني تميم في قطر وهو الشيخ محمد آل ثاني المعاضيدي فجمع تحت قيادته القبائل القطرية وأعلن استقلاله عن البحرين واعترفت به بريطانيا حاكماً مستقلاً عام ١٨٦٨ [2].

وفي عام ١٨٧١ شهدت الاحساء قدوم الحملة العثمانية المعروفة باسم (حملة مدحت باشا) لمقاومة النفوذ السعودي هناك، ثم لم يلبث أن وصل نفوذ تلك الحملة إلى قطر، مما أدى إلى قبول الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وهو ابن الحاكم رفع العلم العثماني هناك على الرغم من معارضة والده الشيخ محمد آل ثاني وكان قرار الشيخ جاسم مبنياً على عدة اعتبارات أهمها أن انهيار النفوذ الوهابي في الاحساء قد ترك قطر دون حماية من اعتداءات البحرين، وأنه ليس بمقدور أهالي قطر أن يقاوموا النفوذ العثماني الذي أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهكذا قدر لقطر لمدة الأربعين سنة التالية

---

1 - **فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٧٣.**

2 - **عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، د.ت، ص ٤٧ .**

أن تقيم توازناً سياسياً بينها وبين العثمانيين من ناحية وبينها وبين البريطانيين من ناحية أخرى، وأن أول موجة لهجرة قبيلة القبيسات كانت في عام ١٨٣٦ ، وفي عام ١٨٤٩ جاءت الموجة الثانية وكانت الموجة الثالثة عام ١٨٦٩ أي عند استقلال قطر عن البحرين. وبقوا هناك إلى أن وصلت حملة مدحت باشا ، وعلى الرغم من رفض القبيسات رفع العلم العثماني فوق (العديد) لكنهم كانوا يدفعون الزكاة للعثمانيين[1].

وخلال تلك المدة ظلت السيادة على (خور العديد) متأرجحة إذ كان الشيخ زايد بن خليفة حاكم (أبو ظبي) يعدها جزءاً من أراضيه، بينما أراد العثمانيون شراء ود الشيخ جاسم آل ثاني فأعلن وزير خارجيتهم أن (خور العديد) من ضمن أملاك قطر، الأمر الذي أثار الشيخ زايد والحكومة البريطانية التي كانت تؤيد أن (خور العديد) من أملاك (أبو ظبي)، وعلى الرغم من تسوية الخلاف وعودة القبيسات إلى أبو ظبي عام ١٨٨٠ إلا أن العداء بين الشيخ جاسم آل ثاني والشيخ زايد الأول ظل قائماً مما أدى إلى وقوع عمليات عسكرية بين البلدين وقد وصلت تلك العمليات إلى ذروتها عام ١٨٨٨ ، عندما قُتل الشيخ علي الجوعان ابن الشيخ جاسم آل ثاني في معركة حدثت في بلدة الدوحة خلال هجوم شنته أبو ظبي، وقد صمم الشيخ جاسم على الانتقام لابنه وطلب المساعدة من العثمانيين ومن بعض شيوخ الإمارات ومن آل الرشيد أمراء قبائل حائل ووقعت الحرب بين الطرفين واستمرت أعواماً كثيرة ثم انتهت بالصلح بينهما[2].

---

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٧٤ .

2 - لوريمر، جي،جي، دليل الخليج: القسمان التاريخي والجغرافي، ترجمة مكتب حاكم قطر،١٩٦٧، نقلاً عن فاطمة الصايغ، المصدر نفسه، ص ٢٧٥ .

لكن قضية السيادة على (العديد) بقيت معلقة وغير محددة واستمرت كذلك قبيل الحرب العالمية الأولى.

أما العلاقات بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية فطبقاً لاتفاقية عام ١٩١٣ المعقودة بين الحكومتين فإن الأولى تنازلت عن كل مطالبها في قطر وأنهت احتلالها لشبه الجزيرة، وكان على البريطانيين فرض سيطرتهم الكاملة وإبعاد أي نفوذ آخر عن قطر والإمارات، الذين قاموا بتحذير ابن سعود عام ١٩١٣ من التعرض لآية مشيخة ترتبط مع الحكومة البريطانية بعلاقات أو معاهدات، وفي عام ١٩١٥ نصت اتفاقية (دارين) المعقودة بين الاثنين على الاعتراف بابن سعود أميراً مستقلاً نظير عدم تعرضه للمشيخات التي تقع على الساحل العماني وقطر وبذلك ضمنت بريطانيا موقف ابن سعود الحيادي، وقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن انهزام الدولة العثمانية مما دفع بالقوة العثمانية الصغيرة في قطر إلى مغادرتها عام ١٩١٥، ومهدت بذلك الطريق لعقد الاتفاقية البريطانية القطرية عام ١٩١٦، التي وقعها حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ١٩١٣ – ١٩٤٨، وبيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج[1].

لقد كانت الاتفاقية التي عقدها الشيخ عبد الله بن جاسم مع الحكومة البريطانية والتي تعهدت الأخيرة فيها بحماية قطر من أي عدوان خارجي جعلت قطر تدور في فلك السياسة البريطانية في الخليج العربي، وفي الثلاثينيات من القرن العشرين بدأت الشركات الأجنبية تنهال بعروضها على دول الخليج رغبة منها في الحصول على امتيازات نفطية وفي عام ١٩٣٥ وافق حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني على منح الشركة الإنكليزية – الفارسية امتياز مدته ٧٥ عاماً، وعلى أثر ذلك تم تأسيس شركة تفرعت

1 - عبد العزيز محمد المنصور، المصدر السابق، ص ١٢٤ .

من شركة البترول الإنكليزية ـ الفارسية صارت هي المسؤولة عن بترول قطر، وعليه فقد ظلت العلاقات بين قطر والإمارات هادئة حتى استقلال الدولتين عام ١٩٧١، وعندها تم حل المشاكل الحدودية العالقة بينهما، فقد تنازلت دولة الإمارات عن الشريط الحدودي الذي يربط الإمارات بقطر إلى السعودية وانتهت معها قصة الخلاف على خور العديد[1].

٣- النزاع الإماراتي ـ العماني

تطالب عمان بمنطقة (مسكت) في إمارة رأس الخيمة وتبعد هذه المنطقة نحو أحد عشر ميلاً من الأراضي العمانية، كما تطالب بمنطقة أخرى في رأس الخيمة تقع شمال (شصم) على ساحل الخليج العربي، وفي عام ١٩٧٧ حددت مكان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحل طوله عشرة أميال كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية، وقد ساندت طهران مسقط في مطالبها بالشريط الساحلي السابق الذكر وذلك لإدراك الإيرانيين بأن (رأس مسندم) تعد من أهم النقاط الإستراتيجية على مضيق هرمز، فأهميتها النفطية بعد اكتشاف النفط في الجرف القاري لرأس الخيمة حملت الإيرانيين على السعي إلى تطوير نقاط تفتيش السفن والناقلات على جانبي المضيق، وذلك بهدف تطوير هذه النقاط إلى اتفاقية دفاع مشترك تدخل منطقة (مسندم) جزءاً منها فتكتمل بذلك لإيران بعد إمساكها بجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى السيطرة على مدخل الخليج العربي وقد كان هذا الموضوع أكثر المواضيع حساسية في العلاقات الخليجية، وكان أهم أسباب إخفاق مؤتمر مسقط[2] عام ١٩٧٦، إذ طالبت إيران وعمان بالإشراف

---

1 - فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص ٢٧٦ .

2- مؤتمر مسقط: في المدة من ٢٥- ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٦ عقد في مسقط المؤتمر الأول لوزراء خارجية أقطار الخليج العربي وقد ناقش المؤتمر أوراق عمل كثيرة منها ورقة العمل العمانية التي تعد واحدة من أوراق العمل التي تقدم بها كل من العراق والكويت وإيران تضمنت

على مدخل مضيق هرمز، وقد ظهر التأييد الإيراني لسلطان عمان واضحاً في البيان المشترك الذي أعلن عقب زيارة الشاه لعمان في كانون أول ١٩٧٧، فقد ركز (إعلان مبادئ الأخوة الإسلامية) على الحق العماني في مطالبه[1].

وبعد ذلك عمل السلطان قابوس بن سعيد على حل المشكلة مع الشيخ زايد في أثناء لقائهما في كانون الثاني ١٩٧٨ وفي الأشهر التالية حاول الشيخ زايد إجراء اتصالات متعددة مع الشاه للحد من التأييد الإيراني لعمان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دخلت السعودية منذ عام ١٩٧٧ على خط الوساطة بين عمان والإمارات، وذهب موفد من الخارجية السعودية إلى مسقط للبحث في الأزمة ، وفي عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به، إلا أن المشكلة الحدودية لم تنته فقد رفض مشايخ قبائل الشيوخ الاتفاق لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإلى أمانة مجلس التعاون لخليجي بالتدخل لحل المشكلة القائمة وتطالب بعض قبائل الشيوخ بالانفصال عن كل من مسقط ورأس الخيمة وبإقامة إمارة ثامنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا يقتصر نزاع السلطنة الحدودي مع إمارة رأس الخيمة، بل يشمل بعض إمارات الاتحاد السياسي الأخرى[2].

احترام سيادة المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حق كل منها في اختيار نظامها السياسي، تجنب استخدام القوة والتهديد بها وتأكيد سلامة الأرض والحدود الإقليمية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، تنظيم المرور وحرية الملاحة في الخليج العربي والحرص على إبقاء المنطقة خارج الصراعات الدولية. للمزيد من التفاصيل ينظر نصير محمد نوري، السياسات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٦٩.

1 - **عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ١٧٥ .**

2 - **المصدر نفسه، ص ١٧٦ .**

وترددت أنباء في عام ١٩٩٠ عن تزايد القلق الإماراتي من تفاقم الأزمة الحدودية مع عمان، وقد قيل أن وساطة بريطانية قد جرت وقتذاك لتهدئة الموقف. ويمكن أن نلحظ أن مساعي الوساطة السعودية قد تعثرت تاريخياً لأسباب عدة، ليس أقلها العلاقة التي كانت متأزمة بين الرياض ومسقط. فقد كان هناك الموقف العماني الأخطر للاتفاق الإماراتي السعودي حول الحدود بين البلدين، الذي رأت فيه عمان تنازلاً من الإمارات عن حقوق لا تملكها كذلك كان الملف الحدودي بين السعودية وعمان ضاغطاً بثقله على هذه العلاقات حتى عام ١٩٩٠ [1] بيد أن طبيعة المناخ السياسي الإقليمي السائد لم يكن يسمح للإمارات منذ عام ١٩٧٤ بالتوجه إلى غير الرياض في نزاعها مع مسقط.

---

1 - في عام ١٩٧٤ توصلت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى اتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين، تنازلت فيه أبو ظبي عن مناطق حدودية، وقد تضمن هذا الاتفاق المسائل الآتية:

ـ تنازلت أبو ظبي عن شريط حدودي على طول حدودها حتى التقائها بالحدود العمانية.

ـ تنازلت أبو ظبي عن الشريط الساحلي في خور العديد وفقدت بالتالي حدودها مع دولة قطر، على أن يكون للسعودية حق استثمار الساحل لعرض ثلاثة أميال بحرية، دون أن يغير ذلك من الحدود القطرية – الظبيانية في الجرف القاري والآبار النفطية المشتركة، (الظبيانية القطرية) كحقل البندقي.

ـ تتنازل السعودية عن مطالبها في البريمي بسبب الوضع القائم عام ١٩٧٤، وفق التقسيم البريطاني السابق، وتضمن البيان المشترك بين السعودية والإمارات العربية المتحدة الصادر في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٧٤ وكذلك تقرير حول التفاصيل النفطية والجغرافية للاتفاق. للتفاصيل صحيفة الشرق الأوسط اللندنية / بلا عدد /١٩٩٠/٣/٢٧ نقلاً عن عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق ، ص ٣٩٢- ٣٩٣.

فالإمارات التي كانت تحتفظ بعلاقات حسنة بطهران وبغداد لم يكن بمقدورها الاعتماد على الأولى بسبب تحالفها الواضح مع مسقط الذي عززه التدخل العسكري الإيراني لقمع الحركة المسلحة في ظفار ومن ثم كان هناك شك كبير في حيادها ولم يكن بمقدورها الاعتماد على الثانية بسبب توتر علاقاتها بمسقط على خلفية أوضاع ظفار نفسها. وعلى الرغم من تغير مناخ البيئة الإقليمية منذ عام ١٩٧٩ إلا أن ظروفاً أخرى حالت دون تبدل الخيار الإماراتي من اللجوء إلى الرياض.

وفي مطلع عام ١٩٩٠ قام سلطان عمان قابوس بن سعيد بزيارة للرياض وقع خلالها اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين وبذلك تكون السلطنة قد قبلت بالاتفاقية التي أبرمتها الرياض مع (أبو ظبي) عام ١٩٧٤، وتكون السعودية قد رضيت بالحدود التي رسمتها بريطانيا مع السلطنة أيام (الحماية) البريطانية[1].

1 - صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، بلا عدد/١٩٩٠/٣/٢٧، نقلاً عن عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ٣٩٣ .

المبحث الثاني: العوامل الدولية

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام دولي كبير لأهميتها في التوازن الإستراتيجي العالمي، ولقد عبر (ريموند اوشة) عن آراء الغرب الاستعمارية بأهمية الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لمصالحهم قائلاً: "سيظل الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا إلى الشرق العربي، وفيه الموانئ والمراكز البحرية والجوية الرئيسة إلى الشرق العربي، وفيه الموانئ ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا الإستراتيجية وأن الدولة التي تفرض نفوذها عليه تستطيع أن تمد نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وإفريقيا، وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات إلى الهند[1].

ولأهمية هذا الموقع الإستراتيجي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مقراً للقيادة المركزية (USCENTCOM) في قاعدة (ماكديل) في مدينة (تامبا) بولاية (فلوريدا) وقد أنشأ هذه القيادة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في كانون الأول ١٩٨٣ كتطوير لقوة الانتشار السريع التي أسسها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عام ١٩٨٠، وهي مزودة بمعدات عسكرية متطورة تستخدمها قوات هذه القيادة[2].

وقد أعدت هذه القوانين إعداداً ملائماً لمواجهة مختلف التهديدات في منطقة الخليج العربي بما في ذلك التهديدات الداخلية أي محاولات الثورة والتمرد الهادفة إلى قلب الأنظمة الحليفة الموالية للغرب وللحروب الإقليمية التي قد تنشب بين دول المنطقة وأي غزو خارجي محتمل.

1- Raymondashea. The sandking of omen. London 1974. p. 20 .

2 - **مصطفى إبراهيم سليمان، الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وأثره في الأمن القومي العربي ١٩٧٩- ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤٠.**

وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) بقوله أن التدخل يجب أن يتم عندما تتعرض منطقة الخليج العربي لعدم الاستقرار لأسباب محلية أو إقليمية أو خارجية أضاف قائلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية سترد بكل قواتها العسكرية التي ينبغي أن تكون حاضرة هناك ضد أي تغيير في الوضع الحالي في الخليج وبذلك أصبح التدخل الوسيلة الفاعلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها في هذه المنطقة.

وسوف نعرض مواقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

أولاً: بريطانيا :

كانت الذريعة التي تذرعت بها بريطانيا في احتلال منطقة الخليج العربي هي تأمين مصالحها في الهند درة التاج البريطاني في ذلك الوقت، ومارست استعمارها عن طريق شركة الهند الشرقية التي تأسست في ٣١ كانون الأول عام ١٦٠٠ بقرار من ملكة بريطانيا إليزابيث إذ منحتها الملكة إمتياز التجارة في الهند والشرق[1].

وقد كان هدف بريطانيا من قدومها إلى الشرق في أوائل القرن السابع عشر هدفاً تجارياً بحتاً، إلا أن الأحوال تغيرت في المنطقة منذ منتصف القرن السابع عشر، وذلك بسبب المنافسة التي لقيتها شركة الهند الشرقية[2] من

---

1 - مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية – ملامحها وأبرز سماتها في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥- ١٥ مايس ١٩٧٨، ص ١٠١ وما بعدها.

2 - استمرت الشركة تمارس أعمالها التجارية في الخليج عام ١٨٥٨، ومنذ هذا التاريخ تحملت مسؤولية إدارة منطقة الخليج حكومة بومباي البريطانية وفي عام ١٨٧٣ انتقلت الإدارة إلى حكومة الهند البريطانية، وبعد استقلال الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ انتقلت إدارتها إلى وزارة الخارجية البريطانية. للمزيد من التفاصيل ينظر محمد مرسي عبد الله، إمارات

الهولنديين ثم من الفرنسيين. لذلك غيرت شركة الهند الشرقية من سياستها في أواخر القرن المذكور وتبنت أهدافاً سياسية بجانب الأهداف التجارية وتمكنت من التغلب على القوتين الأوربيتين: الهولندية والفرنسية وأصبحت بريطانيا القوة الأوروبية الوحيدة في منطقة الخليج العربي بعد أن وضعت حرب السنوات السبع أوزارها وتنازلت فرنسا عن مستعمراتها في الهند لصالح شركة الهند الشرقية بموجب معاهدة باريس، وقد حققت شركة الهند الشرقية نجاحاً في إقامة مراكز لها في (بوشهر) على الساحل الإيراني بعد السيطرة البرتغالية والهولندية والفرنسية، وكان العامل المساعد في تحقيق هذا النجاح هو دعم الشاه عباس الصفوي لشركة الهند الشرقية. ويرتبط النفوذ البريطاني في المنطقة بالنشاط البحري الذي كان يديره القواسم ضد السفن الأوروبية وقد قامت بريطانيا بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاط القواسم وكانت أهمها عام ١٨١٩. وأدت إلى توقيع معاهدة رأس الخيمة في ٢١ كانون الثاني ١٨٢٠[1].

وتعد هذه المعاهدة الدعامة القوية للنفوذ البريطاني في الساحل العماني وليس مسموحاً للحكام بأن يتولوا مسؤوليات الحكم قبل توقيع هذه الاتفاقية، وقد وقع رؤساء من شيوخ الساحل هذه الاتفاقية، وهم شيوخ: ((الشارقة ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي وعجمان وأم القيوين ورامس)).

الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣- ١٨١٨) المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨، حكومة بومباي ونشاطها في الخليج العربي، ص ١٥٣ .

1- كان شيخ القواسم هو الشيخ قاسم الذي نصب خيمته في منطقته على الساحل مقابل ملغار فكانت تراها جميع السفن المارة في الخليج، ومن ثم أطلقت البحارة على هذا المكان رأس الخيمة، وبعد ذلك أنشأت المدينة العربية التي حملت هذا الاسم.

ينظر: جمال زكريا قاسم، الإمارات قديمة وحديثة، ص ٣٢ .

وكانت الأهداف الرئيسة لتلك الاتفاقية تتضمن بشكل عام تسليم السفن والأبراج وإطلاق سراح الرعايا البريطانيين، على أساس وعدهم باستثمار الغوص وصيد الأسماك، ثم أدمجت الاتفاقية في معاهدة عامة من إحدى عشرة مادة تضمنت التعهد بإبقاء السلام في البر والبحر، وأن يستخدم العرب الموقعون على الاتفاقية علماً أبيض يخترقه لون أحمر، وأكدت الحكومة البريطانية أنها ليست صاحبة مطامع سياسية أو إقليمية في الخليج وأنها لا تتدخل في المنازعات، والخلافات المحلية المعتادة وأجازت بريطانيا لنفسها حق التفتيش على السفن العربية[1].

ومن جهة أخرى فقد اتجهت بريطانيا في عام ١٨٢٨ إلى إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة وعدت الوكالة الثانية لها في الخليج، بعد الوكالة البريطانية في مسقط، كما وقع المقيم السياسي في الخليج معاهدة دائمة مع شيوخ المنطقة في ٤ أيلول ١٨٥٣، صارت تعرف بمعاهدة السلام الدائم، ضمنت لبريطانيا إشرافاً على شؤون المشيخات[2].

وفي عام ١٨٩٢ وقع شيوخ ساحل الخليج العربي اتفاقيات أطلق عليها (الاتفاقيات الأبدية) أو المانعة لأي نفوذ غير النفوذ البريطاني في المنطقة، وقد تعهد الشيوخ بمقتضى هذه الاتفاقيات بأن لا يدخلوا في أية علاقات بدولة

---

1 - المصدر نفسه، ص ٣٣- ٣٤، محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

2 - ينظر نص معاهدة السلام الدائم، سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، الوثيقة ص١٨٥، وقد قام اللورد (كيروزون) الحاكم العام البريطاني للهند بزيارة لساحل عمان في ١١ تشرين الثاني ١٩٠٣ وأقيم له حفل تكريم في الشارقة وكانت خلاصة خطبته التي شرح فيها خطة بريطانيا في ساحل عمان وهي تمسكها بالمنطقة لحماية أفراد رعيتها وتجارتها وحماية نفوذها الشرعي في البحار، التي تلاطم أمواجها الشاطئ الهندي، لأنَّ أمبرطورية الهند تقع بجوار الساحل ومن واجب بريطانيا حماية هذه الإمبراطورية وبموجب هذه المعاهدات أصبحت لبريطانيا السيادة على هذه المنطقة وليس للإمارات صلة بأية دولة أخرى سواها، ينظر جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٧.

أجنبية سوى بريطانيا ، وألا يسمحوا لوكيل دولة أخرى بالبقاء في أراضيهم عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل لأية دولة أو رعاياها باستثناء بريطانيا ، وفد زادت علاقة بريطانيا بالشيوخ عقب توقيع هذه الاتفاقيات[1].

ووقعت الكويت اتفاقاً مماثلاً في عام ١٨٩٩ ، كما عقدت معاهدة عثمانية بريطانية في عام ١٩١٣ تضمنت اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقات الكويتية البريطانية وحماية بريطانيا للكويت، كما أشارت هذه المعاهدة إلى التبعية التقليدية للدولة العثمانية ولقد اهتمت الحكومة البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى في الحصول على تعهدات من شيوخ الإمارات بعدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط في إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية وكان مما دفع الحكومة البريطانية إلى ذلك الدراسات التي قامت بها شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية في منطقة الساحل العماني،

---

1 - **للمزيد من التفاصيل ينظر سيد نوفل، المصدر السابق، ص ١٩٢و١٩٣. وتعد اتفاقيات الحماية البريطانية من أثر الاستعمار التقليدي الذي لم يعد له مكان في المجتمع الدولي المعاصر، وقد كانت الاتفاقيات غير صحيحة إذ أنها أبرمت مع أشخاص ليس لهم الأهلية القانونية التي تخولهم عقد الاتفاقيات الدولية، وقد يشار إلى هذه الولايات في الوثائق البريطانية على أنها (ولايات مستقلة مرتبطة بأتفاقيات مع حكومة جلالة الملك) ولذلك فإن اتفاقات الحماية البريطانية التي عقدتها بريطانيا مع إمارات الخليج العربي هي اتفاقيات باطلة لا تحكمها قاعدة من قواعد القانون الدولي خاصة بعد أن نص عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة على عدم السماح للوحدة المشمولة بالانتداب أو الوصايا بأن تكون طرفاً في الاتفاق الذي يكسبها هذا الوصف، وأن الأمم المتحدة تقوم بعقد اتفاقيات الانتداب أو الوصاية مع الدول المنتدبة أو الدولة الوصية نيابة من الأسرة الدولية.**

للمزيد من التفاصيل ينظر عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية – اتفاقية الحماية البريطانية، ص ١٠٦ وما بعدها، القاهرة، النهضة الحديثة، ١٩٦٨، محمود كامل العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٥٨ ، ص ٦٢.

التي أكدت فيها احتمالات اكتشاف النفط في تلك المشيخات وقد تم كتابة هذه التعهدات في تواريخ متفرقة بين شباط ومارس ١٩٢٢[1].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاستقلال الهند والباكستان عام ١٩٤٧ ألغيت حكومة الهند وأصبحت شؤون الخليج العربي تدار في ذلك الوقت عن طريق وزارة الخارجية البريطانية حتى عام ١٩٦٨ إذ أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي. والاحتفاظ بقواعدها المنتشرة في المنطقة وهي:

قاعدة الشارقة :

عقدت في تموز ١٩٣٢ اتفاقية جوية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر منح بموجبها بريطانيا تسهيلات إنشاء قاعدة في الشارقة لتأمين طرق المواصلات البريطانية إلى مستعمراتها في الهند ، وفي تشرين أول من العام نفسه ، افتتحت شركة الخطوط الجوية البريطانية خطها الجديد ، وهبطت أول طائرة بريطانية في طريقها إلى الهند وكانت تدفع بريطانيا سنويا للشيخ مليون روبية بدل إيجار[2].

قاعدة أبو ظبي :

عقدت بريطانيا في عام ١٩٣٤ مع شيخ (أبو ظبي) شخبوط بن سلطان بن زايد عقداً لإنشاء قاعدة جوية بريطانية في جزيرة بني ياس وقد وافقت بريطانيا على دفع مبلغ ٤٠٠ روبية إيجار شهري[3] .

---

1 - ينظر سيد نوفل، المصدر السابق، ص ١٩٦- ١٩٧.

2 - عبد الرحمن بن يوسف بن محارب، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤- ١٩٧١، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص ٣٨.

3 - أحمد السامرائي، إيران والخليج العربي، الدر العربي للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٣١٥.

اتفاقية مطار في كلبا :

تنفيذاً للسياسة البريطانية والخطة التي رسمتها وزارة الطيران والسلاح الملكي البريطاني في بناء مطارات ومحطات للوقود فقد تم بناء مطار في كلبا ومخزن للوقود ، وكانت الحكومة البريطانية تدفع لحاكم كلبا الشيخ عيد بن حمد شهرياً مبلغاً مقداره (٤٠٠) روبية إيجار للمطار ويتم تسليمها عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة[1].

اتفاقية مطار دبي :

استطاعت الحكومة البريطانية أن تعقد اتفاقية مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم لبناء مطار ومكان لنزول الطائرات البحرية في خور دبي ومخزن للوقود في دبي وتعهدت الحكومة البريطانية بدفع مبلغ (٤٠٠) روبية شهرياً مقابل للإيجار ورواتب الحرأس واستعمال ساحة نزول الطائرات والرصيف والمراكب التجارية والمخازن[2].

ولعلنا لا نخالف الحقيقة إذا قلنا أن التوسع العسكري البريطاني في منطقة الخليج العربي كان بمنزلة التعويض عن فقدانها قناة السويس من ناحية ولمواجهة الضغوط المتزايدة التي أخذت تتعرض لها مصالحها في جنوب اليمن من

---

1 - علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦- ١٩٧١، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، أبو ظبي، ١٩٨٩، ص ٢٦.

2 - حول نصوص الاتفاقيات ينظر، علي محمد الراشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦- ١٩٧١، منشورات اتحاد كتاب وادباء الإمارات، (أبو ظبي) ١٩٨٩، ص ١٥٦- ١٦١، وقد شهدت اليمن في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ ثورة قادت إلى تغيير نظام الحكم من الملكي الإمامي إلى النظام الجمهوري بقيادة العقيد عبد الله السلال الذي يعد أول رئيس لليمن الشمالي لمزيد من التفاصيل ينظر، عبد الأمير محسن جبار، الموقف السعودي الأمريكي من ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ اليمنية، دراسة تحليلية، مجلة معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، العدد /٣ ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

ناحية أخرى، وحينما قررت الانسحاب من عدن عام ١٩٦٦، أعلنت أنها ستركز وجودها العسكري على بضع قواعد موزعة بين إمارات الخليج العربي[1].

وهكذا كان الهدف الأول للبريطانيين من خلال عقد الاتفاقيات والقواعد العسكرية والامتيازات النفطية هو الحفاظ على أهدافهم الإستراتيجية في المنطقة، إلا أن تلك المصالح قد تعرضت إلى كثير من الأحداث المهمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان لها الدور البارز في الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي من جهة وشكلت بداية النهاية للنفوذ البريطاني في المنطقة من جهة ثانية.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر متغيران مهمان هما:

١. أزمة الشرق الأوسط وانعكاسها لاحقاً على الخليج العربي.

٢. ازدياد قوة السوفييت الدولية في جميع أنحاء العالم فيما بعد [2].

فقد استطاع السوفييت أول مرة الفوز بموطئ قدم وطيد في مصر وسوريا والعراق وإيران والجزيرة العربية، وبرزت في هذه الأقطار، أول مرة أحزاب شيوعية محلية تحظى بعطف وتأييد جزء لا بأس به من الجماهير، فلقد كان للتحالف الروسي مع بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية آثره الكبير، فبحكم تبعيتها لبريطانية وفرنسا سمح للأحزاب الشيوعية في الدول العربية أن تمارس عملها بحرية تامة من دون مطاردة أو سجون (ولم تعد هناك حملات إعلامية مركزة كما كان الحال في السابق تسفه الشيوعية وتجربتها فكرياً وإعلامياً وعملياً بل كان هناك العطف)[3].

---

1 - تمت عملية الانسحاب الفعلي من عدن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، لمزيد من التفاصيل ينظر، صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤ ، ص ٣٤٣.

2 - خليل كنه ، العراق – أمسه وغده، بغداد، د.ت، ص٧٥.

3 - محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، بغداد، د.ت، ص ١٠٨- ١١٣.

فلما جاء قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي لم يحظ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية لاعتراضها على ذلك الانسحاب لأنه مثال قلق لها وهذا يتضح في تصريح مايك مانسفيلد (MAICK MANSFEELD) زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي قائلاً: أنا آسف لشعور البريطانيين بأنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد له بسبب الحرب الفيتنامية التي كانت تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية في حينه لذلك فقد أكدت واشنطن حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي من خلال تسليح بعض حلفائها ومنهم شاه إيران بدلاً من احتلال قوات أمريكية بدل البريطانية[1]. لقد كانت منطقة الخليج العربي ذا أهمية للجميع إذ بذلوا جهوداً كبيرة من أجل الوصول إلى رؤية عملية تأخذ طريقها إلى التطبيق لكنه كان أمراً بعيد المنال إذ لم يتم الاتفاق على صيغة مشتركة بين الأطراف التي اقتنعت بضرورة الأمن الخليجي فتعدد المصالح وتعارضها لا يسمحان مطلقاً بظهور مثل تلك الصيغة وهما قبل ذلك لا يقدمان مفهوماً محدداً لأمن الخليج أي أن هذا الأمن في مقدمته ونهاياته وفي عمومياته وجزئياته لا يعرف الخط المشترك، ولا يعكس مثل هذه الإمكانية حتى على المستوى النظري. فحول مفهوم أمن الخليج انقسم ذوو الاهتمام والعلاقة إلى فرق لكل واحد تصوراته الخاصة وبرنامجه الخاص الذي يحاول فرضه على الواقع وحمل الفرق الأخرى على التسليم به والإيمان بصحته[2].

---

1 - مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة البصرة، العراق، ص ٢٤٢ .

2 - شبكة الإعلام الدولية comwww.alharamin سليم الحسيني، أمن الخليج، دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت، ص ٨.

الساحة الخليجية تملؤها آراء وتصورات من كل الأطراف إنما تولي الأهمية للذين لهم علاقة تأثير فقط وبذلك تحصر تصورات الأمن الخليجي في عدد معقول لكنه العدد الذي لا يمكن جمعه[1].

ومن منطلق حماية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية من أية تهديدات محتملة تنطلق من المنطقة جاء في كلمة (كازبر واينبرغر) وزير الدفاع الأمريكي أمام الكونغرس أن السوفييت لا يبعدون أكثر من أربعمائة ميل عن الشريان الحيوي للعالم الغربي في الخليج العربي وأنهم في طريق الاستيلاء عليه بهدف المشاركة في الحصص أولاً والضغط على أوروبا ثانياً[2].

ويرى الأمريكي جيمس نويس نائب وزير الدفاع وهارولد ساندرز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان عام ١٩٨٣ يلخصان رؤيتهما لأمن الخليج العربي إذ حدد الأول الأهداف الأمريكية في المنطقة بثلاث نقاط هي:

أ ـ احتواء القوة العسكرية السوفييتية في ضمن حدودها الحالية.

ب ـ استمرارية وصول نفط الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ج ـ استمرار حرية السفن والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها.

وحدد الثاني رؤيته بقوله: إن التقدم نحو السلام في الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيعزز الأمن والاستقرار الداخلي في الخليج ويحسن النوعية العامة لعلاقتنا الكلية مع المنطقة[3].

1- المصدر نفسه.

2- سليم نصار، أمن الخليج العربي والشرق الأوسط وجهان لعملة واحدة، الحوادث، العدد ١٢٧٢، آذار ١٩٨١، ص٢٠.

3- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، قضايا الخليج العربي، ص١٢ . تحت الموقع WWW.alharamain.com

هذان النموذجان من الرؤى الأمريكية حول أمن الخليج العربي من بين النماذج الكثيرة، يكشفان حقيقة التصور الأمريكي للقضية وأنه يحصر بثلاثة محاور رئيسة عسكرية وسياسية واقتصادية [1].

المحور العسكري:

من خلال جعل الخليج منطقة نفوذ أمريكية مطلقة لا تزاحمها أي قوة أخرى ولاسيما القوة السوفييتية وهذا المحور هو الأكثر أهمية فهو يمثل المقياس الذي يحدد نجاح الخطة الأمريكية أو إخفاقها وهو الذي يفسر من جانب آخر الاهتمام المتزايد من أمريكا وحلفائها المحليين.

وفي هذا الإطار لا يحتمل أن يظهر أي متحد منفرد لمنازعة الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها كقوة أولى في العالم على مدى مدة من الزمن قد تمتد لما يزيد على عمر جيل كامل، فليست هناك دولة وطنية مرشحة لأن تضاهي أمريكا في الأبعاد الأربعة الرئيسة للقوة (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية) التي تحقق مجتمعة الضربة السياسية العالمية الحاسمة، ما لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية عمداً أو من دون قصد على التخلي عن موقعها، فإن البديل الحقيقي الوحيد للزعامة العالمية الأمريكية في المستقبل المنظور هو الفوضى الدولية، ويصح التأكيد في هذا الصدد على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت على حد تعبير الرئيس كلنتون الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها في العالم[2].

---

1 - المصدر نفسه.

2 - زبغنيو بريجنسكي،/ رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٤٠.

المحور الاقتصادي:

يتمثل بالحفاظ على مصالحها في المنطقة وبالدرجة الأساس المصالح النفطية. وعليه فإن تدفق النفط إليها يشكل حجر الزاوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، فإذا كان المحور العسكري يعد مقياس النجاح الأمريكي أو إخفاقه من الناحية السياسية فإن هذا المحور هو مقياس صمود الأمن الأمريكي في الخليج أو تلاشيه، وهو يحدد من جانب آخر الأساليب التي ينبغي أو يمكن أن تعتمدها الإدارة الأمريكية في استراتيجياتها العسكرية.

أن التسلط الدولي الأحادي على النظام الدولي مكن الولايات المتحدة في أوائل هذا العقد من القفز إلى موقع مصدر القوة الأولى المتفردة في الجبروت، وبذلك أحكمت السيطرة الأحادية مستغلة ظروف انهيار وتفتيت المنظومة الشيوعية كي تتفرد بالقطبية وهي تستغل موقعها هذا في التلاعب باقتصاديات الدول[1].

المحور السياسي:

يتمثل بهدف عريض تفرض من خلاله واشنطن هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط. فهي تعد أن الأوضاع السياسية لهذه المنطقة متداخلة ومترابطة بحيث أن إحداها يعتمد على الأجزاء الأخرى هذا ما يفرض عليها أن تكون مهمة بالمنطقة بصورة شاملة.

الولايات المتحدة الأمريكية فعلا تلتزم بهذه المسألة وتحاول أن تستفيد منها في مناورات مرنة تنتقل فيها على الأزمات وتحركها في معظم الأحيان على طريقة البلياردو إن جاز التعبير وهنا ستصبح الولايات المتحدة بأمسّ الحاجة إلى (القوة).

---

1 - **عبد الغني عبد الغفور، الندوة الفكرية السياسية الدولية، من أجل عالم عادل وتقدم دائم، بغداد، ٥- ٧ آذار ٢٠٠٠، ص٢٦٣.**

وتفهم القوة في السياسة الأمريكية بأنها الحصول على مزيد من المكاسب خلال مواجهة الآخرين بأسلوب العنف والعدوان والتدمير وانتهاك الحقوق لذا فإن عالم اليوم يشهد تفاقماً في استخدام القوة والتهديد بها مع استمرار تراجع الدبلوماسية في السياسة الدولية بمعناها المتوازن بين الدول لإنجاز مصالح مشتركة ذات طابع متوازن ايضاً[1].

إذاً فأمن الخليج جزء من الأمن القومي الأمريكي، صممت واشنطن أسسه وخطوطه على أساس توفير احتياجات أمنه، وأن هذا الأمر ليس كشفاً لسر إنما يبين حجم الأهداف الأمريكية ومدى اتساع جوانبها بدرجة في ظل الظروف المعقدة للخليج العربي وللشرق الأوسط وفي مرحلة زمنية قصيرة بل هذا النمط من التعاون يجعل المهتم بالشؤون الخليجية يميل إلى استبعاد إمكانية الهدف الأمريكي لسببين[2]:

الأول: إن وضع المنطقة لا يمكن أن يكون ملكاً لقوة واحدة فقط إنما يبقى مشتركاً بين قوتين الأعظم ـ حسب التصورات الإستراتيجية الخارجية ـ وإن كان بتفاوت كبير من حيث الثقل الإستراتيجي.

صحيح إن الاتحاد السوفييتي كان محدود القوة في الخليج لكن هذه المحدودية لم يسمح لها السوفييت بالتضاؤل بل أنهم على العكس يجهدون أنفسهم في كيفية تدعيمها وزيادة كفاءتها وهي حالة لا تقف عند حد حيث سعيهم لزيادة نفوذهم يبقى مستمراً وتزداد دوافع هذا السعي كلما تكاثفت محاولات الولايات المتحدة التحجيمية المضادة وهذا يعني أن المحاولة الأمريكية لإبعاد القوى السوفييتية ستصعد الموقف مع السوفييت والخليج العربي، نتيجة أثارتهم لمواجهتها ولا يعني ذلك أن الرد السوفييتي سيأتي

---

1 - عبد الغني عبد الغفور، المصدر السابق، ص٢٦٣.

2 - قضايا الخليج، المصدر السابق، ص١٣.

سريعاً لكنه يظل غائباً[1]. وهكذا فإن المحاولة بدل أن تكون مقدمة للأمن الخليجي ـ الأمريكي فإنها ستصبح عنصراً مضاداً لأن الاستقرار سيكون هو الحالة الأكثر بروزاً في حياة الخليج السياسية وبذلك تتضاءل احتمالات الأمن الخليجي. والأدلة في هذا الشأن كثيرة فلقد طرح هذا التصور منذ بداية الدخول الأمريكي للمنطقة وكشف السنوات التالية ضعفه ولعل من أبرز المؤشرات على الضعف التدخل السوفييتي في أفغانستان وعندما يقرب من ثماني سنوات من الهيمنة الأمريكية على المنطقة الخليجية تحرك السوفييت واحتلوا دولة تتاخم حدود إيران الدعامة الأولى للولايات المتحدة[2].

فالسوفييت لم يتحجموا إنما ازدادوا حجماً وعليه فإن هذا العامل يبقى رهن الأجواء السياسية حيث أن غيوم مفاجئة قد تظهر تعكر صفو السماء.

والسبب الثاني: أن أوضاع الشرق الأوسط بشكل عام لا تبعث على التفاؤل فهو في أزمات معقدة متداخلة. في ضوء واقع كهذا فإن الهدف الأمريكي فضلاً عن تفاعله الزائد عن اللزوم فإنه بحاجة إلى مدة زمنية طويلة لكي يؤهل الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في كل زوايا الأزمة، أنها صورة غير واقعية لا تسمح ظروف المنطقة برسم ملامحها السياسية أنها تعني الشطب على أطراف الأزمة وإلغاء أدوارها سواء الطرف الإسرائيلي أم العربي المنقسم على نفسه[3].

---

1 - جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي من الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم ١١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص١٠.

2 - عناد فواز الكبيسي، الغزو السوفييتي لأفغانستان أبعاده وآثاره على منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد ٣، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص١٤٥-١٤٨.

3 - سليم الحسيني، المصدر السابق، ص١٢.

فضلاً عن ذلك أن هذا الهدف سيصطدم مع المصلحة الامريكية نفسها ، فهي بلا شك لايمكن أن ترضي أحد اتباعها مقابل إغضاب الثاني، وأمريكا لو فعلت ذلك لفقدت كثيراً من حلفائها المخلصين، وبذلك بدل أن تعزز وجودها في المنطقة فأنها ستضعه وتزرع عناصر تهديده من خلال تشجيع السوفيت للالتفاف حول أولئك الاتباع الغاصبين[1].

ثالثاً: الاتحاد السوفييتي:

فالإدراك السوفييتي لمفهوم أمن الخليج العربي لا يختلف عن المفهوم الذي تتبناه الولايات المتحدة الامريكية ماعدا تبديل المصطلحات بألفاظ أخرى والنقطة المهمة في هذا الموضوع تشترك فيها موسكو مع واشنطن من دون حاجة إلى تبديل العبارات تلك هي تعزيز النفوذ العسكري ومزاحمة أي نفوذ آخر بغية فرض الهيمنة على المنطقة لتسير الأمور بعيداً عن المخاطر وبذلك يؤدي الخليج العربي وظيفته ويتحقق أمنه[2].

فالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يسعى كل منهما لتعزيز قدراته الاقتصادية ليس من أجل المواجهة المحتملة وبناء القدرات العسكرية التي يتطلبها الصراع وإنما أيضاً لترجيح النموذج السياسي لكل منهما وهكذا فإن السباق الاقتصادي بينهما يأخذ أهمية كبيرة وتزداد أهميته عندما يعبر الحدود الوطنية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ولاسيما عندما ازداد نتيجة للتطور التكنولوجي ترابطت أجزاء الاقتصاد العالمي بحيث أصبحت إمكانية الامتداد إلى بلد معين تتطلب التأثير لمنطقة اقتصادية كاملة[3].

---

1 - ابراهيم العيسوي ، تقيم النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٤، نيسان ١٩٩٤، ص ٢٨- ٤٢.

2 - سليم الحسيني، أمن الخليج، دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت، الكويت، مطبعة المعارف، ١٩٩٢، ص٢٢.

3 - برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٢، ص١٧٠.

بعد الاجتياح السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ وبعد خروج إيران من الدائرة الأمريكية أعلن بريجنيف في ١٠ كانون الأول ١٩٨٠ من الهند التي كان في زيارة لها في أثناء خطاب له أمام البرلمان الهندي مشروع أمن الخليج في ضمن خمس نقاط موجهاً إقتراحه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وللدول الأخرى والصين واليابان[1]:

١. عدم إقامة القواعد العسكرية الأجنبية لا في منطقة الخليج العربي أو بالقرب منها[2].

٢. عدم تركيز القوات النووية في المنطقة.

٣. الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٤. احترام مبدأ عدم الانحياز لدول المنطقة والامتناع عن إدخالها في الأحلاف العسكرية التي تشترك فيها دول نووية.

٥. احترام سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم التعرض أو وضع عقبات أمام المبادرات التجارية العادية واستعمال الممرات المائية بين المنطقة والعالم الخارجي.

وفي تصريح لبريجنيف لصحيفة البرافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفييتي على حسم الموقف في أفغانستان والثغرة الإستراتيجية التي تهدد حدوده الجنوبية متهما الأمريكان بالسعي لجعل العلاقات بين بلدان أوروبا الغربية والإتحاد السوفييتي تتدهور وأن الأوربيين ليسوا على استعداد أبداً (ونحن مقتنعون بذلك) للإنخراط في طريق المغامرات بناء على أوامر السياسيين فيما وراء الأطلسي ولا يمكن التصور أن تجد دولاً في أوروبا قد ترغب في رمي ثمار الإنفراج تحت أقدام الذين يبدون مستعدين لسحقها (ثم

---

1 - **صحيفة الوطن الكويتية، الكويت العدد ١٢٨٢ ، ٢١/١٠/١٩٨٢م.**

2 - **مجلة النهار العربي الدولي، السنة الثالثة، العدد ٨٢٢ كانون الثاني ١٩٨٠.**

يمضي بالقول مسوغاً التدخل السوفييتي في أفغانستان كان معناه قيام بؤرة شديدة الخطر على أمن الدولة السوفييتية على حدودها الجنوبية)[1].

فالمشروع لم يرق للولايات المتحدة الأمريكية التي لم ترد بالنفي عليه أو تقيمه بحسب وجهات آرائها كما هو معمول به في الأعراف الدولية إنما جاء ردها عبر وسائل إعلامها التي اعتمدت الأسلوب الساخر لتعبر عن معارضتها الشديدة ولم تكن الأوساط الأمريكية وحدها تتصرف على هذا النحو بل أن الأوروبيين سلوكوا المنهج نفسه في الرد على بريجنيف لاسيما الفرنسيين، لأنهم شعروا بأن هناك بنوداً حواها المشروع كانت موجهة ضدهم[2].

ويلاحظ على المشروع السوفييتي ،أنَّه موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الكبرى وهو بمنزلة مواجهة معاكسة للسياسة الأمريكية في المنطقة. استناداً إلى الأحداث التي كانت تشهدها يوم ذاك[3].

البند الأول من المشروع موجه صراحة للأمريكان، وهو يهدف إلى إحراجهم ليس أكثر، فالسوفييت لا يمتلكون قواعد عسكرية في الخليج العربي.

البند الثاني، جاء بدافع الخوف السوفييتي من إقدام أميركا على نصب صواريخ نووية بعيدة المدى في الخليج، أو إدخالها الغواصات النووية، وهو احتمال يضعه السوفيت في مقدمة الاحتمالات المستقبلية، ويرون أن مرجحاته تزداد كلما تعرض الخليج إلى تهديدات داخلية أو خارجية.

أما **البند الثالث والرابع**، فقد تضمنا اتهامات للولايات المتحدة وإدانة لمواقفها اتجاه المنطقة. والبند الأخير عام يمثل مقدمة للمصالح السوفييتية.

---

1 - **مجلة المستقبل، بريجينيف في الهند، العدد ٢٠٠، السنة الرابعة، ٢ كانون الأول ١٩٨٠.**

2 - **محمد عبد المجيد حسون، إستراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص ١٠١.**

3 - **المصدر نفسه، ص١٠٢.**

ويتميز هذا المشروع السوفييتي بأنّه لم يعالج قضية الأمن بقدر ما عالج وضعا سياسياً وواقعاً إستراتيجياً موجودين في المنطقة، وحاول نقل عناصر القوة من الدائرة الأمريكية إلى السوفييتية، فالسوفييتية، فالسوفييت انطلقوا من نظراتهم الساخطة على الوجود الأمريكي، وحاولوا اكتساب واقع مناسب يخدم توجهاتهم القادمة، إذ لم يلقَ هذا المشروع جواباً إيجابياً أو رداً يمكن أن يكون مقدمة لحوار دولي، فقد وقفت منه الأطراف الدولية ذات العلاقة موقفاً معارضاً رافضاً، وبذلك أغلق باب الحوار وانتهت حياة المشروع. لكن المشروع السوفييتي على الرغم مما واجهه يمثل طريقة التفكير تجاه المنطقة، فموسكو تريد الخليج بعيداً عن السلطة الأمريكية، مفتوحاً أمامها ولم تجر موسكو تعديلاً على نظراتها هذه حتى مع إصلاحات (غروباتشوف) وتوجهاته السياسية الجديدة، فما تزال مقولة بطرس الأكبر (من يملك الخليج يملك العالم) مقدسة على الرغم من كل شيء.

وفي هذا السياق تطرقنا إلى القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCAN) في مقدمة المبحث، التي أنشأها الرئيس الأميركي الأسبق (رونالد ريغان) في كانون الأول عام ١٩٨٣، وكان أبرز الأسباب التي قادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل هذه القيادة هي:

أولاً: سقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة في إيران سنة ١٩٧٩، واستبداله بحكومة دينية ذات توجهات معادية للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى إنزال ضربة قاصمة بالتخطيط الإستراتيجي الأمريكي المتعلق بالمنطقة نظراً لما كانت تتمتع به الولايات المتحدة في إيران من تسهيلات عسكرية واستخباراتية ومحطات للتنصت ضد الإتحاد السوفييتي.





الفصل الرابع

****

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه مشاريع دول الخليج العربي الأمنية ١٩٧١-١٩٧٩.

المبحث الأول :

دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاريع دول الخليج العربي الأمنية

المبحث الثاني :

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي.

المقدمة:

يمكن النظر إلى أمن الخليج العربي كأمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة في ضمن إقليم واحد والأمن الإقليمي اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى من خلال التعاون العسكري في ما بينها إلى منع أية قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم وجوهر هذه السياسة هي التعبئة من وجه والتصدي للقوى الداخلية من وجه آخر وحماية الوضع القائم من وجه ثالث[1].

وفي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٨ أعلن (هارولد ولسن) رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم البريطاني قرار حكومة العمال البريطانية بالانسحاب من المنطقة الواقعة شرقي السويس[2]، في موعد أقصاه عام ١٩٧١ [3].

ومن دون شك سيكون المرشح الأول لملء الفراغ الناجم إثر الخروج البريطاني من الخليج العربي هو الولايات المتحدة الأمريكية بما بينها وبين بريطانيا من تحالف استراتيجي[4]. فضلاً عن أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة من حيث قيمته النفطية التي يتميز بها ومكانته الإستراتيجية لقربه من الاتحاد السوفييتي فمن خلاله تستطيع تهديد الشرق الأوسط والمحيط الهندي بأكمله[5].

1- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣١٤.

2- يقصد بشرق السويس المنطقة الواقعة بين عدن وسنغافورة بما في ذلك الخليج العربي، ينظر مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة البصرة، ص٢١٥.

3- عدنان غائب الزبيدي ومحمد ظاهر حبيب، عروبة الخليج العربي والأطماع الإيرانية،بغداد، ١٩٧٢، ص ٦١.

4- حامد عبد الله العلي، تاريخ الارتباط الغربي بالخليج العربي وأهدافه، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: www.alheedayh.com

5- محمد جاسم، أمن الخليج العربي، رسالة غير منشورة، ص ٣٩.

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء اهتمامها بمنطقة الخليج العربي كما تزعم هو مواجهة الاتحاد السوفييتي أكثر مما هو عملية ملء فراغ عسكري فهي لم تعد راغبة أن تحل عسكرياً محل بريطانيا لذا فمن الطبيعي أن يكون إعلان قرار الانسحاب البريطاني عام ١٩٦٨ من الخليج العربي مثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد كان أمام الولايات المتحدة ثلاثة خيارات بالنسبة لسياستها في منطقة الخليج العربي بعد خروجها هي[2]:

١. إن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تستمر في تقديم المساعدة للحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي وعدم التدخل المباشر في المنطقة.

٢. ستقدم الولايات المتحدة درعاً ضد أي تهديد من جانب أية قوة نووية لحرية أي من الأمم المتحالفة معها أو أي طرف يعد بقائه حيوياً للأمن القومي الأمريكي.

٣. إيجاد وكيل بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على حماية مصالحها بدلاً من وجود قوات أمريكية في المنطقة[3].

وبعد مناقشة هذه الخيارات رأت الولايات المتحدة أن الخيار الثالث هو الأمثل الذي ترتكز عليه إستراتيجيتها بعد الانسحاب فقد حاولت حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي عن طريق الاعتماد على قوة إقليمية ومحلية (كحلفاء لها) وعرفت هذه السياسة مبدأ نيكسون فقد وقع اختيار الولايات المتحدة على إيران والمملكة العربية السعودية[4].

---

1 - **مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٤٢.**

2- **خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، العدد ١٢١، المجلد ١٧، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٤٨.**

3- **صحيفة الثورة، العدد ٢٢٦، ٢٧ كانون الأول ٧١، ص٤، نقلاً عن وجدان حسين خضير، المصدر السابق، ص ٤٩.**

4- **عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج العربي ١٩٦٨- ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، ص١٤١.**

المبحث الأول :

دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاريع دول الخليج العربي الأمنية

أولاً : المفهوم الإيراني الأمني للخليج العربي وموقف الإمارات منه :

مع إعلان بريطانيا في ١٦ كانون الثاني١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي برزت تطورات كثيرة تتعلق بسياسة إيران تجاه المنطقة كان أهمها ادعاء إيران خلافة بريطانيا كقوة لحفظ السلام والأمن وأعلنت عن ذلك خلال احتفالاتها بمرور ١٥٠٠ عام على قيام الإمبراطورية الفارسية وأكدت عزمها على إعادة أمجادها[1].

وفي حديث مهم لشاه إيران محمد رضا بهلوي في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس البحرية الإيرانية أوضح لأول مرة اتساع الحدود الخارجية للأمن الإيراني وأكد بأنها تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي[2].

وفي حديث صحفي له مع صحيفة السياسة الكويتية في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ ، سُئل فيما إذا كان هناك إجماع بين دول الخليج حول مفهوم الأمن فيه فأجاب: كلا ولهذا السبب يجب أن تكون إيران مستعدة للقيام بهذه المهمة لوحدها[3].

---

1 - هنري فورتيك، سياسة إيران في الخليج العربي في السبعينات (الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مركز الدرأسات العربية بلندن)، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٣٤٣ .

2 - روح اله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١- ١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وآخرون، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ٤٤٧ .

3- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٧.

وفي حيث آخر مع صحيفة الأهرام القاهرية، في ٧ كانون الأول ١٩٧٧ أكد شاه إيران هذه الحقيقة بقوله: إذا لم تكن إيران مستقلة وقوية لا تستطيع أن تحافظ على أمنها وأمن المنطقة ومن ثم أمن المحيط الهندي[1].

ولذلك بدأت إيران حملة تسليح ضخمة جداً بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، علماً أن السياسة الأمنية الإيرانية انطلقت لتأكيد تفوقها وانفرادها في التصرف بشؤون الخليج العربي فضلاً عن تطبيقها برؤيتها التوسعية المبنية على أطماعها التوسعية وأطماعها في المنطقة.

وبناء على هذا السلوك فقد اقترحت إيران، تأسيس تكتل يقف بوجه القومية العربية، ينطلق من فكرة الأخوة الآرية يضم الهند والباكستان وإيران، مما يسهل فرصة إحكام سيطرتها على المنطقة[2].

فضلاً عما تقدم فإن إيران طرحت مشروعاً أمنياً يؤكد ما يأتي[3]:

١. العمل على إنشاء حلف عسكري للدفاع عن الخليج العربي تحت مسميات مختلفة مثلاً الحزام الأمني الخليجي، الحلف الخليجي أو منظمة الدفاع الإقليمية، يضم دول الخليج العربي.

٢. العمل على حماية أمن واستقرار الأعضاء في الحلف المذكور وحماية الحدود بينهم.

٣. العمل على إخلاء المنطقة من الأحلاف العسكرية.

إن هذا المشروع يجعل من إيران المستفيدة الأولى نظراً لتفوقها العسكري في ذلك الوقت واتساع أطماعها ولدورها الكبير في ربط المنطقة بالأحلاف

1- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد/٣٢٩٣٢ في ٨ /١٢/١٩٧٧.

2 - غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي بين إستراتيجيات القوى العظمى وتصورات القوى المحلية، مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الثاني، العدد ٣، بغداد ١٩٨٣، ص١١.

3 - صحيفة السياسة الكويتية، في ١٩٧٥/٨/٦ .

العسكرية التي ترتبط بها وبعد سقوط شاه إيران فأن هذه الرؤية للأمن لم تتغير وظلت على النهج السابق نفسه مع إدخال بعض التكتيكات المرحلية مثل تأكيدها الدعوة لقيام (حلف إسلامي) أو الدعوة إلى تسمية الخليج العربي بالخليج الإسلامي، التي وردت على لسان بعض القادة الجدد[1]، ولذلك فأن الرؤية الإيرانية للأمن لم تتغير في المرحلتين سواء في عهد الشاه أم في عهد الثورة الإسلامية.

وفي ما يتعلق بسياسة دولة الإمارات الخارجية تجاه الرؤية الإيرانية فهي تتبع بالأساس من دبلوماسيتها الهادئة تجاه إيران وذلك ما جاء على لسان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لقوله: وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، استطاعت هذه الدبلوماسية أن تحل كثيراً من المشاكل بل لقد استطعنا أن نقيم دولة الإمارات العربية المتحدة، وبهذه الطريقة استطعنا أن نكسب الأصدقاء من الشرق والغرب وأن نحظى باحترام العالم[2].

أما ما يتعلق بسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة حيال مطالبتها بالجزر الثلاثة التي احتلتها إيران فقال الشيخ زايد (نحن نبذل المساعي الهادئة ونبذل هذه المساعي أيضا لتبقى علاقتنا بإيران علاقة طيبة فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران وأيضاً ينبغي أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران وأخرى مسلمة هي دولة الإمارات العربية المتحدة)[3].

وتذهب سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في دبلوماسيتها هذه إلى اشتراك الأطراف الإقليمية والدولية في حل النزاعات مع إيران الذي وصفه

1- hnner furtic. irans gulf policy durin. the 20s arab research center. london. 1984. pp12-13.

2 – **من حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لصحيفة الأنوار اللبنانية في ١٩٧٣/١/٣.**

3 – **المصدر نفسه.**

رئيس الدولة بقوله: (الحقيقة إننا نسعى دائماً أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام والروابط الأخوية القوية المتينة، ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا وإذا كان هناك أي نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق، فإننا دائماً نتجه إلى الله ونطلب منه يلهمنا الصبر والقدرة على أن نصل مع الصديق والشقيق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين، أو يقودهما إلى النزاع المسلح، ولهذا فنحن رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية ونأمل أن تصل الدول الشقيقة والصديقة إلى حل يرضي الطرفين وينهي حالة التوتر الذي بيننا وبين جارتنا إيران، ليتفرغ كل طرف إلى بناء بلده وإدخال الأمن والاستقرار إلى مواطنيه بما يحفظ ويصون مصالح شعوبنا جميعاً)[1].

ونرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا يمكنها أن تسلك خياراً آخر غير الذي تسميه بالسياسة الهادئة للحصول على حقوقها المسلوبة في الجزر لأنها تدرك حجمها الطبيعي الذي لايمكن أن تقارن بإيران لا من حيث السعة الجغرافية ولا الكثافة السكانية ولا الإمكانات العسكرية.

ثانياً: الإمارات ومفهوم المملكة العربية السعودية للأمن في الخليج العربي:

إن المملكة العربية السعودية تمتاز بسعة مساحتها البالغة (٢٤٥٠٠٠٠) كم[٢] يقابل ذلك قلة في الكثافة السكانية فضلاً عن امتلاكها قدرات اقتصادية ومالية كبيرة جداً بسبب وجود أضخم احتياطي نفطي مؤكد في أراضيها ويبلغ ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي[2].

---

1 - من حديث للشيخ زايد بن سلطان لمندوب صحيفة العمل التونسية في ٦/ ٦ /١٩٧٢.

2 - حسين عمر اغا وآخرون، قضايا الخليج العربي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢، ص ٤٧- ٤٩ .

ولارتفاع دخلها القومي الذي بلغ في عام ١٩٨٢ (١٥٢,٥) مليار دولار[1].

وفي ضوء ذلك سعت المملكة العربية إلى بلورة رؤية خاصة بأن الخليج العربي يستند إلى تسليح وبناء قوتها المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى وفق هذا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بادرت بشكل سريع بقبول تسليح وتدريب وبناء القوات المسلحة السعودية على وفق مبدأ الاعتماد على الحلفاء الإقليمين ولاسيما بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي وسمي هذا بسياسة الدعامتين[2].

وقد حدد ولي العهد السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز الرؤية السعودية للأمن في الخليج العربي بقوله: أمن الخليج مهدد من الخارج والمنطقة في ضمن عدد من المناطق الإستراتيجية التي تهددها الصراعات الدولية والحقيقة أن أمن الخليج هو ما يترك كل دولة لأهلها ويمارسون حياتهم العادية وحقهم في استغلال ما انعم الله به عليهم من ثروات[3].

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن موقفها من أمن الخليج العربي متمثلا بالآتي[4]:

---

1 - قاسم محمد جعفر، ميزان القوى في الشرق الأوسط، مؤسسة الأبحاث العربية، لندن، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

2- سياسة الدعامتين: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وانشغالها بحرب فيتنام على مبدأ تقوية الحلفاء في المنطقة (إيران والسعودية) بتجهيزهم بالعتاد والسلاح الحربي وتطوير قدراتهم بشكل واسع وقد سمي هذا بسياسة الدعامتين.

3 - بكر مصباح نيرة، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى أثره على أمن الخليج العربي، مجلة الدرأسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٦، السنة ١٢، نيسان ١٩٨٦، ص ٩٠.

4 - مجلة إقرأ السعودية، العدد ٢٢٤، ١٩٧٩/١٠/١٥ .

١. أن المملكة العربية السعودية تؤمن إيماناً قاطعاً بأن التعاون بين دول الخليج هو استراتيجية حتمية وأمر تمليه حساسية الموقف الدولي ومصالح المنطقة.

٢. الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وهو واجب محتم على دول المنطقة وهو مسؤولية مباشرة من مسؤولياتها القومية والدولية.

٣. إن إقامة التعاون هو طريق لأبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في المنطقة ومن ثم يمكن تجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية.

٤. إن أبعاد المخاطر الدولية وما يمكن أن يتغلغل إلى المنطقة من عمليات التخريب التهريب وهو واجب أجهزة الأمن وحدها في دول المنطقة وإن التعاون في ذلك سيؤدي إلى تكريس سلامة وأمن المصالح الاقتصادية التي لاتهم المنطقة فقط كمورد مهم من موارد دخلها وإنما تهم العالم لأنها مصدر حيوي من مصادر الإنتاج الصناعي.

ومن خلال تتبع نشاطات المسؤولين السعوديين نلاحظ أن هناك تصريحاً للملك فهد بن عبد العزيز يؤكد الفهم السعودي لأمن الخليج (إن أفضل السبل لأن تستقر الأوضاع في منطقتنا وأن يزول الخلاف بين الجيران بالدرجة الأولى وأن يدرك المعسكر الاشتراكي والغربي إننا نريد السلام وأن السعودية وإيران جزء من دول الخليج وهناك دول أخرى تشاركنا في الخليج ونأمل أن يكون فيما بيننا اتفاق حتى نستطيع أن نحمي خليجنا ونجنبه المشاكل الدولية وأن نستفيد منه[1].

وفي نهاية ما تقدم نرى أن مفهوم الأمن الخليجي في نظر الإدارة السعودية يتم من خلال:

١. العمل على تسوية المشاكل المعلقة بالمنطقة لأن بقاءها يجعلها قابلة للانفجار بأي وقت بصورة تهدد الأمن الداخلي للخليج.

1- **صحيفة السياسة الكويتية، الكويت، في ١٩٧٧/٤/٢٧ .**

٢. ضرورة البدء أولاً بعمليات التنسيق السياسي والاقتصادي التي يمكن أن تكون محور تقارب وتقريب بين دول المنطقة ويساعد ذلك على التعاون العسكري.

٣. دراسة مشروعات الأمن الخليجي المطروحة لحماية الخليج العربي من أية أخطار خارجية.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية قدمت مشروعاً أسمته (تحقيق الأمن الجماعي في الخليج العربي) وذلك نهاية عام ١٩٨٠ ويؤكد أن الأمن العربي الجماعي يمكن تحقيقه فقط إذا تمتعت كل دولة عربية بأمن واستقرار داخلي وإن تهديد أي قطر يؤثر في الأقطار الأخرى ويمكن تحقيق الأمن الجماعي العربي إذا استجابت الأقطار العربية لأي قطر يتعرض أمنه للخطر فضلاً عن تدعيم التعاون بين أجهزة الشرطة في مختلف المجالات. وأن السعودية مستعدة لمساعدة الأقطار العربية والتعاون معها من أجل حفظ الأمن والإستقرار ورفض الأحلاف العسكرية للدفاع عن المنطقة[1].

من خلال ذلك نستنتج إن أمن الخليج العربي في رأي السعودية مرهون بأمن واستقرار الأقطار العربية الخليجية وأن السعودية ترى نفسها زعيمة المعسكر العربي الخليجي، وتؤكد السعودية باستمرار أن أمن الخليج مرهون بترك دوله وشأنهم. إلا أنها في حقيقة الأمر لا تمتلك القدرة على الدفاع عن المنطقة بسبب ارتباطاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإن أي خطوة جادة لحفظ الأمن في الخليج من قبل السعودية لابد أن تكون على وفق ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية، إن حديثها عن ترك أمن الخليج لدولة هو مخالف لحقيقة وجود القواعد والتسهيلات الأمريكية في أراضيها.

---

1 - **خلدون خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٣١- ١٣٢.**

أما موقف دولة الإمارات العربية المتحدة حيال ما يطرح من المملكة العربية السعودية بشكله العام والخاص يخضع إلى قاعدة نظرة الإمارات للمملكة العربية السعودية الذي تلخصه مقولة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يقول فيها ((نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية، هي نظرتنا إلى دول عربية كبرى شقيقة وصديقة والسبب:

أولاً: إنها الدولة الوحيدة الأقرب إلينا.

ثانياً: لأنها الدولة التي عاصرت أسلافنا وأسلاف أسلافنا منذ القدم.

ثالثاً: لأننا أخوة عرب جميعاً تربطنا أواصر متينة من العروبة والدم والإسلام. نحن متفاهمون ومتقاربون، بحكم الروابط العميقة التي تربطنا معاً، وهي روابط لا يستهان بها، ولذا فإن نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية هي نظرة الأخ إلى أخيه الأكبر[1]. وهذا الوصف الذي يصرح به رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة له مدلولاته السياسية على مستوى التفاهم على القضايا الإستراتيجية والإقليمية بين البلدين ويمكن عده موقفا غير رافض للمشاريع السعودية المطروحة.

ثالثاً: المفهوم العماني للأمن في الخليج العربي

تتميز سلطنة عمان عن غيرها من أقطار الخليج العربي بكثرة المشاريع الأمنية التي طرحتها في المؤتمرات وأجهزة الاعلام المختلفة.

ففي مؤتمر مسقط الأول المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧٦ طرحت مشروعاً أمنياً يدعو إلى قيام تحالف إقليمي دفاعي إذ ورد ذلك في الفقرة الثالثة من المشروع[2]، وقد طرحت عمان مشروعاً ثانياً في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٧

1 - شمس الدين الضعيفي، ومحمد خليل السكسك، المصدر السابق، ص ٥٧ .

2 - السيد زهرة، إستراتيجية القوانين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٩، ١٩٨٢، ص ١١٠.

طالبت بموجبه مطالبة واضحة إقامة معاهدة دفاعية تشترك فيها إيران[1]. وفي أوائل عام ١٩٧٩ طرحت عمان مشروعاً ثالثاً حمل اسم المشروع التقني العماني للأمن في الخليج العربي الذي يدعو إلى حلف دفاعي مشترك تشارك فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية لتحسين تدابير الأمن، ويتم بموجب هذا المشروع إنفاق (١٠٠) مليون دولار من أقطار الخليج لتغطية نفقات شراء معدات عسكرية وقوارب خفر السواحل وطائرات استطاع ومعدات إلكترونية توضع على ساحلي مضيق هرمز[2]. وعليه فأن المشروع العماني لأمن الخليج العربي يهدف لجعل أمن الخليج العربي قضية عسكرية وجزء من الصراع الدولي بين الشرق والغرب. وعليه كان موقف الإمارات العربية المتحدة من هذه المشاريع الثلاثة بالرفض لما لعبه العراق في حينه من دور بارز في إخفاق هذه المشاريع. ولأن إيران طوال المدة التي سبقتها، كانت في طليعة الدول اندفاعاً نحو عقد معاهدة جماعية للأمن ، فقد تركزت جهودها على اللقاءات الثنائية مع الأقطار الصغيرة في الخليج للتوجه بمفردها للقيام بدور فعال في المنطقة فقد قام الشيخ زايد بن سلطان بزيارة لإيران في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٧ وأكد البيان المشترك دعم الأمن في المنطقة وإبعادها عن الصراعات الدولية وعد المحيط الهندي منطقة سلام[3].

وقد أشارت صحيفة القبس الكويتية بأن سلطان عمان اقترح خطة لأمن خليجية تدعو لأنفاق مائة مليون دولار، تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأوروبا الغربية لتحسين الاحتياطات الأمنية في الخليج

---

1 - مؤيد حمود المشهداني، الإستراتيجية الاستعمارية في الخليج العربي وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ١٩٨٩، ص١٣٩.

2 - محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٦٧ .

3- برزان التكريتي، المصدر السابق، ص ٨٣ .

العربـي الـتي تـزود الغـرب بـأكثر مـن ٦٠٪ مـن الإمـدادات النفطيـة، وتـشير الصحيفة بأن دبلوماسيين من دولة الإمارات العربية المتحدة أكدوا أن الخطة العمانيـة تـدعو للحـصول علـى زوارق مراقبـة سـاحلية وطـائرات استكـشاف ومعدات مراقبة، توضع على جانبي مضيق هرمز وعند مـدخل الخلـيج العربـي كمـا تـدعو الخطـة إلى تكليـف خـبراء أمـريكيين وبريطـانيين وأوربـيين لإدارتهـا وقـد تـسهم دول الخلـيج العربـي بإرسـال جنـود إلى مراكـز المراقبـة ليتحركـوا علـى وجـه السرعة عنـد ظهـور أول إشـارة خطـر تهـدد الملاحـة في الخليج العربي.

وقد أكـد الدبلوماسيون الإماراتيون أن دول: العراق والكويت والبحـرين وكـذلك إيـران ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، رفـضوا الخطـة العمانيـة، وأشاروا إلى أن العراق قد طرح خطة مضادة للخطة العمانيـة أيضاً، وتتلخص فيما يأتي:

١. تتفاوض الدول العربية في الخليج العربي على عقد ميثاق للأمن الجماعي يلحق باتفاقية الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية.

٢. وفي حالة الرفض فأن العراق مستعد لإبرام اتفاقية دفاع ثنائية مع أية دولة عربية.

٣. تشكيل قيادة عسكرية مشتركة تتولى قيادة قوة لأمن الخليج العربي ذات وضع مستقل وميزانية منفصلة تساهم بها الدول المشتركة، استناداً إلى مواردها المالية.

وقد أكـد الدبلوماسـيون الإمـاراتيون أن تلـك الخطـة قـدمها وزيـر الـدفاع العراقي أثناء زياراته للكويت والسعودية والبحـرين ودولـة الإمـارات العربيـة، وقد أبدى قادة تلك الدول ارتياحهم للخطة العراقية[1].

---

1 - **صحيفة القبس الكويتية، العدد ٣٧٨٤ في ١٩٧٩/١١/٦.**

رابعاً : مفهوم العراق للأمن في الخليج العربي :

يشكل العراق القوة العربية الرئيسة في المنطقة آنذاك من خلال الحجم الديموغرافي والموقع الجغرافي، والتطور على الصعيد الاقتصادي واستقرار النظام السياسي، كل هذه المعطيات تعطي العراق بعداً في تحمل الثقل الأساسي في موضوع أمن الخليج العربي بالمشاركة مع الأقطار العربية الأخرى وليس على أساس ما يروجه الإعلام الغربي بأن سياسة العراق تدعو إلى الهيمنة على المنطقة[1]. ومن هذا المنطلق كان العراق السباق في صياغة الرؤية العملية لتحقيق الأمن في المنطقة. وتجسد ذلك من خلال رفضه لكل المشاريع الداعية إلى إقامة الأحلاف العسكرية وبدعوته لحرية الملاحة في الخليج العربي وتعزيز التعاون بين أقطار المنطقة، وقد أكدت سياسة العراق الخارجية المحاور الآتية : في التعامل مع مسألة أمن الخليج العربي[2].

١. رفض صيغ الأحلاف العسكرية الإقليمية وإبعاد المنطقة عن التداخلات الخارجية.

٢. تأمين حرية الملاحة في الخليج العربي وفق القواعد المتعارف عليها. والقائمة على أساس التكافؤ في المسؤولية بين الدول المطلة على الخليج العربي.

لقد أكد العراق هذه الرؤية من خلال اقتراحاته لصيانة الأمن في المنطقة التي وردت على لسان الرئيس العراقي السابق صدام حسين بقوله ((نحن دول الخليج المتشاطئة، بإرادتنا الذاتية نعلن بأن منطقة مضيق هرمز وعموم الخليج هي منطقة سلام. فيما يتعلق بخطوط مواصلاتنا جميعاً في السلم والحرب، ومن الضروري أن لا يتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات، وإذا

1- **محمود سالم السامرائي، استقلالية السياسة الخارجية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص١٨٩.**

2 - **صحيفة الثورة العراقية، العدد/٤٣٨٨ في ١٩٧٩/١١/٢٣، ص٣.**

ما تعرضت خطوط المواصلات إلى ما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ سواء من دولة خليجية أم من دولة خارجية ، فإن الدول الباقية بالتضامن أن تتداعى لبحث وسائل رفع هذا الضرر))[1].

وتأسيساً على ما تقدم فأن الرؤية العراقية للأمن في الخليج العربي قائمة على المبادئ الآتية[2]:

١. استبعاد صيغ الأحلاف والتكتلات الاقليمية السياسية والعسكرية.

٢. تأكيد مبدأ حرية الملاحة والتكافل الجماعي الإقليمي لحماية المضايق الدولة.

٣. العمل على توطيد الصلات والروابط الاقتصادية والثقافية بين أقطار المنطقة.

وشعوراً من العراق بمسؤوليته القومية وتحسباً للمخاطر الدولية والإقليمية التي تهدد الأمن القومي العربي والأمن في الخليج العربي، فقد أصدر الرئيس الأسبق صدام حسين الإعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠[3] الذي

1- صدام حسين، مقتطفات من نظرية العمل البعثية، إعداد حسن طوالبة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ٤٢١ .

2 - نصير.

3 - مبادئ الإعلان القومي الذي يتكون من بنود أساسية هي:

١- رفض وجود الجيوش والقواعد العسكرية وأية قوات أجنبية وتحت أي ذريعة أو غطاء ولأي سبب من الأسباب وعزل أي نظام لا يلتزم بهذا المبدأ ومقاطعته سياسياً واقتصادياً ومقاومة سياسته بكل الوسائل المتاحة.

٢- يطبق البند الوارد في البند أعلاه على العلاقات ضمن الأمة العربية وعلاقات أقطاره العربية مع الأمم والدول المجاورة للوطن العربي، فلا يجوز اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في المنازعات مع الدول إلا في حالة الدفاع عن السيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات التي تمس أمن الأقطار العربية ومصالحها الجوهرية.

٣- تضامن الأقطار العربية جميعاً ضد أي عدوان أو انتهاك يقوم به أي طرف أجنبي للسيادة الإقليمية لأي قطر عربي أو دخوله في حرب فعلية وقيام هذه الأقطار بالتصدي المشترك لذلك العدوان أو الانتهاك وإحباطه بكل الوسائل والطرق بما في ذلك العمل العسكري وإجراءات المقاطعة الجماعية السياسية ولاقتصادية وفي جميع الميادين الأخرى التي تقتضيها الضرورة والمصلحة القومية.

٤- تأكيد إلتزام الأقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية في ما يتعلق باستخدام المياه والأجواء الإقليمية من أية دولة ليست في حالة حرب مع أي قطر من الأقطار العربية.

٥- ابتعاد الأقطار العربية عن دائرة الصراعات أو الحروب الدولية والتزامها الحياد التام وعدم الانحياز إزاء أي طرف من أطراف الصراع أو الحرب ما لم ينتهك أحد أطراف الصراع أو الحرب السيادة الإقليمية العربية والحقوق الثابتة للأقطار العربية التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية وامتناع الأقطار العربية عن اشتراك قواتها العسكرية كلياً أو جزئياً في الحروب والمنازعات العسكرية في المنطقة وخارجها نيابة عن أية دولة أو جهة أجنبية.

٦- إلتزام الأقطار العربية بإقامة علاقات اقتصادية متطورة فيما بينها بما يوفر ويعزز الأرضية المشتركة للبناء الاقتصادي العربي المتطور والوحدة العربية وتحرص الأقطار العربية على الابتعاد عن أي تصرف يمكن أن يلحق الأذى بهذه العلاقات أو يعطل استمرارها وتطورها بغض النظر عن تباين الأنظمة العربية والخلافات السياسة الهامشية التي تحدث بينها ما دامت أطراف العلاقات ملتزمة بمبادئ هذا الإعلان. وتلتزم الأقطار العربية بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصاديا بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوة الأجنبية بما يمس استقلالها و إرادتها القومية.

٧- إن العراق إذ يضع مبادئ هذا الإعلان يؤكد استعداده للالتزام به تجاه كل قطر عربي وأي طرف يلتزم به وهو مستعد لمناقشته مع الأشقاء العرب وسماع ملاحظاتهم حوله بما يقوي من فعاليته ويعمق مبادئه كما يؤكد العراق، أن الإعلان لا يشكل بديلاً عن الجامعة العربية وعن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة بين دول الجامعة بل يعتبره تعزيزاً للميثاق والمعاهدة وتطوير لهما بما يتناسب مع الظروف الدولية المستجدة والمخاطر التي تهدد الأمة العربية والمسؤوليات القومية التي تترتب عليها في الظروف الحالية وفي المستقبل.

٨- تحريم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة من قبل أي دولة عربية ضد أي دولة عربية أخرى ورفض النزاعات بالطرق السلمية.

المرحلة ويندرج في ضمن إطار تنظيم العلاقات بين الأقطار العربية. لأجل إدراك كيفية مواجهة التحديات الأمنية[1].

ترمي السياسة الخارجية العراقية في سياستها الأمنية في المنطقة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. أنَّ العراق لا ينظر إلى أمن الخليج العربي نظرة منفصلة عن الأمن القومي العربي ويؤيد كل صيغة إقليمية تؤكد الهوية القومية للخليج العربي ويرفض كل الصيغ الإقليمية والدولية التي تدعو إلى اقامة الأحلاف في المنطقة.

٢. تضامن الأقطار العربية ضد الأخطار المحدقة بالمنطقة.

٣. حماية حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز وفقاً للقواعد المتعارف عليها.

٤. حماية عروبة الخليج العربي ودعم استغلال أقطاره عن طريق تقوية القدرات الدفاعية وتوطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دول المنطقة.

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا أن هذه السياسة قد أثارت مخاوف الدوائر الغربية، مما جعلها تخطط لإنهاء دور العراق في المنطقة عن طريق تورطه بمشاكل مع دول الجوار قادت بالتالي إلى إضعاف قدراته الذاتية، وإنهائها وهذا بالإضافة إلى السياسة الفردية للرئيس الأسبق قد أعانت تلك الدوائر على تحقيق أهدافها في المنطقة.

وقد أرسل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات في ٢٦ شباط ١٩٨٠ برقية إلى الرئيس العراقي صدام حسين، أعلن فيها تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة للإعلان الذي أعلنه الرئيس العراقي في ٨ شباط ١٩٨٠ حول تنظيم العلاقات بين الأقطار العربية، وقد أكد الشيخ زايد في

---

1 - **وللمزيد من التفاصيل ينظر، محمد عبد الحميد حسون، إستراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٤٦.**

برقيته أن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد من واقع إيمانها الكامل بوحدة المصير المشترك تأييدها للإعلان القومي للرئيس صدام حسين الذي جاء في ظروف تتطلب التكاتف والحذر واليقظة[1].

كما زار العراق وزير النفط والثروة المعدنية الإماراتي مانع سعيد العتيبة في ٢٥ شباط ١٩٨٠ للمشاركة في الندوة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي التي تعقد في بغداد، ألقى محاضرة حول موضوع (دور النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي) وقد أثنى في محاضرته على دور العراق في تنسيق التعاون النفطي بين أقطار الخليج العربي، وأكد موافقة بلاده على مشروع العراق المطالب بتشكيل قوة عربية موحدة للدفاع عن الخليج العربي ومضيق هرمز[2].

خامساً: مفهوم الأقطار العربية الخليجية الأخرى للأمن في الخليج العربي:

إن الأقطار العربية الأخرى تجمعها رؤية محددة قائمة على التنسيق مع السعودية ومتأثرة بواقع العلاقات الإقليمية وتوازناتها وضغوطها، هذا فضلا عن أن تحركات هذه الأقطار وسياساتها الأمنية في المنطقة تخضع لتهديدات أمنية كثيرة، بسبب صغر حجمها وضعفها العسكري[3].

ومن هذه التهديدات احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ ومحاولة إيران ضم البحرين.

---

1 - صحيفة الثورة بغداد، العدد ٣٥٣٠ في ١٩٨٠/٢/٢٧.

2 - صحيفة الثورة، العدد ٣٥٦٩، في ١٩٨٠/٢/٢٦.

3 - خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٥، ص ١١٣.

إن رؤية الكويت للأمن في الخليج العربي قائمة على أساس التنسيق مع السعودية ورفض إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة وتدعو إلى التعاون والتنسيق الأمني بين أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي[1].

كما أنها تعمل على المحافظة على الوضع الحالي وبقاء الأنظمة السياسية المحافظة بصيغتها القائمة[2].

وهي بذلك لا تريد تفوقاً لأي من القوى الإقليمية على حساب الأخرى لأنها محاطة بدول كبيرة مثل العراق والسعودية وإيران التي لا تتوازن معها في مجال القدرات العسكرية[3].

أما قطر فإنها تميل إلى السير وراء السعودية في التعويض عن ضعفها في المجال العسكري. كما تركز على مسألة التعاون الاقتصادي بدعوتها إلى إقامة سوق خليجية مشتركة[4].

كذلك نرى أن البحرين تواجه ضغوطاً أمنية أكثر من غيرها أهمها سلسلة التهديدات الإيرانية لها والمطالبة بضمها ، فضلاً عن أنها إمارة ذات إمكانات اقتصادية محدودة وتعتمد على المساعدات السعودية ، إذ بلغت نسبة هذه المساعدات ٢٥٪ من عوائدها فضلاً عن المساعدات العسكرية[5]. ولذلك

---

1 - حديث صحفي مع وزير داخلية الكويت، صحيفة السياسة الكويتية ، في ٣/ ٣/ ١٩٨٦ .

2 - فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٢، ص ٦٨ .

3 - حسين آغا وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧ .

4 - الجبهة الشعبية لتحرير البحرين، الصراع على الخليج العربي دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الأمن الخليجي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

5 - إن السعودية تسدد قيمة (١٠) طائرات هليوكوبتر تابعة للجيش البحريني وتقوم بتمويل الطريق الذي يربطها بالبحرين والذي تبلغ تكاليفه مليار دولار، ينظر فاليري يورك، المصدر السابق، ص ٥١- ٥٢ .

فإن رؤية البحرين للأمن في الخليج العربي تنطلق من هذه الحقائق لتفرض على البحرين التنسيق مع السعودية ومع الولايات المتحدة الأمريكية للتعويض عن ضعفها ولحماية نفسها من التهديدات الإيرانية. فإنها قد أعطت تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة الجفير مقابل الحصول على(٢٠) مليون دولار سنوياً[1].

والجدير بالذكر إن مفهوم البحرين المعلن يدعو إلى إقامة حلف دفاعي عربي للدفاع الذاتي عن المنطقة بدلا من الأحلاف العسكرية[2].

أما الإمارات العربية المتحدة فأن مفهومها للأمن في الخليج العربي ينطلق من رؤية الشيخ زايد بن سلطان إذ قال: (مفهومنا للأمن في الخليج العربي هو ترك دول الخليج لتعيش بأمن واستقرار دون الاستعانة بقوى خارجية ودون تدخل القوى الكبرى.. وأن أمن الخليج مسؤولية دول هذه المنطقة وشعوبها)[3].

وفي ضوء ما تقدم فإن أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي تقترب في سياساتها الموالية للغرب في المنطقة، لذلك هناك عدم ترابط بين تصريحات المسؤولين في أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي حول الأمن في الخليج العربي وبين سياسة هذه الأقطار الفعلية تجاه أمن الخليج العربي، فعلى الرغم من تأكيد هذه الأقطار أن مسؤولية أمن الخليج تقع على عاتق دوله فإنها ترفض وجود القواعد العسكرية الأجنبية وترفض الأحلاف العسكرية، إلا أنها في حقيقة الأمر تعمل على ربط أمن الخليج العربي بالمصالح الغربية في المنطقة وتعمل على بقاء القواعد والقوات الأجنبية فيه وتقدم له التسهيلات الكافية.

---

1 - خليل الياس مراد ، المصدر السابق، ص١١٣ .

2 - حيث للشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أمير دولة البحرين، القبس الكويتية في ١٩٨٨/٣/١٠.

3 - ابكر مصباح تنيرة، المصدر السابق، ص ٩٠ .

واستناداً إلى ما جاء من إيضاح بشأن حجم دولة الإمارات العربية المتحدة التي نوهنا عنه في مقدمة هذا الفصل نرى أن موقف دولة الإمارات انعكس من خلال المشاكل الداخلية التي تعاني منها ومن أهمها الخلافات الموجودة بين الإمارات السبعة نفسها أو بينها وبين سلطنة عمان أو مع إيران بشأن احتلال الجزر العربية (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)، فضلاً عن أن الهجرة الأجنبية الواسعة في هذه الإمارات خلقت قلقاً جديداً لأمنها وعروبتها وقد جعلت هذه الأوضاع من مفهوم الأمن صيغة غامضة يختلف عليها الأمراء السبعة ، بحسب أحوالهم الخاصة وعلاقاتهم بهذه الدولة أو تلك.

ويعبر الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان عن موقف دولته من أمن الخليج بالقول: ((إننا ننبذ سياسة الأحلاف العسكرية العالم يشهد الآن بداية عهد جديد لتعاون الشعوب. أن أهم ما يجب أن نحرص عليه هو تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والإحترام المتبادل وأن فهمنا للأمن هو تآزر الأمة العربية وتضامن بعضها مع بعض فإذا تحقق هذا التآزر أدى إلى استقرار المنطقة))[1].

1 - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨ ، ١٩٧٦ ، ص ٦٨ .

المبحث الثاني:

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي

أولاً : أمن منطقة الخليج العربي في ظل السياسة الأمريكية

بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة في عام ١٩٧١ لم تختلف إستراتيجية الاختراق والتقويم الأمريكية عن سابقتها البريطانية، بل جاءت تطويراً لها. فقد شكل العامل النفطي ومنذ البداية جوهر الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة قد ربطت بين أمن الثروة النفطية الخليجية والأمن القومي الأمريكي[1].

ويمكن بيان الأهمية في رأي الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي وكما يلي:

الأهمية الجيوسياسية:

انطلق الفكر الإستراتيجي الأمريكي تجاه الخليج العربي أبان الحرب الباردة بوصفه جناحاً جنوبياً للحزم الشمالي الذي أقامه الغرب ولتطويق الاتحاد السوفييتي. وقبل أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ كان ينظر إلى هذا البعد بأنه بعد متقدم في أهميته على البعد النفطي للخليج العربي، وقد عد بعض الإستراتيجيين أن المواجهة بالوساطة التي دارت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في إيران فضلاً عن تركيا واليونان كانت سبباً رئيساً في نشوب الحرب الباردة بينهما[2].

---

1 - عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨ .

2 - bruce robert kuniholm :the origins of the cold war in the near – east: great power conflict and diplomacy in lran . turkey and gresee (princeton.n.j :princeton university press,1980).

ويرى الباحث الأمريكي تاكر (Robert Tueker) أن القضية الأساسية في علاقة الغرب بدول الخليج لا تكمن في حصوله على النفط فهو سيحصل في الأحوال كافة على حصته الحالية من نفط الخليج أو ما يقارب هذه الحصة، بغض النظر عن طبيعة من يتحكم في الخليج، أن المسألة الأساسية في رأيه تكمن في موقع الخليج في صراع القوتين العظميين، ومحاولة استعمال كل منهما له في سعيها لتحسين مواقعها إزاء الأخرى (أن نفط الخليج لن يبقى بعد اليوم خارج هيمنة القوى العظمى وتماماً كما لم تستطع أوروبا سنة ١٩٤٥ البقاء خارج إطار المظلة الأمريكية أو السوفييتية، إن الخليج هو اليوم كأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، محور الصراع الأمريكي السوفييتي)[1].

وتقترب غيل ماير (Goil Meyer) من هذه الفكرة بالتأكيد أن صراع الشرق ـ والغرب ساهم أساسياً في التكوين السياسي للمنطقة[2].

كذلك فإن تركيز النظر على الخليج من زاوية الصراع الإستراتيجي بين الشرق والغرب لم يصرف النظر عن البعد الآخر في أهميته الجيوسياسية، وهو البعد الملاحي، فمضيق هرمز لا يعد طريق النفط الدولي الرئيس فحسب، بل هو كذلك نقطة الاختناق، الذي يملي على الولايات المتحدة كثيراً من التحديات، كما يقول الأميرال زوموالت (Zumwalt): "النفط المصدر من الخليج يجب أن يمر عبر مضيق هرمز، الخليج ضحل والمضيق ضيق، إذا أضيف إليه عمق غاطس ناقلات النفط فأنه يعني أن مناورات الناقلات محدودة، والممرات سهلة التلغيم والإعاقة من خلال إغراق بضع ناقلات عملاقة في الممرات، مما

1- robert w. tucker. american power and the persian gulf. commentry . vol 70 (november 1980) no5 . pp. 25-41 .
2- goil meyer: egypt and the united states: the formative years (london. associated university) press, 1980.

يعني إيقاف نقل النفط من الخليج العربي لمدة طويلة[1].

بيد أن نظرة ضيقة سادت في وقت من الأوقات بين بعض قادة البحرية الأمريكية، ومفادها أنَّ المرور عبر مضيق هرمز لم يعد شأناً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية. يقول روبرت اوزغود (Robrtt Osgood) أن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية في حرية الملاحة لغواصاتها العاملة بالطاقة النووية التي تحمل صواريخ بولاريس التي تعبر محيطات العالم والمضائق الدولية بما فيها مضيق هرمز، ولكن على الرغم من ذلك فأن المرور عبر مضيق هرمز ربما لا يكون ضرورياً منذ إخراج غواصات بولاريس (A-1) و(A2) من الخدمة لصالح بولاريس (A3) ذات المدى(٢٨٨٠) ميلاً[2].

وبالطبع فإن الفكر الإستراتيجي الأمريكي، بصفة عامة، لم ينظر لأهمية مضيق هرمز من خلال مرور غواصات إستراتيجية فيه.

الأهمية الاقتصادية :

بطبيعة الحال، لا تنفصل الأهمية الاقتصادية للخليج العربي عن أهميته الجيوسياسية والجيوستراتيجية، إذ يدعم كل منهما الآخر، ولم تخلو مسارات الفكر الإستراتيجي الأمريكي من التأكيد أن أحد المخاطر المحدقة بالخليج العربي إبان الحرب الباردة كانت تنبع من احتمال تحول الاتحاد السوفييتي إلى دولة مستوردة للنفط، وإزاء ذلك الاحتمال طرح الإستراتيجيون الأمريكيون التساؤل الآتي حول سلوك موسكو تجاه بلدان الخليج حينئذ أيصبح الاتحاد السوفييتي عامل استقرار وتهدئة للأوضاع في

1- for the texts of Admiral elmo zunwalts statement . see oil and gas imports issues, hearings before the committe on interior and insulor affairs . united states senate 93rd congress, ist session, u. s. government printing offiee .washington. d.c. 1973 . pp . 764-765 .

2- see robert e.osgood. “u.s.security interests and the ean of the sea” in ryan e.amachar and richard james sweeney, the law of the sea: u.s.interests and alternatives. american enterprise institute for public policy research . washington d.c.1976.pp.11-35 .

منطقة الخليج حرصاً على ضمان استمرار وارداته من النفط الخليجي أسوة بالدول الغربية. أم أنه سيلجأ لتعكير صفوة الأمن والإستقرار في المنطقة؟

عبر التحركات العسكرية الاستعراضية ودعم الحركات والقوى الراديكالية من أجل احتكار الصادرات النفطية لبلدان الخليج وحرمان الدول الغربية منها وفي الإجابة عن هذا السؤال رجح بعض الإستراتيجيين الأمريكيين أن يلجأ السوفييت إلى الخيار الثاني الأمر الذي يفرض في رأيهم على الولايات المتحدة وحلفائها أنَّ تعمل على الفور لمنع الاتحاد السوفييتي من السيطرة على الخليج أو التهديد بقطع واردات العالم الغربي من نفط المنطقة بأي شكل من الأشكال[1].

أن الصدمة النفطية عام ١٩٧٤ رجحت في الفكر الستراتيجي الأمريكي أهمية الخليج كخزان عملاق للنفط على أهميته كجناح جنوبي للحزام الشمالي المطوق للاتحاد السوفييتي، على الرغم من استمرار الأهمية الأخيرة طوال مدة الحرب الباردة. فالنفط كما يقول جيمس نويز (James Noyes) يظل الأساس لمصلحة الولايات المتحدة، وسوف يستمر النفط إليه كمصدر حيوي للقوة الإستراتيجية[2].

ويشدد انتوني كوردسمن (Anthony cordesman) على العلاقة بين نفط الخليج العربي والأمن القومي الأمريكي ويقول: "بينما للولايات المتحدة مصالح أخرى في منطقة الشرق الأدنى، إلا أن هدفها الأول هو تأمين صادرات واحتياطات النفط من دول الخليج"[3].

1- united states(u.s) central intelligence agency (c.i.a). international energy situation (u.s:development analysis center, office of economic research, 1978).
2- James h.noyes, the clouded lens, persian gulf security and u.s.policy,2nd ed (california, stanford: hoover institution press. 1982).
3- Anthony h.cordesman. the gulf and the search for strategic stability: sandi srabia, the military balance. In the gulf, and trends in the arab israeli military balance (colorado boulder: westview press, 1984)>

ويـأتي تـشارلز ماكدونالـد (Charles Mecdonald) غـير مختلـف عـن تأكيدات نـويز وكـوردسمن، ويـرى "أن الولايات المتحدة الأمريكيـة والقـوة الصناعية الغربية الأخرى، وقد أصبحت معتمدة على مصادر الطاقة بالخليج على الأقل في الزمن القريب تواجه احتمالات قطع نفط الخليج وهـذا القطع سوف يؤدي إلى كارثة اقتصادية للغرب وتفتيت للتحالف الغربي" [1].

وتؤكـد كلوديـا رايـت (Claudia wright) أنـه يقـع في مقدمـة ثوابـت الـسياسة الأمريكيـة حمايـة وصـول نفـط الخلـيج العربـي إلى الاقتـصاد الأمريكـي واقتـصاديات العـالم الغربـي، علـى أسـاس أضـخم كميـة وأقـل سعر، وتجنب عوائق التزويد أو أية هـزات في الأسعار، وممـا يـرتبط بوصـول النفط قضية إعادة الضخ البترودولار، والهدف هنا ـ تضيف رايت ـ هو إعـادة دورة النقـد الـذي يـدفع ثمنـا لمـصدري الـنفط إلى مـستوردات مـن الـسلع والخدمات الأمريكية، واستثمارات في ممتلكات أمريكية وسندات لودائـع في مؤسسات مالية أمريكية، وإذا أحسنت إدارة ذلك، فـأن إعـادة لـضخ هـذه لا يقصد بها حماية قيمة الدولار النسبية ومنع التضخم والحفاظ على دورة الدولار في الاحتياطي الدولي[2].

وجـاء في دراسـة نـشرها الكـونغرس عـام ١٩٧٠: (إن نقـصاً مقـداره ٩ ملايـين برميـل يوميـاً مـن صـادرات نفـط الخلـيج العربـي أي مـا يعـادل خـسارة الإنتـاج الـسعودي تقريبـاً) لـسنة واحـدة ـ علـى افـتراض أن مـصادر التـصدير الأخـرى ستبقـى مستمراً ـ سيسبب نقص النـاتج القـومي بمعـدل ٧٪ للولايـات المتحدة و٩٪ بالنسبة إلى دول أوروبا الغربية و١٠٪ بالنسبة إلى اليابان[3].

---

1 - charles g.macdonald:"u.s.policy and gulf security:"in robert g.darius. john w.amos. and ralph h.magnus. eds., gulf security into the 1980: perrrptual and strategic dimensions, (california stanford: hooverlnstitution press. 1982).

2- Claudia wrigt: journal of palestine studies(43) vol.xl.no3.(spring 1982)pp.3-36.

3- U.s.congress house, committee on forign affairs."u.s.secuity interests in the persion gulf: report of a staff studdy mission to the middle east and horn of a firca. October 21 november 13, 1980(washington, dc: u.s.government printing office. 1981).

ويعترف جون ليختباو (John lichibtau) أن للسعودية الدور الأساسي في تغطية أي عجز محتمل في إنتاج النفط. وهو لذلك يرى أن السعودية هي التي تملك مفتاح الإنتاج وتحديد سقفه في الأوبك فترفعه أو تخفضه متى شاءت. وأن السعودية هي التي تتحكم من ثم بمستقبل العالم نفطياً[1].

ويتناول روبرت ليبر (Robert Lieper) أزمة الطاقة من زاوية تأثيرها في التحالف الغربي، فيؤكد ليبر أن الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٣ – ١٩٧٤) بينت بوضوح أن هذا التحالف معرض في أي لحظة للكثير من المخاطر. فلقد انقسمت الدول الغربية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول المتضرر من الخطر مباشرة مثل هولندا وألمانيا، وقد بذل كل ما في وسعه من أجل سياسة ضغط أوربية مشتركة ومنسقة ضد الدول المصدرة للنفط. و**القسم الثاني** يضم بريطانيا وفرنسا. وهو قسم لم يتضرر من الخطر. ولذلك لم يشترك في الدعوة لسياسة أوروبية مشتركة لمواجهة الخطر.

أما **القسم الثالث** وتتصدره الولايات المتحدة، فقد دعى جميع الدول المستهلكة للنفط في العالم أن تتخذ موقفاً موحداً إزاء الأزمة. ويرى ليبر أن الصدمة النفطية الثانية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) عززت الانقسام والتبعثر في التحالف الغربي[2].

نمط التهديدات والأخطار المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية:

إذا كانت النخبة الإستراتيجية قد أجمعت على طبيعة المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الخليج العربي، فإنها لم تجمع في المقابل على تشخيص

1- John lihtblau, oil in the u.s.energy perspective:a forecast to 1990 (international trade commission i.t.c,petroleum indusstry research foundtion p.i.r.f.1980)p.17: william b.qoandt, saudi arabia in the 1980 s: foreign policy security and oil (washington. D.c:brookings institution, 1981).

2- Robert lieper. X.,in : daniel yergin and martin hillenbraud. Eds. Global insecurity: a strategy for energy and economic renewal (n.p.): penguin.1983.

موحد لطبيعة الأخطار والتهديدات التي تواجه هذه المصالح ففي مؤتمر (وليامسبوغ) السنوي الثامن الذي عقده مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون عام ١٩٨١ وكان محور المؤتمر موضوع بعنوان (الجغرافية السياسية والإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي)، وتحدث فيه عدد من الخبراء والإستراتيجيين الأمريكيين، وقد اتفق المتحدثون على القول بأن هناك أخطاراً وتهديدات حقيقية تواجه مصالح الولايات المتحدة في الخليج وهي بيد أنهم اختلفوا حول طبيعة مصدر تلك الأخطار والتهديدات وانقسم الخبراء في هذا الصدد إلى فئتين رئيستين : الفئة الأولى ترى أن مصدر التهديد يتمثل في أعمال تخريبية (محلية) قد تستهدف المنشآت النفطية في الخليج، وهي أعمال تقوم بها حركات راديكالية، أما الفئة الثانية، فترى أن مصدر التهديد يتمثل في غزو سوفييتي محتمل لأبار النفط.

يقول جال بريدغر وهو من أنصار الرأي الأول أن الثروة النفطية الخليجية ليست محمية بالقدر الذي يجنبها عمليات تخريبية محتملة من داخل بلدان الخليج العربي وأن أي جزء من أجزاء البناء النفطي لحقول النفط والمنشآت النفطية وخطوط أنابيب النفط ومحطات الضخ والمصافي مرشحة لأن تتعرض لتخريب في وقت الأزمات.

أما جيمس شيلدسنفر وهو من أنصار الرأي الثاني فيقول: إنه مهما بلغت اقتصاديات الاتحاد السوفييتي من السوء فأن الإقتصاد السوفييتي سيشهد حالة من الانتعاش إذا ما فرض السوفييت سيطرتهم على نفط الخليج بينما سيستمر الغرب في دفع (٣٥) دولاراً أو أكثر للبرميل الواحد من النفط.

ويؤكد وليام هيلاند رأي شيلدسنفر ويقول: إن الهجوم الجيوسياسي الذي شنه السوفييت في السنوات الأخيرة والذي شمل التدخل في أنغولا وزائير والتدخل بالقوات الكوبية في أثيوبيا ضد الصومال، والانقلاب الموالي

للسوفييت في أفغانستان ثم التدخل العسكري الذي تلاه هناك، وتسليح اليمن الجنوبي، كلها تؤكد صحة توقعات غزو سوفييتي عسكري محتمل للسيطرة على منابع النفط في الخليج[1].

ويرى دانيال يرغن (Daniel Yergin) وهو من كبار خبراء الطاقة والإستراتيجية في جامعة هارفارد، أن ثلاثة أخطار تتفاعل في منطقة الخليج وتهدد بمواجهات عالمية الطابع، وهي: أولاً وضعية الأمن الداخلي لبلدان الخليج، وثانياً النزاعات الإقليمية المحلية كالنزاع الإيراني العراقي أو السعودي اليمني، وثالثاً ازدياد النفوذ السوفييتي في المنطقة.

ويطالب يرغن الدول الغربية بوضع خطة شاملة للحفاظ على أمن الطاقة ومواجهة (الفراغ) الذي نجم عن سقوط الشاه محمد رضا بهلوي والغزو السوفييتي لأفغانستان الذي أعده خطوة على طريق مخطط سوفيتي واسع للسيطرة على منابع النفط في الخليج[2].

ومن جهته، رأى ايان سمارت (Ian Smart) أن وجود النفط في البلدان الضعيفة عسكرياً والمضطربة اجتماعياً كبلدان الخليج العربي يعرض السلام العالمي للكثير من المخاطر حينما تضع في الاعتبار اعتماد الاقتصاديات العالمية على النفط[3].

وتشير كلوديا رايت، من جهتها إلى أن ثمة عدد من التهديدات غير العسكرية يمكن أن تكون أكثر خطراً وأقرب احتمالاً على الولايات المتحدة من هجوم سوفييتي إلى حقول النفط في الخليج ويدخل في عداد تلك التهديدات: الخطر التام أو الجزئي على شحن النفط وسحب منتجي النفط

1- geopolitics and american strategy in the persian gulf symposium washington. Washington quarterly review,(summer 1981).

2- Daniel yergin and martin hillenbrand, eds.global insecurity: a strategy for enevgy economic renewal p.22.

3- ibid, p.356.

للأموال المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية والاستغناء عن اعتماد الدولار لتحديد أسعار النفط إذ من المنتظر أن تقوم بالتنفيذ أنظمة المنطقة معادية للولايات المتحدة الأمريكية فان هذه الأنظمة ـ تضيف رأيت ـ ينبغي أن تعارض وتعزل وتقسم ويطاح بها في نهاية المطاف وأن الجماعات الثورية التي يمكن أن تقف إلى جانب مثل هذه الإجراءات يجب أن تعرف هويتها في وقت مبكر ويقضى عليها في المهد[1].

ومن جهة أخرى ومنذ وقت مبكر نسبياً كان هناك إدراك أمريكي متزايد في يعض وسائط النخبة الإستراتيجية الأمريكية بوجود نوع من الربط بين استقرار الخليج وحل قضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي[2].

وفي المقابل تبلور أدراك معاكس لدى أوساط الاتجاه المحافظ الجديد (New Conser Yatives) يرى هذا الاتجاه إن النزاع العربي ـ الإسرائيلي ليس له أية انعكاسات على المنطقة الخليجية التي تبقى أساساً (مسرح مواجهة) مع الاتحاد السوفييتي ويستتبع ذلك إن أكثر ما يقال في هذا المجال غير صحيح باعتبار أن إيجاد حل للنزاع يساهم في أحداث مزيد من التقارب بين البلدان الخليجية والولايات المتحدة آو إن غياب الحل يساعد في زعزعة استقرار الخليج.

1- Claudia wright:"buried treasure at chase manhattan", inquiry (san francisco), april7, 1980 .

2- harold saunders, u.s.policy for the east in the 1980. (washington d.c.aei 1981).p.12.

ثانياً : إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني :

عهد كيندي :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مع جهود جون كيندي للرئاسة في عام ١٩٦١ وتولي ماكنمارا مسؤولية وزارة الدفاع تطوير مفهوم الأمن الإقليمي والذي يقوم على القدرة على استخدام القوة المسلحة على نطاق محدد في سبيل تفادي احتمالات الحرب الذرية الكونية.

وقد جاء هذا التغير نتيجة لخبرة الحرب الكورية، التي برهنت للمخططين الإستراتيجيين في البنتاغون أن سبب إستراتيجية الانتقام الذري الشامل لأيزنهاور ودالاس لم تكن الولايات المتحدة مستعدة بقوات تقليدية وتكتيكية أو مناسبة للبيئة الآسيوية لحسم الصراع لصالحها.

وقد رسم كيندي المعالم الأولية لهذا المفهوم في رسالة خاصة للكونغرس الأمريكي في ٢٥ مارس ١٩٦١ إذ أكد ضرورة تنمية القوات المسلحة الأمريكية في المجال التقليدي لاستخدام القوة وعلى تنمية الكفاءات الخاصة واللغات المطلوبة من جانب أفراد القوات المسلحة الأمريكية للتعامل بكفاءة مع الشعوب في المناطق المختلفة في العالم وعلى تطوير قوة للتدخل السريع. وقد آتى هذا التحول نحو الفهم الإقليمي للسلام في ضوء التغير في فلسفة المساعدات العسكرية من حيث أصبحت موجهة المقابلة ورد التحديات المرتبطة بالتخريب والدعاية المضادة والهجوم الاقتصادي بدلاً من أن تظل محصورة فقط في إطار التهديد العسكري المباشر للحلفاء[1].

1 - w.h.draper, “composite report of the presidents committee to study the united states military assistance (17 august 1959). Vol .l.p 145 .

وقد شكل عام ١٩٦٢ أول اختبار فعلي لمفاهيم الأمن الإقليمي التي طرحها كيندي فيما يخص الخليج العربي فقد كانت أوساط الخارجية الامريكية تشعر بقلق بالغ على الأوضاع التي استجدت في السعودية بعد ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ في اليمن التي اعترفت واشنطن بنظامها الجديد في كانون الأول من ذات العام.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١ أرسل كيندي إلى الملك (الأمير آنذاك) فيصل بن عبد العزيز رسالة قدم فيها تأكيداته باهتمام الولايات المتحدة العميق باستقرار السعودية وتأييدها الكامل (الحفاظ على سلامتها الإقليمية) ولاحظ كيندي أن السعودية تحتاج إلى (جو يخلو من التوترات والتحريض من الداخل والخارج) كي تنجح في تحقيق أهدافها[1].

لاحظ كوانت بأن العنصر العسكري في سياسة الرئيس كيندي لتطويق الصراع اليمني قد بدأ تنفيذه بإرسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض في تظاهر لها دلالاتها الواضحة[2].

وعندما وقعت أول هجمات جوية على نجران في تشرين الأول ١٩٦٢ اتخذت الولايات المتحدة خطوات عدة الأولى منها إصدار بيان من وزارة الخارجية يأسف بشدة على هجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران ويعلن أن الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية.

أعلن البيان بأن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة[3]. ثم كانت الخطوة الثانية إذاعة رسالة كيندي إلى الأمير فيصل لتأكيد النية في الدفاع عن السعودية

1- u.s.support for soudi arabia" u.s.department of state foreign policy briefs. Col12.n14(21january 1963).

2- William b.quandt" united states policy in political dynamice in the middle east(new york: american elsevier,1972),pp.532-533.

3 - U.s.reges disengament of forces in yemen conflict"u.s.department of state bulletin.vol.48,n1239(21 january 193).pp.90-91.

أخيراً كانت الخطوة الثالثة تكرار العنصر العسكري في السياسة الأمريكية بإرسال مدمرة أمريكية في زيارة مجاملة إلى ميناء جدة في ١٥ كانون الثاني١٩٦٣ [1].

عهد نيكسون:

في عام ١٩٦٩ طرح (مبدأ نيكسون) خلال خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي في جزيرة غوام ومفاد هذا (المبدأ) هو فك الارتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة. بما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية. ولم يكن (مبدآ نيكسون) يعني بأية حال من الأحوال عودة للعزلة الأمريكية التقليدية[2].

وتمثل التجسيد الخليجي لـ(مبدأ نيكسون) في سياسة الدعامتين (Twinpillars) السعودية وإيران التي قصد منها اطلاع الرياض وطهران بأدوار سياسية وأمنية على المستوى الإقليمي الخليجي تملأ (الفراغ) (PowerVacuum) الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١ وتغني عن الحضور الأمريكي المباشر فيها [3].

عهد كارتر:

وإذا كان الوضع الإستراتيجي في الخليج في مطلع السبعينيات يعد بحسب توم ميلر (T.B.Millar) ـ وضعاً قلقاً ومتفجراً [4]، فإن نهاية السبعينيات

1- Dana schmidt,"the civil war in yemen in david evan luard ed. The international regultion of civil wars(london: thames and hudson 1972. new york university press1972) p.130.

2- عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

3 - عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص٣٥٥.

4 -T.b.millar: the east-west strategic balance.(london george allen and unwin (tel: 1981)).

قد أعطت صورة أكثر تفجراً. وأدى سقوط الشاه إلى سقوط سياسة الدعامتين وكان سقوط هذه السياسة إيذاناً بسقوط مبدأ (الفتتمة) خليجياً واعتماد خيار التدخل العسكري المباشر.

بعد سقوط الشاه قال وزير الدفاع في إدارة الرئيس كارتر هارلد براون : أنه من الواضح أن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط جزء من مصالحنا الحيوية وأنه يسوغ أي عمل يكون ملائماً لتحقيق هذا الهدف (بما في ذلك استخدام القوة)[1]. وفكر وزير الطاقة جيمس شليزنغر في إمكانية وتوافر عمل عسكري أمريكي لحماية المصالح الحيوية في الخليج العربي[2]. وفي أعقاب ذلك أعلن وزير الخارجية سايروس فانس أنه ((ليس هناك شك في أن لنا مصالح حيوية في منطقة الخليج العربي وأننا نعد سلامة أراضي وأمن السعودية أمراً من أمور الاهتمام الجوهري للولايات المتحدة فنحن نتحدث عن الاستقرار في المنطقة التي لا تكتسب أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقط وإنما العلم كله)[3].

وبعد أن اندلع النزاع العسكري بين عدن وصنعاء في أواخر شباط ١٩٧٩. وافق كارترعلى الإسراع بتسليم أسلحة إلى صنعاء ومنح طائرات (أف ـ ١٥) للدفاع عن السعودية وإرسال قوة محمولة إلى المنطقة.

وقد آثار الغزو السوفييتي لأفغانستان عدداً من القضايا والخيارات الخطرة المتعلقة بالشرق الأوسط لاسيما قضايا الأمن والاستقرار في الخليج ومستقبل المصالح الأمريكية فيه، ويبد أن الغزو قد فجر إعادة تقييم للدور الأمريكي في الشؤون الدولية عامة. وطرح الفكر الإستراتيجي الأمريكي مقولة مفادها أن سقوط الشاه في إيران قد كشف أن منابع النفط في الخليج

1- U.s.congress house committee of foreign affairs, saudi arabic and the united ststes, congressional research service report, 97th cong. 1st sess,1981,p.

2- ibid.p.

3- u.s.congress.op.cit.p

ليست حصينة وأكد في الوقت نفسه التفاوض الجيوسياسية لسياسة خفض النفقات الأمريكية التي بدأت مع (مبدأ نيكسون) واستمرت في عهد إداراتي فورد وكارتر.

وقد شكلت التحولات الإستراتيجية الخطرة في الخليج وجنوب غربي آسيا الدافع نحو الانقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس كارتر وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم وهذا ما عبر عنه كارتر في خطابه عن (حالة الاتحاد) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ فيما عرف لاحقاً (مبدأ كارتر) والذي أعلن فيه (إن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعد عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسنصد هذا العدوان بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة)[1].

وهكذا فإن مناخ مطلع الثمانينات قد مهد لدعوات كثيرة للتدخل العسكري في الخليج العربي وفي نموذج لهذه الدعوات نعرض دعوة ادوارد لتواك (Edward Lattuak) وهو من كبار المستشارين العسكريين ومدرس في مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة جورج تاون في واشنطن يقول لتواك أن سابقة الحظر النفطي عام ١٩٧٣ قد تتكرر لسبب أو آخر وأن نتائجه حال تكرره ستكون أكثر خطورة نتيجة لشبكة من العوامل ولهذا يدعو إلى إنزال عسكري أمريكي في الخليج العربي في شريط ساحلي يبدأ بالكويت شمالاً وينتهي في رأس مسندم العمانية جنوباً مروراً بالمنطقة الشرقية الساحلية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية ويرى أن مثل هذا الإنزال يعد خطوة ضرورية ذات طابع وقائي يجب على الإدارة الأمريكية دراستها وتنفيذها ويرى لتواك أن قضية الإنزال العسكرية في الخليج العربي ليست

1- state of the unio address Department of state Bulletin, Vol 80 February 1980. Special Supplement:P.

بحاجة إلى كثير من الإقناع بل هي ضرورة بديهية يمليها المنطق ويقول ((هب أن قوماً يعيشون فوق جزيرة واحدة ويحصلون على غذائهم من بقال واحد على الجزيرة كلها ولسبب ما قرر هذا البقال الامتناع عن فتح البقالة وبيع الأغذية فهل يلام سكان الجزيرة إذا هجموا على البقالة وتزودوا بضرورياتهم بالقوة مقابل الأسعار المتعارف عليها للبضائع ريثما تنتفي الأسباب التي دعت البقال لسلوكه السابق الذكر؟))[1].

وفي مقابل تلك الدعوات رأى إستراتيجيون أمثال كوردسمن وجيمس نويز أن التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج ينطوي على مغامرة غير مسوغة.

يقول كوردسمن أن الأمن الأمريكي يكون في وضع أفضل إذا تم تأكيد العلاقات غير المباشرة في المجال العسكري مع دول الخليج وذلك لأن أي صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الخليج سيكون له أهداف سياسية وليست عسكرية خالصة[2].

وفي مفاضلة بين الوجود الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي والمساهمة أو المساعدة الأمريكية لدول هذه المنطقة كي تكون قادرة بشكل ما على مواجهة أخطار معينة يدافع جيمس نويز عن الخيار الثاني على أساس التكلفة السياسية العالية التي يتطلبها الخيار الأول بل أنه يذهب أبعد من ذلك ويرى أن الوجود السوفييتي الفعلي حول المنطقة أسهم إسهاماً كبيراً في دفع بلدان المنطقة للإحساس بالخطر السوفييتي والتعاون بصورة أكثر جدية مع الولايات المتحدة أي بمعنى آخر أن الوجود العسكري الأمريكي ما كان يمكن أن يأتي بالنتائج نفسها[3].

1- Edward N.Luttwak. Intervention in world Polities (N.P)oxford University Press .1984). P

2- Cordesman. The Gulf and The Seach for Strategic stability saudi-Arabia .The Military Balance in the Gulf . and Trends in the Arab Israeli Military Balance.

3 - Noyes , The clouded Lens :persian Gulf Securits and U.S. policy.

وتمثل رأي دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى لسان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (الحقيقة أن العلاقة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة مبنية على صراحة صافية فلم نجاملهم في يوم من الأيام لا في صغيرة ولا في كبيرة ومهما كانت دولة الإمارات صغيرة أو مهما كانت ما تزال في المهد إلا أنها لم تتخل عن صراحتها وشجاعتها)[1].

وفي تصريح آخر بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (نرحب بتطوير التعاون مع أمريكا وحريصون على أن يكون هذا التعاون متبادلاً وقائماً على قاعدة صلبة وجذور قوية تخدم المصالح المشتركة وتساعد على مواجهة القضايا والمصالح المشتركة لأن أية صداقة لا تعود بالفائدة المتبادلة للبلدين لا يكون لها مستقبل)[2].

عهد ريغان:

بعد وصوله إلى البيت الأبيض وافق الرئيس رونالد ريغان ومستشاره من المحافظين الجدد على فرضية الخطر السوفييتي الذي يهدد المنطقة وتمسكوا ومن ثم بزيادة الميزانية العسكرية المخصصة لقوات الانتشار السريع وفي البدء كانت ضرورة إقامة قواعد عسكرية في المنطقة أو ضواحيها موضع نقاش عنيف في أوساط الرئيس ريغان وقد أدخل وزير الدفاع الكسندر هيغ في خطابه الرسمي مفهوم الإجماع الإستراتيجي الذي حاولت الولايات المتحدة نصبه في المنطقة وبمعنى اخر تقدم باقتراح يرمي إلى إقامة حلف مرن بين الولايات المتحدة ومجموعة من الدول المناهضة للاتحاد

1- مجلة الحوادث في ١٩٨٧/١١/١٠ نقلا عن أحمد علي السخيني، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، اتلاردن، ١٩٩٨ ، ص ١٢٧- ١٢٨ .

2 - إذاعة دولة الإمارات العربية المتحدة، حديث الشيخ زايد في أثناء استقباله السفير الأمريكي عند تسلم اعتماده في ١٩٩٠/١/١٦.

السوفييتي تضم المغرب ومصر والسودان والصومال والسعودية وعمان وإسرائيل وتركيا وباكستان.

ومع اندلاع حرب الخليج الأولى شجعت الولايات المتحدة ترتيبات إقليمية لا ترقى إلى مستوى الحلف الإقليمي أو إلى معاهدة أمن جماعي بالمعنى المنظومي للمصطلح ولكنها تعمل على التعامل مع البيئة الأمنية المتفجرة باتجاه عزل تأثيراتها العنيفة وقد عبرت هذه الترتيبات عن نفسها في مجلس التعاون الخليجي.

وحسب جون سيغلر (John Sigler) فأن الولايات المتحدة قد دفعت باتجاه إطالة أمد الحرب بغية إضعاف الطرفين المتحاربين[1].

عهد بوش:

مع وصول الرئيس جورج بوش إلى سدة الحكم تزامناً مع انتهاء حرب الخليج الأولى كان هناك مزيد من التأكيد في أوساط النخبة الإستراتيجية الأمريكية على ضرورة منع قيام قوى عظمى إقليمية وقد سعى مستشارو بوش إلى التركيز على هذه المقولة وهم يضعون أعينهم على القدرات العسكرية المتعاظمة التي خرج بها الإيرانيون والعراقيون من الحرب.

بيد أن ما يجب تأكيده هنا هو أن إدارة الرئيس بوش على الرغم من نجاحها لاحقاً في تشكيل أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية لخوض حرب شبه عالمية في حرب الكويت إلا أن هذه الإدارة لم تقدم طوال مدة وجودها – نموذجاً إستراتيجياً تفصيلياً محدداً لإدارة المشكلات والأزمات الدولية ومعالجتها بحيث يكون النموذج صالحاً لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ولم توضح إدارة بوش ما تريد تحقيقه في حقلي السياسة

1- John Sigler . The lran iraq confliet :The Tragedy of Limited conventional War . International journal , Vol. XII n2 Spring 1986, PP.433-440 .

الخارجية والأمن في المدة المتبقية للقرن العشرين على المستويين الإقليمي والدولي ومن ثم يستمر وصف مجلة (الايكونوست) لبوش قبل حرب الخليج الثانية صادقاً للمدة اللاحقة فهو (جيد في الأزمات ولكنه بطبيعته انفعالي وليس جيداً بما فيه الكفاية في الإستراتيجية وبعد النظر)[1].

وقدم الرئيس بوش (عاصفة الصحراء) بوصفها ((دفاعاً عن الديمقراطية وطريقاً إلى نظام دولي جديد حقبة جديدة من التهديد باستخدام الإرهاب أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام. عهد يمكن فيه لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب من أن تزدهر في رفاهتها ومن العيش في تجانس. اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه إذ سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف))[2].

بيد أن بوش الذي استعاد بلاغة ولسون وكارتر لتعبئة الرأي العام الأمريكي واجتذاب رأي عام دولي لخطواته العسكرية في الخليج العربي لم يفلح في تسويق هذه (المثالية القديمة) التي صبغت العامين الأخيرين من عهده ولكن من غير أن ينفي هذا الأمر حقيقة أن حرب الخليج الثانية قد حققت للولايات المتحدة مكتسبات جيوإستراتيجية تاريخية الطابع.

فكما يقولماندلباوم (MaudLbaum) فأن النفط كان الهدف الأهم لهذه الحرب[3]. وبحسب كوانت فإن إضعاف القدرات الإستراتيجية العربية هو الوجه الآخر لها[4].

1- Terry I , Deibel “Bushs Foreign policy: Mastery and Lnaction “Foreign Policy 1991 .P9 .

2 - T.B.Millar:”A new World order?”. World Today (January 1992).P.7.

3- Micheal Mandlbaum:”The Bush Foreign Policy “.Foreign Affairs . Vol 70.NI. 1991 .P.II.

4 - William B.Quandt :”The Middle East in 1990 “Foreign Affairs. Vol .10. NI.1990,P 66 .

الفصل الخامس

****

أثر المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي على السياسة الخارجية الإماراتية ١٩٧٩ — ١٩٩٠

المبحث الأول :

المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها

المبحث الثاني :

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ — ١٩٨٨.

المبحث الثالث :

حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الإماراتي منها.

المبحث الأول :

المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة منها :

شهدت المنطقة متغيرات عدة عام ١٩٧٩ لعل أبرزها الثورة الإسلامية في إيران والثاني تسلم صدام حسين رئاسة العراق والمتغير الثالث الغزو السوفييتي لأفغانستان ولابد من التطرق إلى هذه المتغيرات بشيء من الإيجاز قبل الخوض في تأثيرها في منطقة الخليج العربي بشكل خاص وفي الوضع الإقليمي بشكل عام.

قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وموقف دولة الإمارات منها :

تعد الثورة الإسلامية في إيران متغيراً مهماً في الثلث الأخير من القرن العشرين بالنظر إلى الظروف التي تفجرت بها الثورة وأسلوبها في تحريك جماهير الشعب الإيراني لقد كانت الثورة الإيرانية مفعمة بروح السمو العقائدي الذي تمتاز به إذ كان قادتها الإسلاميون يعتقدون أن ثورتهم سوف تجتاح تأثيراتها العالم كله أو العالم الإسلامي في أقل تقدير وبناءً على ذلك انطلقوا فضلاً عن إدراكهم بإمكانية قيام أنظمة إسلامية في بعض الدول الإسلامية[1].

ولذلك انطلقوا كثوريين إسلاميين في العالم مثل (لبنان وأفغانستان وباكستان والعراق والسعودية وسورية.....إلخ) إذ توجد تجمعات للمذهب الشيعي وكانت السياسة الإيرانية تنطلق بفلسفتها من التطورات الفكرية

---

1 - قامت الثورة الاسلامية في إيران لتكون محل الشاه محمد رضا بهلوي أبرز حلفاء الولايات المتحدة آنذاك، وفي الأول من شباط عام ١٩٧٩ وصل الزعيم الديني الخميني من باريس إلى طهران وقد أعلن الخميني أن رئاسة الحكومة يجب أن تكون لمهدي بازركان وبالوقت نفسه طلب من بختيار التخلي عن منصبه.

التي وضعها الزعيم الديني الإيراني الراحل الخميني والتي بنيت على أساس (ولاية الفقيه).

ولما كان الأقربون أولى بالمعروف ولو بالمسافة لذلك فقد قرر الإمام الخميني تصدير الثورة إلى الدول المجاورة. وفي حديث له مع صحيفة (فرانس موار) الصادرة في السابع عشر من تشرين أول ١٩٧٨ حدد الخميني أربع مراحل ينبغي أن تمر بها الثورة الاسلامية هي:

١. سقوط النظام وإقامة حكومة إسلامية تستند إلى ولاية الفقيه.

٢. الثورة في البلدان الأخرى إذ لا بد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.

٣. الإطاحة بالحكومات الإسلامية الحالية وإقامة حكومة إسلامية عالمية.

٤. المرحلة الأخيرة العمل على تقوية دعائم الحكومة الإسلامية وأن كان ذلك بالقوة.

ويعني هذا أن انبثاق دولة ذات رؤية إسلامية في إيران التي عبرت عن رفضها لفكرة الحدود السياسية ولمفهوم الدولة القومية في العالم العربي والإسلامي لم تؤد إلى علاقات وثيقة بين الثورة الإيرانية والأنظمة المحافظة في الخليج العربي علاوة على ذلك تعتقد إيران أن الأنظمة المحافظة الحاكمة في الخليج كانت أنظمة فاسدة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وانطلاقاً من قناعة الخميني برسالته الدينية وسلطته الروحية العليا بدأ يرسل مبعوثين شخصيين له إلى الخليج العربي لكي ينشر تعاليمه الدينية والسياسية وهكذا أعلنت إيران عن تعيين عباس المهيري ابن أخت الخميني كإمام لخطبة صلاة يوم الجمعة في الكويت وبدأ المهيري بتأسيس خطبه

---

1 - نايف علي عبيد مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل مركز درأسات الوحدة العربية بيروت ط١ ١٩٩٦ ص١٠٦.

الدينية مهاجما ما يراه فساداً، وينشر التعاليم الأصولية للخميني مما أغضب الحكومة الكويتية التي أمرت بطرده من البلاد مع عدد من أقاربه بعد إتهامه بتشجيع النشاطات المعادية للحكومة[1].

وقد جاء طرد المهيري بعد أن كشفت الحكومة الكويتية في مطلع عام ١٩٧٩ عن مستودع للأسلحة في إحدى ضواحي العاصمة الكويتية وألقت القبض على مجموعة من الأشخاص يعتقد أنهم جزء من شبكة واسعة موالية للنظام الإيراني تقوم بنشاطات داخل دول الخليج العربي لتطبيق على ما نادى به الإمام الخميني وقد أشارت التقارير إلى أن تسجيلات كاسيت عن خطب ومواعظ كانت تتداول تداولاً واسعاً في الخليج العربي[2].

ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج العربي على الهجمات السياسية لكنها امتدت إلى مساندة الحركات الإسلامية في المنطقة. فقد أنشأت إيران الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والمنطقة الثورية الإسلامية لشبه الجزيرة العربية وأوتهما ولهذه الغاية نشرت صحيفة (كيهان) الإيرانية في آذار ١٩٨٠ خبراً بأن الحكومة الإيرانية قد خصصت ما يقارب من بليون ريال إيراني لتعزيز جبهات التحرير الوطنية المختلفة ومساندتها[3].

واتهمت أنظمة الخليج العربي إيران باستخدام الشيعة في الخليج العربي لتغيير الأنظمة القائمة وعلى سبيل المثال اتهم رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إيران بأنها تساعد الشيعة في الخليج العربي لإسقاط الأنظمة في دولهم وأن إيران تقدم لهم المساعدات العسكرية والتدريب العسكري كذلك اتهم وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن

---

1 - **نايف علي عبيد،المصدر السابق، ص ١٠٧.**

2- Christian science minitor 22 January 1979:

نقلاً عن نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٠٧.

3- Jasim mohammad abdulghani, iraq and iran : the yeaes of crisis (london:croom helm:baltimore, maf : johns hopkins university press. 1984).p.197.

عبد العزيز إيران في أعقاب احتلال المسجد الحرام في مكة في شهر تشرين الثاني ١٩٧٩، وإثارة الشيعة المعادين للحكومة في المنطقة الشرقية من العربية السعودية وذلك في شهر كانون الأول من السنة نفسها وبدأت إيران بعد ذلك بتشجيع الناس على الاستمرار في الثورة[1].

وفي شهر كانون الأول عام ١٩٨١ جرت محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم من إيران إلا أن تلك المحاولة باءت بالخيبة بعد إحباطها من السلطات الأمنية البحرينية[2]. هذا الحادث يعزز الاتهامات بأن إيران كانت تسعى للإطاحة بالحكومات المحافظة في الخليج العربي فضلاً عن ذلك أخذت الاتجاهات الإيرانية الجديدة بعض الخصائص من إنها "بوليس إقليمي سابق" في ظل الشاه ومنها استمرار احتلال جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد نشطت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المستندة إلى الدبلوماسية الهادئة منذ بداية الثمانينات لحل هذه المسالة بين الدولتين وفي رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول ١٩٨٠ أي بعد مرور أكثر من سنة ونصف على انتصار الثورة الإيرانية طالبت دولة الإمارات المجتمع الدولي العمل على إعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث ودعت في الوقت نفسه الحكومة الإيرانية إلى الدخول في مفاوضات جادة لوضع حد لهذه المسالة ولإعادة ما أخذته إيران بالقوة في أثناء حكم الشاه لأصحابه الأصليين[3].

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة استمرار احتلال إيران لجزرها الثلاث (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى) وعدم التزامها بما جاء في مذكرة

1- iraq and iran. Op.cit.p.198.

2- new york times 17/12/1981.

3 – **عصمت عبد المجيد، كلمته في ندوة جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ومتطلبات الحل، ١٩٩٤، ص ٢٢ .**

التفاهم حول جزيرة (أبو موسى) انتهاكاً لسيادة ووحدة أراضيها وزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، كما يعد إخلالاً بالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين البلدين وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلافات بين الدول أكدت الإمارات على أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين يرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية واحترامها لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعربت مراراً وتكراراً عن رغبتها في حل هذه المشكلة حلاً سلمياً وتؤكد عزمها على اتخاذ ومتابعة جميع الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم"[1].

أما بشأن دولة البحرين فإن إيران جددت الادعاءات المطالبة بالبحرين[2]. أما بشأن تأثير المتغير الإيراني والعراقي فقد كان مباشراً وكبيراً وهذا ما سنتناوله في البحث الثاني.

٢- تسلم الرئيس صدام حسين رئاسة الحكم في العراق عام ١٩٧٩ وموقف الإمارات منه:

في ضوء اتفاقية عام ١٩٧٥م بين العراق وإيران وكرد فعل عراقي تجاه الأحداث في إيران أقدم العراق في ٤ تشرين الأول عام ١٩٧٨ على إبعاد الزعيم

---

1 - من حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في المجلس الوطني للاتحاد في ١٩٩٢/٢/٦. وللمزيد من التفاصيل ينظر: الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، المصدر السابق، ص ٨٨- ٨٩.

2 - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٣، ص ٤٢٢.

الديني الإمام الخميني من الأراضي العراقية فتوجه إلى الكويت التي رفضت استقباله، فغادرها إلى فرنسا وكان سبب القرار العراقي الحرص على استمرار العلاقة مع نظام الشاه مثلما أشارت اتفاقية عام ١٩٧٥م، ولكن بعد إعلان نجاح الثورة الإيرانية ووصول الزعيم الديني الإمام الخميني في شباط ١٩٧٩ من فرنسا إلى طهران وتزامن ذلك بعد مدة قصيرة من تسلم الرئيس صدام حسين الرئاسة في العراق في ١٧ تموز ١٩٧٩وهذا متغير مهم في العراق ولم تكن هناك سابقة بأن تنازل رئيس لنائبه[1].

---

1 - أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في السادس من آذار عام ١٩٧٥ عقد اتفاقية بين شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام حسين نائب رئيس جمهورية العراق سميت باتفاقية الجزائر، انتهى بموجبها النزاع بين البلدين وقد نصت الاتفاقية على ما يأتي:

ـ أن الطرفين سوف يحددان حدودهما على أساس بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ والاتفاقية الخاصة بالحدود لعام ١٩١٤.

ـ أنهما سوف يرسيان من جديد الثقة والأمن المتبادل عبر حدودهما المشتركة ويتعهدان بممارسة أقصى درجات الرقابة الصارمة والفعالة هادفين من ذلك إلى وضع حد لجميع حركات التسلل ذات الطابع التخريبي من كلا الجانبين.

ـ وأنهما سوف يعدان هذه الأحكام جزءاً لا تتجزأ من تسوية شاملة وأي انتهاك لأي منها سيعد انتهاكاً لروح اتفاقية الجزائر، لقد حقق كلا الجانبين العراقي والإيراني فوائد معينة في هذه الاتفاقية حيث شعر العراق بانه يمكن ان يحقق:

أولاً: تصفية الحركة الكردية بهدوء فالصدام مع هذه الحركة قد كلف العراق ٤ مليارات دولار وآلاف الأرواح.

ثانياً: تحسين العلاقات مع دول الخليج ودول عربية أخرى لكسر جدار العزلة المضروب حوله.

ثالثاً: معادلة الاعتماد الكلي على السوفييت مع تأمين دعم من قوى موالية للغرب قد يتطور بتأمين دعم أمريكي لاحق .

رابعاً: تركيز الطاقات على النزاعات والصراعات الأخرى .

❖ أما إيران فقد شعرت بأنها يمكن أن تحقق:

ـ الحصول على اعتراف قانوني لوضعية إيران في شط العرب والأمل بتأمين ذلك مستقبلاً في مضيق هرمز.

ومن الطبيعي أن ينعكس وصول الزعيم الديني الإمام الخميني لإيران وتسلم صدام حسين المنصب الأول في الدولة العراقية على منطقة الخليج العربي إيديولوجياً. فقد قام العراق بخطوات عدّة للتقرب من دول الخليج العربي وكان أبرزها في الثامن من شباط ١٩٨٠ حيث أعلن صدام حسين رئيس جمهورية العراق مشروعاً أمنياً شاملاً يمثل الإطار الفكري والإستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية أطلق عليه الإعلان القومي.

وقد رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة ومعها دول الخليج العربي بهذا الإعلان ولكنها متخوفة من العراق الذي يحكمه حزب البعث ذو الإيديولوجية العلمانية وتخشى من أي تقارب مع العراق لاسيما السعودية والكويت، لذلك نلاحظ أنَّ جميع المشاريع التي طرحها العراق بشأن أي تقارب خليجي عربي كانت تقابل بالرفض. وفي ضوء المتغيرين السابقين تطورت الأحداث بشكل سريع مما أدى إلى اندلاع الحرب بين الطرفين التي استمرت ثماني سنوات خرجت منها كلتا الدولتين منهكتين في جميع المجالات.

التدخل السوفييتي في أفغانستان :

لقد أدى التدخل السوفييتي في أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٩ بتفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية والغربية والعربية[1]. وأثار هذا الغزو حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت عن

ـ تدعيم السلطة المركزية واستنفاذ موارد البلاد في التنمية الاقتصادية.

ـ تشجيع ابتعاد العراق عن الاتحاد السوفييتي وأبعاد بغداد عن دعم العناصر الراديكالية بما في ذلك العناصر المعادية للشاه واللاجئة للعراق .

1 - إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي والمحيط الهندي منذ السبعينيات، شركة الربان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨١، ص ١٤- ١٥.

سياستها وغضبها وذلك يتضح من الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس السوفييتي بريجنيف وتوضح أنَّ غزو أفغانستان هو "تهديد مباشر للسلام".

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من الإجراءات الضاغطة على الاتحاد السوفييتي منها إيقاف تصدير الحبوب للاتحاد السوفييتي كما عملت الولايات المتحدة على التنسيق مع كندا وأستراليا والأرجنتين وهي مصادر مهمة للحبوب التي يستوردها الإتحاد السوفييتي لإيقاف تصدير الحبوب وفي العشرين من كانون الثاني وفي جلسة تلفزيونية مع رجال الصحافة توجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى حكومات البلدان المدعوة إلى الدورة الأولمبية المقرر عقدها في موسكو في إعلان مبدئي مؤكد فيه أنّه إذا لم تنسحب القوات السوفييتية في مهلة شهر من تاريخه من أفغانستان فأن رياضي الولايات المتحدة سوف يقاطعون الألعاب[1]. كما وجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٩ خطاباً حذر فيه السوفييت رسمياً" أن أي محاولة من أية دولة كانت في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف نعدها بمنزلة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسوف نرد على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها القوات المسلحة[2].

وقد سمي بعض الصحفيين هذا الموقف باسم (مذهب كارتر). أما الدول العربية فأعلنت استنكارها للتدخل السوفييتي في أفغانستان فقد أعرب

للمزيد من الإيضاح بشأن الرسالة والإجابة عليها يمكن للقارئ العودة إلى مذكرات جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق.

1 - **حديث لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر بثته صوت أمريكا في ٢٠ مكانون الثلني ١٩٧٩.**

2 - **خطاب للرئيس الأمريكي جيمي كارتر. بثته إذاعة CNN في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٩.**

مجلس الوزراء السعودي عقب اجتماع عقده في الأول من كانون الثاني ١٩٨٠عن قلقه من خطورة التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان، ووصفه بأنه يتعارض مع المبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وأشار المجلس إلى أن ذلك التدخل يعد إنكاراً لحقوق الشعب الأفغاني أيضاً، وناشد الدول الإسلامية والعربية في أن تقف موقفاً موحداً تجاه هذا التدخل السافر قي شؤون أفغانستان الداخلية[1].

ولاشك أن الخطر السوفييتي في أفغانستان قد هدد المصالح القومية الأمريكية وقد أوضحنا ذلك آنفاً لذا بدأت المخابرات الأمريكية بدفع من السعودية وباكستان بإعداد المقاومة الشعبية الإسلامية، وكان هناك دعم كبير من الدول الخليج العربي للمقاومة الإسلامية وكان أبرز قادة المقاومة أسامة بن لادن "الذي شكل مجموعات قتالية أطلق عليها فيما بعد تنظيمات القاعدة، وقد استطاعت المقاومة الإسلامية من إخراج السوفيت من أفغانستان وبذلك انتهى الخطر السوفييتي بشأن تهديد الخليج العربي"[2].

أما بشأن موقف الإمارات العربية المتحدة بشأن التدخل السوفييتي في أفغانستان فجاء منصهراً مع موقف أنظمة دول الخليج العربي المتمثلة بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط ١٩٨١ الذي ضم بعضويته (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) وقد افتقر هذا المجلس إلى إمكانية اتخاذ القرار السياسي الإلزامي لذا ظلت مشاريعه مقتصرة على الجوانب الثانوية في مجريات السياسة كما هو واضح من خلال التطبيق العملي لسياسة المجلس التي اشتملت على سبل التعاون

---

1 - **إذاعة صوت أمريكا ١٩٨٠/١/١.**

2 - Canadian international business strategy 1996-1997. airspace and defence, p.s.

الثقافي والاقتصادي والصحي بين الأنظمة الخليجية من دون أن يدخل في سياسته القضية المركزية وهي أمن الخليج العربي[1].

وتشترك دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول الخليج العربي الأخرى بالرأي الذي يشير إلى أن دول الخليج لو قدر لها أن تعتمد أمناً خاصاً فإنها ستواجه صعوبات جمة من المتعذر عليها أن يتجاوزها في ضوء قدراتها الذاتية[2].

كما أن بعض دول الخليج العربي كانت تختلف عن بعضها في تحديد الأصدقاء والأعداء وتقييم درجات الخطر واتجاهاته، فبعضها يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية صديق مخلص ومصدر دعم للأمن، لأنها تتصدى للاتحاد السوفييتي الذي يشكل مصدر تهديد للمنطقة، وهذه الدول لا تعارض الوجود العسكري الأمريكي، بل أنها ترغب في زيادته وتتبنى هذه النظرة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين وبعضها الآخر يرى أن أمن الخليج لا يتحقق إلا إذا ابتعدت القواعد العسكرية الأجنبية عن ساحته، وهذه الدول لا ترى في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي سابقاً خطراً على الخليج ومن هذه الدول الكويت،فهي أولاً دولة عربية أيدت مشروع بريجنيف، وهي تعد أن الوجود السوفييتي في أفغانستان لايمت بصلة للعلاقة مع الخليج العربي، لكنها بالوقت نفسه ترى أن الحاجة إلى القوة الأجنبية (الأمريكية) قد تفرضها أوضاع المنطقة كما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت الكويت صاحبة المبادرة في دعوة القوات الأمريكية لدخول المياه الخليجية، كما أنها كررت الدعوة بعد اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠[3].

---

1 - **عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي، الاطار السياسي والإستراتيجي.** WWW.alharamn.com

2 - **عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق.** WWW.alharamn.com

3 - **عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق .**

المبحث الثاني: سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨ م.

تشكل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من السياسة العامة للدولة وهي سياسة تهدف إلى ضمان الحدود وحماية الاستقرار والاستقلال وسيادة دولة الإمارات على أراضيها من خلال علاقات ثنائية وإقليمية وعالمية طيبة تستند إلى التعاون البناء بين الشعوب منطلقة في ذلك من مبادئ القضايا الوطنية للشعوب المختلفة بما يتناسب وحقها في تقرير المصير ورفع الظلم ونبذ العدوان والانخراط في المجتمع الدولي لتؤدي دولة الإمارات بذلك الدور الذي انبعثت لأجله "إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية"[1].

إن تأثر دولة الإمارات العربية المتحدة من حرب الخليج الأولى كان أكثر من غيرها بسبب قربها من ساحة العمليات الحربية بين إيران والعراق وهذا ما جعلها تأخذ موقفاً دبلوماسياً هادئاً لاحتواء هذه الأزمة لأن ذلك أقل خطورة وأكثر قبولاً واستمرت تنتهج خيار الحياد المعتدل غير المنحاز وفق سياسة متوازنة بدأت بتقديم مساعدة للعراق ضمن حدود لا تستفز بها إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب خارج الرقعة الجغرافية التي قامت عليها الأحداث مما قد يشكل بذلك تهديداً أكبر على أمن المنطقة[2].

---

1 - من خطاب الشيخ زايد رئيس الدولة في المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٨.

وبناء على ذلك انطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران من الاعتبارات الآتية[1]:

١. إن إيران دولة مجاورة تقع على الطرف الثاني من الخليج العربي.

٢. إن إيران دولة واسعة ذات كثافة سكانية عالية مما يجعلها قوة عسكرية كبرى في المنطقة فضلاً عن أنها دولة إسلامية.

٣. وجود عناصر إيرانية كبيرة في دولة الإمارات.

٤. إن إيران دولة احتلت الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) التابعة لها قبل إعلان دولة الإمارات.

وفي ضوء المعالم أعلاه اتبعت دولة الإمارات سياسة متوازنة من هذه الحرب ويمكن أن نوضح ذلك من خلال بعض المواقف لهذه الدولة تجاه تسلسل الأحداث بين العراق وإيران.

مما لا شك فيه أن الصراع بين العراق وإيران له جذوره التاريخية من الخلافات الحدودية والإيديولوجية والإستراتيجية، لكن العلاقات بعد الثورة الإيرانية أبرزت مستقبل الصراع بين البلدين مباشرة، صراع بين إيديولوجيتين مختلفتين، الأصولية في إيران، والعلمانية التي تفصل الدين عن السياسة في العراق

وفي ضوء اتفاقية ١٩٧٥ بين العراق وإيران وكرد فعل عراقي تجاه الأحداث في إيران أقدم العراق في تشرين أول ١٩٧٨ على إبعاد الزعيم الديني الإمام الخميني من الأراضي العراقية متوجها إلى الكويت التي رفضت استقباله فغادرها إلى فرنسا وكان سبب القرار العراقي الحرص على استمرار العلاقة مع نظام الشاه مثلما أشارت إليه اتفاقية عام ١٩٧٥ [2]. وبعد

1- علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق، ص١٠٥.

2 - عبد الجليل مرهون، المصدر السابق، ص٢١٢ .

إعلان الثورة الإيرانية سعت بغداد لتطوير علاقتها مع دول الخليج العربي التي تخشى من تطورات الوضع الإيراني في الوقت نفسه أخذت العلاقات العراقية الإيرانية طريقها نحو توتر معلن فنظر كل جانب للأخر بوصفه خصماً إيديولوجياً وعلى الرغم من ذلك رحبت الحكومة العراقية بسقوط نظام الشاه والذي كان مرتبطاً بالغرب والولايات المتحدة إذ استبشر العراق خيراً بقيام الثورة الإيرانية وتشكل الجمهورية الإسلامية وكانت خطوات العراق تجاه ذلك تتمثل بما يأتي:

١. في الثالث عشر من شباط ١٩٧٩ أرسلت حكومة العراق مذكرة إلى حكومة الجمهورية الإسلامية أعربت فيها عن ابتهاجها لنجاح الثورة.

٢. في الخامس من نيسان ١٩٧٩ وجه الرئيس صدام حسين برقية إلى الزعيم الديني الإمام الخميني قدم له فيها التهاني وبارك للشعب الإيراني الجار بمناسبة قيام الثورة الإسلامية في إيران[1].

٣. في الثامن من آب ١٩٧٩ وجهت حكومة العراق دعوة إلى الدكتور مهدي بزركان رئيس الحكومة الإيرانية لزيارة العراق لغرض التباحث في العلاقات بين العراق وإيران وزيارة العتبات المقدسة في العراق ولإعلان استعداد العراق لإقامة حسن جوار مع الثورة الإسلامية الإيرانية على أساس الاحترام والمنافع المتبادلة[2].

ولكن استمرار الحوادث على الحدود والتي قد تزايدت تزايداً كبيراً خلال عام ١٩٨٠ حيث أكد العراق أنه في المدة ما بين حزيران وأيلول ١٩٨٠ قامت إيران بـ١٨٧ اعتداء عسكرياً عبر الحدود وعندما لم تبال طهران باحتجاجات العراق أعلنت بغداد في ١٧ أيلول ١٩٨٠ وقف العمل باتفاقية

---

1 - وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، كانون الأول ١٩٨١، ص٢.

2 - وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، كانون الأول ١٩٨١، ص٢.

الجزائر عام ١٩٧٥ التي عدت الممر المائي في شط العراق خط الحدود بين العراق وإيران[1].

وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٠ قام العراق باختراق الحدود الإيرانية بهجوم واسع مستخدماً فيه جميع أسلحته، بحيث استطاعت قواته أن تصل خلال شهرين تقريباً إلى مشارف (خور مشهر) و(ديزفول) و(الأحواز) واستطاع الطيران العراقي أن يلحق أضراراً بالغة في المنشأت النفطية الإيرانية إلا أن القوات الجوية الإيرانية استطاعت بالمقابل أن تدمر منشآت عراقية نفطية ومصانع بتروكيمياوية وخط النفط الذي يمتد إلى تركيا[2].

وخلال شهر تشرين أول ومطلع شهر تشرين ثاني من العام نفسه تقدمت القوات العراقية إلى (خور مشهر) وعبادان وبعد هذا التطور أخذ الطرفان يركزان قواتهما وبدأ الوضع صعباً لمعظم المراقبين وأنه لن يحقق أي من الطرفين نصراً حاسماً أو لن تقوم بينهما أية تسوية على المدى القصير وأصبحت الحرب ما بينهما أشبه بحرب استنزاف مما ألقى عبئاً اقتصادياً باهظاً على كاهل الطرفين ومن شهر كانون الأول ١٩٨٠ حتى قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ دخلت الحرب العراقية الإيرانية عامها الأول حين خف القتال الكثيف إلى حد ما وقامت جهود دولية عبر قنوات مختلفة إلا أنها لم تصل إلى وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين البلدين أو إيجاد حل سلمي للصراع[3].

لقد واجهت هذه الحرب دول المنطقة ومنذ البداية بالموقف الصعب الذي يتعين عليها فيه أن تختار بين طرفيها ولم يكن خيار الانحياز سهلاً بالنظر إلى الحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة وقتها والواقع أن العراق

---

1 - صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٤/٩/١٥، ص٣ .

2- صحيفة الصياد، بيروت، العدد ١٨٨٥، ١٩٨٠/١٢/١٩، ص٤.

3- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١١٠.

حاول أن يقحم دول الخليج العربية في هذا النزاع وعد نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربي فعندما بدأت الحرب في أيلول ١٩٨٠ طرح العراق أحد مطالبه وهي إعادة الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلتها إيران في عام ١٩٧١[1] بحيث أخذت التقارير الصحفية تتكهن بأن هناك علاقة بين رأس الخيمة والعراق فقد جاء في صحيفة ديلي تلغراف الندنية ـ على سبيل المثال في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ بان تقارير دبلوماسية من لندن تفيد أن السفن العراقية قد أرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب لم تكن بهدف البحث عن ملجأ لها بل للإعداد لهجوم على الجزر الثلاثة التي تحتلها إيران. لقد بنيت هذه التقارير على تصورات العلاقات التي كانت قائمة بين العراق ورأس الخيمة في أوائل السبعينات[2].

ومن جانبه علق راديو الجمهورية الإسلامية في إيران قائلاً: أن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران الغير مستندة بالأدلة والحجج...الخ وأن الأنظمة التي ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة، عليها أن تدرس الوضع دراسة جيدة قبل الادعاء بأية مساندة كذلك صدر من الراديو نفسه بلاغات عسكرية أخرى في ٢٢ أيلول وفي ٢٣ أيلول مشابهة تدعوهم إلى عدم السماح باستخدام منشاتهم أو مجالهم الجوي أو البحري لمساعدة العراق وتنذرهم بالانتقام[3].

ونظراً إلى محدودية القدرات العسكرية والسكانية لدولة الإمارات لذا حاولت من خلال دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد على الجانب

---

1 - **مجلة آفاق عربية، العدد الخامس، ١٩٨١، ص٣٣، عماد خلف جري يوسف، المصدر السابق، ص١٧٤.**

2 - Nayef ali obeid " u.a.e.stuation iraq-iran war". "m.a.the sis belgrade. Belgrade university, faculty of political science, 1988" . P.217.

نقلاً عن علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٦٣- ١٦٥.

3- **صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة،السنة ١٥، العدد، ١٩٨٣، ص٣.**

الدبلوماسـي لاحتـواء هـذه الحـرب مـن دون إهمـال العمـل علـى تقويـة قـدراتها الدفاعيـة والأمنيـة والتنسيق في مـا بينهـا فـضلاً عـن ذلـك تؤكـد المرتكـزات الأساسية الخارجية لدول مجلس التعاون استخدام الدبلوماسية وسيلة أساس من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لهذه الدول والبعد عن استعمال الوسائل الأخرى. ومما تجدر الإشارة إليه أن الخيارات التي كانت أمام دول الخليج صعبة فإيران من جانبها كانت تسعى إلى تحييد دول الخليج والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً لاسيما الكويت والعربية السعودية بل أكثر من ذلك كانت ترى في هاتين الدولتين المذكورتين دولتين منحازتين إلى جانب العراق وضمن المنظور الإيراني لا يجوز أن يكون الوسيط خصماً وحكماً في آن واحد[1].

لذا كانت الخيارات الأكثر قبولاً أمام دول مجلس التعاون ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية الأزمة والأقل مخاطرة في الوقت نفسه في رأيها أن لا تخرج عن انتهاج خيار الحياد بينهما أو التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على بذل المساعدة للعراق ولكن ضمن الحدود التي لا تستنفر إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب أطراف أخرى جديدة لها. واختارت معظم دول مجلس التعاون وفي مقدمتها العربية السعودية والكويت الخيار الثاني لأنه كان ينسجم أكثر مع طبيعة علاقاتهما بالعراق كدولة عربية وكعضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي[2].

ويرجع الباحث الإيراني ر.ك. رمضاني (R.K.Ramazani) تلك الأسباب إلى عوامل أخرى هي:

1 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٦٤.

2 - اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفييتي حول الشرق الأوسط، الكويت، ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦، ص ٥٢٨ .

"أن دول مجلس التعاون كانت توازن بين تهديدين لمصالحها وأمنها ـ التهديد الإيراني والتهديد العراقي ـ وترى هذه الدول أن التهديد الإيراني هو أكبر الشرين إذ كانت تقوم العلاقة بين هذه الدول وكل من الثورة الإيرانية والنظام العراقي قبل اندلاع القتال على رؤيتها تهديد إيران وأمنها والخوف من عدوى انتقال الثورة الإيرانية إلى هذه الدول من جهة، وعلى علاقة عدم الثقة بالنظام العراقي لعلاقته السابقة بدعم حركات مضادة في هذه الدول من جهة أخرى"[1]. ونرى أنَّ ما يحمله النظام العراقي من فكر علماني يبوح بنشره في الأقطار العربية ومنها الدول المجاورة التي تقاومه بأي شكل من الأشكال حتى لا يؤثر في أنظمتها السياسية كان سبباً آخر من أسباب التخوف الخليجي حيال العراق.

ومن خلال استعراض موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من حرب الخليج الأولى، يمكننا تعميم هذا الموقف على الدول الخليجية الأخرى. وبصورة أكبر على العربية السعودية والكويت ويمكن تلخيص موقف دول الخليج العربي الست بما يأتي:

كان موقف دول مجلس التعاون خلال الحرب منذ ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب. فكلما زاد تأثير هذه الحرب في أمن هذه الدول ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها، وأخذت ذروة ردود الأفعال تتوضح في عام ١٩٨٢، بعد الهجوم الإيراني الحاسم واختراق الحدود العراقية في شهر أيار. كذلك في عام ١٩٨٤ عندما بدأ ما كان يسمى بحرب الناقلات، إذ أخذ الخطر يتعاظم على خطوط تصدير السلعة الرئيسية لهذه الدول، وهي سلعة النفط، وفي عام

---

1 - Rouhollah k.ramazani, the gulf cooperation council: rccardand analysis> with the assistance of joseph a.kechichian: with aforward by sultan bin mohamed al-qasimi(charlotteiville, virginia: university press of virginia 1988).pp.118-119.

١٩٨٦ عندما احتلت إيران جزر مجنون وجزيرة الفاو العراقية بحيث أصبحت القوات الإيرانية لا تبعد عن الكويت سوى بضعة كيلو مترات.

كان موقف دول مجلس التعاون يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي، وببعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي، مع بعض الاستثناءات التي أدّت فيها دوراً المصالح الاقتصادية والعلاقات القديمة، كالعلاقة المميزة لإماراتي دبي والشارقة مع إيران ــ وكذلك عدم القناعة بهذه الحرب، فضلاً عن الخوف من انتقام إيراني لا تستطيع فيه دولة الإمارات مواجهته نظراً إلى قدراتها المحدودة وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول المجلس على حمايتها، ويقول تقرير لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في شهر آب ١٩٨٤ ما يأتي: "واجه المسؤولون في دولة الإمارات العربية المتحدة انتقادات من شركائهم في مجلس التعاون الخليجي لإصرار دولة الإمارات على الحفاظ على التعامل مع طهران" إذ يردون على ذلك بقولهم: "إن أصدقائنا في دول المجلس يلوموننا لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنا".

كانت دول المجلس تبقي على خيوط اتصال بإيران عن طريق دولة الإمارات العربية المتحدة حتى في أوج الأزمات بين دول مجلس التعاون وإيران. نتيجة لتعثر جهود الوساطة الخليجية، أخذت دول مجلس التعاون تركز على مساعي منظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز وعلى مساعي الأمم المتحدة والمناشدات لوضع حد لهذه الحرب والتوصل إلى سلام يضي الأطراف المتنازعة.

إنَّ ما ورد أعلاه يمثل رأي مجلس التعاون الخليجي الذي من ضمنه رأي دولة الإمارات العربية المتحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك نشاطات سياسية ودبلوماسية لدولة الإمارات بشكل منفرد تجاه حرب الخليج الأولى وتتمثل:

إعـلان رئـيس دولـة الإمـارات الـسابق الـشيخ زايـد بـن سـلطان في مـؤتمر صحفي في ٢٥ أيـار ١٩٨١ قولـه: "كـانت الآمـال ألّا تـستمر هـذه الحـرب حتـى الآن ونأمـل ألاّ تكـون هنـاك حـرب، ولكنهـا إرادة الله، لا أحـد يعـرف مـا الخيرة؟ وما الخيار؟ النتيجة الوحيدة للحرب أنها دمار وضد النهضة والتقدم[1].

كـذلك تـصريح الـشيخ خليفـة بـن زايـد عنـدما كـان وليـاً للعهـد ونائـب القائـد العـام للقـوات المـسلحة في دولـة الإمـارات خـلال افتتاحـه دورة جديـدة للمجلس الـوطني الاستـشاري لإمـارة (أبـو ظـبي) عـن أملـه بوقـف هـذه الحـرب والاستجابة الفورية للمساعي المبذولة لإعادة الـسلام إلى المنطقـة ودعـا لتـسوية سـلمية للحـرب تحـول دون اسـتمرار إراقـة الـدماء وإهـدار الإمكـانـات ومـوارد البلدين الإسـلاميين[2].

إعلانها القيام بدور الوسيط بين البلدين لإنهاء الحرب:

في الثـاني والعـشرين مـن تـشرين الأول ١٩٨١ قـدمت الإمـارات وشـاركتها كل من قطر والبحرين مشروع قرار بالتضامن مع عدد من الـدول العربيـة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يـدعو إلى وقـف فـوري للقتـال الـدائر بـين العـراق وإيـران وإلى انـسحاب القـوات المتحاربـة إلى الحـدود الدوليـة مـع البـدء بـإجراء تسوية سلمية للنزاع على أسـاس مـن مبـادئ القـانون الـدولي وقـد طالـب منـدبو هـذه الـدول الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بـضرورة وقـف الحـرب والاسـتجابة لجهود الوسـاطة المبذولة ولا سيما من المؤتمر الإسـلامي وحركـة عدم الانحياز والأمين العام للأمم المتحدة[3].

1- ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧، ص ٢٥٦- ٢٥٨.

2- المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

3- مجلة الشرق الأوسط، تصريحات الشيخ زايد، أيار ١٩٨١.

لم تقتصر طبيعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية على تلك المواقف حيال الحرب بل أعلنت الدولة استعدادها منذ بداية الحرب القيام بدور الوساطة بين البلدين لإنهائها سواء منفردة أم ضمن مجلس التعاون الخليجي عبر مبادرتها أو إسناد المبادرات الأخرى على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية عبر ما تمتلكه من وسائل وإمكانات.

أعلنت دولة الإمارات في ٢ أيار ١٩٨٢ عن عزمها على القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية[1] وقد أبلغ رئيس دولة الإمارات قادة مجلس التعاون الخليجي بمجمل الاتصالات التي أجراها مع إيران. مؤكداً لهم إصرار إيران على موقفها المتصلب وأنه لم تسفر اتصالاته عن أية نتيجة مشجعة معها ،بل رفضت إيران وساطة دولة الإمارات[2]. قام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خلال جولته في كل من العراق وسوريا والجزائر في تشرين الأول ١٩٨٣ بمناقشة هذه القضية مع رؤساء الدول الثلاث[3].

وذلك لأن الشيخ زايد يرى أن الحرب لابد أن تؤدي إلى التدخلات الأجنبية في شؤون دول الخليج كافة وذلك ما تستشفه من قول الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات بشأن ذلك "أنا شخصياً حذرت الإيرانيين مرات كثيرة من أن إطالة هذه الحرب واستمرارها سيجلبان لنا القوة العظمة وإذا كان الآن لكل من العراق وإيران الرأي في هذه الحرب فسوف يصبح الأمر فيما بعد بيد القوى العظمى[4]. ولا شك ذلك سيؤدي إلى توقف الملاحة في الخليج

---

1 - خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥- ١٩٩١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ت، ص ٣٥٨- ٣٥٩.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٦٨ .

3 - خالد بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ٣٥٩.

4 - عبد الله النويس، زايد معالم الطريق، مقابلة مع صحيفة الرأي العام الكويتية، في أبو ظبي، في ٧ شباط ١٩٨٧.

وفقدان الأمن والحرية فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الضخمة وهي بأية حال لا تخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية"[1].

ولم تقف جهود دولة الإمارات عن التحرك فقد قام وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات راشد عبد الله بتحريك جديد في ضوء مقررات محددة بهذا الشأن اتخذت في نطاق مجلس التعاون الخليجي بإنهاء الحرب إذ اشتركت هذه الجهود مع جهود وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد وذلك بناء على قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال اجتماعهم في الرياض في ٣ آذار ١٩٨٣ إذ قَدَّمَ الوزيران الإماراتي والكويتي إلى كل من طهران وبغداد إمكانية للوصول إلى تسوية سلمية للحرب وإيجاد مخرج للخلافات بين البلدين فقد وصل الوفد إلى طهران في ٧ أيار ١٩٨٣ إلا أن هذه المهمة لم تصب حظاً كبيراً من النجاح بسبب تصلب الموقف الإيراني وفي ١٩ من الشهر نفسه زارا بغداد فوجدا موقفاً مغايراً تماماً للموقف الإيراني إذ عرضا على كبار المسؤولين في العاصمتين طهران وبغداد مشروعاً لوقف الحرب يرتكز على ثلاث نقاط[2]:

١. العودة إلى حدود ما قبل الحرب.

٢. تسليم الأسرى ما بين البلدين.

٣. إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار المرافق المهدمة بين البلدين تموله دول الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة الأوبيك.

وفي أعقاب الاحتلال الإيراني لجزيرة الفاو وتهديد إيران بعملية فصل البصرة عن بقية مدن العراق عام ١٩٨٦ وما رافق ذلك من تهديدات وردت

---

1 - **خالد بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ٣٥٩.**

2 - **للتفاصيل ينظر، مجلس التعاون في دول الخليج العربي، وثائق مجلس التعاون الخليجي، ص٤٤٨- ٤٤٩، صحيفة القبس- الكويت، ١٩٨٣/٥/٢١، صحيفة الحدة، أبو ظبي ١٩٨٣/٥/٦.**

على لسان المسؤولين الإيرانيين مباشرة وغير مباشرة لدول الخليج العربي ولد ذلك قناعة لدا قادة مجلس التعاون الخليجي (بأن إيران لن توقف الحرب وأن التركيز يجب أن يكون مع الأطراف العربي التي تدعم إيران لوقف هذا النزيف) وبهذا جاءت زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية والأمير عبد الله ولي العهد السعودي إلى سوريا وليبيا في محاولة لحثهما من أجل إقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام[1].

خلال قمة عمان ١٩٨٧ طرح الشيخ زايد مشروعاً لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وإيران ويصرحوا لهم أن هذا الوفد يكفل حقوق الطرفين وأنهم لا يمثلون أنفسهم بل القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من إيران:

أولاً: تنسحب القوات للحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.

ثانياً: وقف إطلاق النار بين الطرفين.

ثالثاً: إجراء التحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه.

وهكذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهوداً واضحة في جميع المحافل الدولية من أجل إيقاف الحرب بين البلدين فضلاً عن ذلك أبقت على خيط من العلاقات مع إيران من أجل أن تكون قناة للعمل الدبلوماسي برغم من المحاولات الإيرانية الرامية إلى التأثير والتي تمثلت في قصف حقلي (أم التجوش) النفطي في تشرين الأول ١٩٨٧ وحقل (مبارك النفطي) في الشارقة في ١٨ نيسان ١٩٨٨ لم تستطع إيران على الرغم من ذلك من زحزحة حالة التوازن التي

---

1 - **نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٧٠.**

تمسكت بها دولة الإمارات منذ إعلان الحرب، هذا الموقف يتأكد من خلال ما صرح به الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حينما كان ولياً للعهد في (أبو ظبي) ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة لمجلة المجلة إذ قال" إن هذا العدوان لن يفت من عضدنا ولن يثنينا عن السياسة التي نلتزم بها ولاسيما فيما يتعلق بضرورة مواصلة الجهود لوقف الحرب العراقية الإيرانية وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة تتصرف بحكمة الشعوب المؤمنة بالعدل والسلام وأضاف في تصريحه أن العدوان الذي تعرضت له منشأتنا النفطية لن يخدم في الحصيلة النهائية إلا القوى الطامعة في المنطقة والتي تتلمس الذرائع للتدخل بعد أن بذلنا الجهود المضنية لإبعادها[1].

وهكذا يتضح أن الجهود والمبادرات السلمية التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية الدول والهيئات لم تنجح في تحقيق تسوية لحل الحرب بين العراق وإيران إلا أن عوامل أخرى أدت إلى وقف إطلاق النار وقبول إيران بالقرار رقم ٥٩٨ ولعل أبرزه قناعة إيران بعجزها عن تحقيق نصر نهائي على العراق الذي أخذ يزداد القتال معه حدة وقوة ولذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بالخطوة الإيرانية التي أعلنت في ١٨ تموز ١٩٨٨ والقاضية بموافقة إيران على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨[2]

---

1 - **ماهر عبد الواحد خليل الدوري، المصدر السلبق، ص١٢٤.**

2 - **أصدر مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠ تموز ١٩٨٧ قرار برقم ٥٩٨ يقضي بالوقف الفوري للحرب العراقية الإيرانية وذلك بعد مضي ستة أشهر من المشاورات والاتصالات السرية والعلنية على مستوى القوتين العظميين، ثم على مستوى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وقد صدر القرار بالإجماع، ويعد ذلك بإدارة دبلوماسية لم يسبق لها مثيل بين الدول الخمس الكبرى ووسط ترحيب عالمي عربي بالقرار، ويختلف القرار ٥٩٨ عن أي قرار آخر صادر من مجلس الأمن من حيث أن مسودته كانت من تصور الدول الخمس الكبرى وإعدادها. ومع الإقرار بأنه يوجد انتهاك**

والدخول في مفاوضات مع العراق برعاية الأمم المتحدة إذ بارك الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة السابق خلال استقباله علي محمد بشارتي في ٣٠ من الشهر نفسه توجه إيران نحو الطريق الأفضل طريق السلام[1].

للسلام فيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق بموجب المادتين ٤٠- ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن:

أولاً: يطالب بأن يلتزم كل من إيران والعراق بوقف إطلاق النار على الفور.

ثانياً: يطلب من الأمين العام ارسال فريق من الامم المتحدة للتحقق والتأكد والإشراف على وقف إطلاق النار والإنسحاب.

ثالثاً: يحث على الإفراج عن أسرى الحرب؟ وإعادتهم إلى أوطانهم دون تأخير بعد وقف العمليات الحربية وفقاً لمعاهدة جنيف الثالثة الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٨.

رابعاً: يدعو إيران والعراق للتعاون مع الأمين العام في تنفيذ القرار، وفي جهود الوساطة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة مقبولة لكل من الجانبين لجميع القضايا المعلقة وفقاً للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً: يدعو جميع الدول الأخرى إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والإمتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تصعيد وتوسيع الصراع ومن ثم تسهيل تنفيذ القرار.

سادساً: يطلب من الأمين العام تشكيل هيئة محايدة تقوم بالتشاور مع إيران والعراق — بالتحقيق في المسؤولية عن بدء الصراع ورفع تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت.

سابعاً: يعترف بحجم الضرر الذي وقع خلال الصراع، والحاجة إلى جهود لإعادة الإعمار بمساعدة دولية فور انتهاء الحرب.

ثامناً: يطلب من الأمين العام أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة اجراءات تعزيز الأمن والإستقرار في هذه المنطقة.

تاسعاً: يطلب من الأمين العام إحاطة مجلس الأمن علماً بتنفيذ هذا القرار.

عاشراً: يقرر الأجتماع مرة أخرى إذا دعت الضرورة للنظر في خطوات أخرى لضمان الالتزام بهذا القرار.

شبكة الاعلام الدولية (الانترنيت) على الموقع : WWW.alharamain.com

1 - صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤٧٨ في ١٩ تموز ١٩٨٩، سمو الشيخ زايد يعلق: الوحدة هي أساس القوة والتقدم.

ولم تقف دولة الإمارات العربية المتحدة عند هذا الحد بل عملت على برمجة ما كانت تؤمن به وتدعو إليه من السلام بين العراق وإيران وذلك من خلال دعمها للمفاوضات المباشرة بين العراق وإيران في المحافل الدولية ولاسيما خلال اجتماعات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول ١٩٨٨ كما أنها في الوقت نفسه استنكرت الحملة الشعواء التي قامت بها أجهزة الإعلام الأمريكية ضد العراق برغم استخدامه أسلحة كيماوية ضد المدنيين الأكراد كما استنكرت قرار الكونغرس الأمريكي القاضي بفرض عقوبات على العراق بسبب ذلك. إذ صرح مسؤول بوزارة الخارجية في ١٤ أيلول ١٩٨٨ بأن دولة الإمارات ترى أن هذه المزاعم لا مسوغ لها وهي تستهدف في ضمن أهداف أخرى لصرف أنظار العالم عن المفاوضات الجارية بين العراق وإيران من أجل إنهاء الحرب وفتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار بغية إحلال السلام والاستقرار بين البلدين الجارين وأكد المسؤول أن دولة الإمارات تدعو جميع دول العالم إلى عدم الاهتمام بهذه المزاعم المغرضة التي لا تستند إلى دليل ثابت وقاطع والتركيز بدلاً من ذلك على دعم مسيرة المفاوضات الجارية بين العراق وإيران والإسهام في مساعدة الجانبين على التغلب على العقبات التي تعترض مسيرة السلام[1].

وخلاصة القول يمكن أن نلاحظ بأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية إزاء حرب الخليج الأولى تتسم بالنقاط الآتية[2]:

١. كان موقف الإمارات العربية المتحدة يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي وبعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي.

---

1 - صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٤٧٨ في ١٩ تموز ١٩٨٩، سمو الشيخ زايد يعلق: الوحدة هي أساس القوة والتقدم.

2 - نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٦٤- ١٦٥.

٢. كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات الحرب ١٩٨٠-١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب في المنطقة ازدادت ردود الفعل الدبلوماسية للدولة بما يتناسب مع قدراتها.

٣. أبقت دولة الإمارات العربية خيوط اتصال محدودة مع الجانب الإيراني حتى تبقى سبل ووسائل الاتصال قائمة يمكن استخدامها لأغراض التأثير في الجانب الإيراني خدمة لاحلال السلام وسيادة الأمن في المنطقة.

المبحث الثالث: حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الإماراتي منها:

بعد إتمام الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ عارضت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الانسحاب بسبب تورطها في حرب فيتنام[1]، لذلك قررت مواجهة قرار الانسحاب والسيطرة على تطوراته وقد حاول سايروس فانس وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إقناع وزير الخارجية البريطانية (هارولد مكملان) بإبقاء القوات البريطانية في الخليج العربي مقابل تعهد أمريكي بمساعدة بريطانيا في أزمتها المالية[2].

لقد عدت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سوف يضعف الإستراتيجية الأمريكية في:

١. مواجهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي.

٢. إضعاف القوات الأمريكية المتحاربة في فيتنام.

٣. احتمال سقوط أنظمة أقطار الخليج العربي في أيدي قوى الثورة العربية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في هذه المرحلة مهيأة لتحمل مسؤولية أمن الخليج العربي مباشرة فلم يكن لها تأثير في دول المنطقة سوى

---

1 - عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الاقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد ١٨١، ١٩٩٤/٣/١٦، ص ٤- ٥.

2- سيف الرميحي، التطور الاقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربي، ترجمة عبد السلام الإدريسي، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص ٢١٤.

إيران أو السعودية وبشكل غير فاعل وأن أية آراء لها فأنها تكون من خلال إيران والسعودية[1].

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الحماية العسكرية على هذه المنطقة الحيوية من العالم ولاسيما بعد انتهاء مرحلة السيطرة البريطانية المباشرة على منطقة الخليج العربي ولو تتبعنا التاريخ الأمني للخليج العربي بعد انتهاء تلك المرحلة لوجدنا بأنه قد مر بالمراحل الآتية:

١ ـ مرحلة السيطرة الأمريكية من خلال وسيط (محلي) إيران والسعودية (مبدأ نيكسون)[2].

٢ ـ مرحلة الوجود العسكري من خلال قوات الانتشار السريع استناداً إلى (مبدأ كارتر)[3].

٣ـ مرحلة التدخل العسكري من خلال الوجود في القواعد العسكرية في المنطقة.

---

1 - ج. البترسون، الدفاع عن شبه الجزيرة العربية، تحول المسؤوليات، مجلة الشؤون العالمية، معهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة ٢٨، عدد ٣، ١٩٨٤، ص ١٣.

2 - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نيكسون في جزيرة غوام وهي قاعدة عسكرية توجد فيها قوات عسكرية امريكية، طرح مبدأ سمي بـ(مبدأ نيكسون) ومفاده هو (فك الإرتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، وضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية) للتفاصيل ينظر علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨- ١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدرأسات والدولية، ص ٨٩.

3 - وجه الرئيس الامريكي جيمي كرتر في ١/٢٣ /١٩٨٠ خطاباً حذر فيه السوفييت رسمياً أن أي محاولة من أي دولة كانت في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف نرد على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها القوات المسلحة" وقد سمي بعض الصحفيين هذا الموقف باسم"مذهب كارتر" حديث الرئيس كارتر بثته اذاعة CNN في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٩.

إن المعطيات السابقة وستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه منطقة الخليج العربي خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران واندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والمتغيرات التي رافقت الحرب في منطقة الخليج العربي ومنها الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستبعاد العراق وإيران فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ:

التمركز المسبق للسلاح:

تعود جذور هذه الفكرة إلى بداية الثمانينات من القرن العشرين عندما أعلن ممثل وزارة الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية (ب.ويلس) في تشرين الثاني ١٩٨١ في المؤتمر الصحفي الدوري الذي تعقده الوزارة (إن الولايات المتحدة تخطط لإنشاء نظام دفاعي متكامل للشرق الأوسط خلال السنوات الـ (٥- ١٠) القادمة يقضي بالتمركز المسبق للسلاح للاحتياجات الكبيرة من الأسلحة الأمريكية على أراضي السعودية والدول المجاورة لها[1].

وأن يكون هذا السلاح جاهزاً للاستخدام في أوقات الأزمات وقد قدم الجنرال (نورمان شوارزكوف) القائد الأسبق للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية في تقريره إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكية في العشرين من نيسان ١٩٨٩ (إن هذه الإستراتيجية تعزز القدرة على الرد في أثناء عمليات واسعة النطاق وتعطي لنا مرونة في نشر القوات سريعا أن التخزين المسبق يوفر ميزة منها المناورات المشتركة)[2].

---

1 - الكسيي كروتسكيخ سفيتلوف، الروح العسكرية الأمريكية، آلة الحرب والأحلاف والقواعد وأعمال العدوان، ترجمة محمود شفيق سيفان، دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٢٨.

2 - كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، ط٢، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٩١، ص ٤٦- ٦٠.

كما يذكر أيضاً (إن قدرة القيادة المركزية على التمركز المسبق للسلاح ستتحسن بمقدار (٦٠٠٠) ستة آلاف طن من الذخيرة و(٥) خمسة ملايين برميل من الموارد البترولية)[1].

ولاشك إن القيمة الاستراتيجية العسكرية للخليج العربي في رأي الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في ربط قواعدها العسكرية الممتدة من جنوب شرق آسيا مع قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنتشرة في أوروبا الغربية بما يضمن استمرارية حرية حركة السفن والطائرات التابعة لها من منطقة الخليج العربي وإليها. وبهذه الإستراتيجية نلاحظ إن الولايات المتحدة قد أوجدت لها أكثر من موطئ قدم في دول الخليج العربي ولاسيما الإمارات الصغيرة (البحرين ــ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة وبالوقت نفسه كان بعض منظري الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بمنع ظهور أي قوى إقليمية في أي مكان من العالم يكون لها مصالح حيوية فيه وفي مقدمة هذه الأماكن منطقة الخليج العربي ولاسيما عندما تكون هذه القوى قادرة على تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يتعين معه القيام بنوع من الرد[2]. ويأتي العراق في مقدمة هذه القوى بحكم وقوعه في إحدى أهم بقاع العالم (منطقة الخليج العربي) وقد كان العراق عدواً للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها الحيوية في المنطقة (العراق صديق للاتحاد السوفييتي والأخير عدو لدود للولايات المتحدة الأمريكية) لذلك

---

1 - المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

2 - رامي خليل زاده، الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية: انعكاساتها عليها وعلى العالم، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة رقم (٥) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص٩.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال العراق في قائمة الدول المشجعة على الإرهاب الدولي وأنه أحد الأقطار المتطرفة[1].

كذلك نرى أن هدف الولايات المتحدة الإستراتيجي في حرب الخليج الأولى هو ضرب التيار القومي المتمثل بالعراق بالتيار الإسلامي المتمثل في إيران لأن كلا التيارين يمثلان تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بشكل خاص. ولقد جاء في التقرير الخاص الذي أعده خبراء أمريكيون بتكليف من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٨٥ أن الولايات المتحدة مثلها في ذلك مثل حلفائها في المنطقة لم تشعر بأي ارتياح إزاء فكرة أن يصبح العراق القوة العسكرية المهيمنة في الخليج العربي[2]. وفي التقرير الذي أعده (هارولد سوندرز) عام ١٩٨٦ الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك بعد جولة خليجية قام بها أكد السبل المتعددة والشاملة التي يمكن بها حماية المصالح الأمريكية في المنطقة بقوله " وأن لا نعمل في المستقبل على ظهور أية قوة عسكرية في المنطقة، وأن نجعل كل الدول التي تحيط بمنطقة الخليج العربي دولاً ضعيفة عسكرياً وإلا فأن هذه الثورة العسكرية ستتحول في يوم من الأيام إلى مصدر تهديد حقيقي لأمننا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي وإنني اقترح أن نراقب عن كثب مجمل التطورات في المنطقة ولاسيما تلك الدول التي تحيط بمنطقة الخليج العربي)[3].

---

1 - فاضل زكي محمد، الإستراتيجية وإدارة الازمة الدولية، دراسة لحالة الأزمة العراقية-الأمريكية البعد الإستراتيجي، مجلة أم المعارك، العدد ١٤، مركز أبحاث المعارك، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٣.

2 - ينقل الهمش رقم (٢) مجموعة باحثين.

3 - فاضل زكي محمد، المصدر نفسه، ص ٣٩- ٤٠.

وفي منتصف عام ١٩٨٨ انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من موقف المحايد إلى موقف التهجم على العراق والبدء بحملات شاملة وحادة ومعادية له اعتمدت على عدة محاور أبرزها: إن العراق لا يحترم حقوق الإنسان ويضطهد الأقليات ويعادي الديمقراطية ويصنع أسلحة الدمار الشامل وغيرها[1]. وقد اقترنت هذه الحملات الإعلامية بقرارات سياسية معادية للعراق منها حظر تصدير سلع زراعية ومعدات صناعية سبق التعاقد عليها ودفعت أثمانها، وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عدت تنامي القوة العسكرية العراقية خطراً يهدد مصالحها وأمن الدول المجاورة[2]. لاسيما أنَّ العراق بقدراته البشرية وموارده الطبيعية اصبح مهيأً فعلاً لقيادة المنطقة سياسياً [3]. وقد صاحب ذلك اندفاع العراق على تأكيد استقلاله الوطني بشقيه السياسي والاقتصادي وبنوازع وطنية فبات يشكل خطراً على الدول الاستعمارية ولسيما الولايات المتحدة الأمريكية[4] يقابله إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في إبعاد العراق عن أهدافه الوطنية والقومية[5].

1- صلاح المختار، أم المعارك والمأزق الإستراتيجي العالمي، مجلة شؤون سياسية، العدد ٢، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد ١٩٩٤، ص ١٠.

2 - محمد رضا فوده ،تحديات الأمن القومي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، ط٢ ، مركز الدرأسات العربي ـ الأوروبي، بيروت، ١٩٩٧، ص١٦٠.

3 - عبد اللطيف محمود، تطور العلاقات العربية الأمريكية من إستراتيجية الأضواء إلى إستراتيجية الإجهاض، مجلة الوحدة، العدد ٩٣، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط ١٩٩٢، ص٩٢.

4- عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي، في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧ ،١٩٩٢، ص١٠.

5 - مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد٢ ، مركز الدرأسات الدولية، بغداد ١٩٩٢، ص١٠.

وفي الوقت نفسه جعلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في سلم أوليات اهتمامها فراحت تدفع بجميع العوامل والظروف الدولية إقليمياً وعالمياً نحو المواجهة مع العراق وانتظار الفرصة السانحة للتصادم معه[1]. فضلاً عما تقدم فأن العداء الأمريكي للعراق له أسباب وخلفيات كثيرة وفي مقدمتها[2]:

١. تبني العراق القضية الفلسطينية وتشجيع الدول العربية الأخرى على تبني الرأي نفسه أي تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين.

٢. المطالبة العراقية المستمرة بخروج القوات الأمريكية من الخليج العربي.

٣. إنَّ العراق يملك ثاني احتياطي عالمي من النفط الخام فضلاً عن قربه من الاحتياطات النفطية العالمية (منطقة الخليج).

٤. الدعوة العراقية المستمرة للوحدة العربية والذي يعد بمنزلة تهديد مباشر.

٥. الدعوة المستمرة للدول العربية برفض سياسة الهيمنة الأمريكية.

إن ما ورد أعلاه كان يمثل خطراً مباشراً وكانت الولايات المتحدة تبحث عن سبب مباشر لضرب العراق وقد جاءت اللحظة الحاسمة في الثاني من آب ١٩٩٠ بدخول القوات العراقية الكويت، وكانت الأسباب لذلك قد بدأت منذ أن طلب العراق مساعدات مالية من دول مجلس التعاون وقد رفض الطلب العراقي وفي الوقت نفسه طالبت دول مجلس التعاون الخليجي العراق تسديد الديون المستحقة عليه مما أثار سخط العراق الذي رأى أنه حارب ثماني سنوات مع إيران دفاعاً عن أمن دول مجلس التعاون، مما صعد التوتر بين العراق ودول المجلس هذا الخلاف على حصص الإنتاج النفطي المقررة من

---

1 - سعد رشيد عبد النبي، الإدراك العراقي للبيئة الدولية في واقعها الراهن، مجلة أم المعارك، العدد٢ ، مركز الأبحاث أم المعارك، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

2 - ضياء الدين جمال، أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، مجلة الحكمة، بغداد ٢٠٠٣ ، ص٣٨.

منظمة الأوبك إذ تجاوزت الكويت والإمارات الحصص المخصصة لها وبذلك أصبح هنالك فائض في السوق النفطية مما أدى إلى انخفاض الأسعار ومن ثم خسارة العراق مليارات الدولارات، وفي تصعيد أخر للموقف قال الرئيس العراقي صدام حسين في جلسة مغلقة لمؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٠ موجهاً الحديث إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح "إنها حرب اقتصادية حقيقية تقودونها ضد بلدي"[1].

ولابد من الإشارة إلى أن لقاء جدة في المملكة العربية السعودية في (٣١ تموز آب ١٩٩٠) شكل أخر محاولة دبلوماسية عربية لحل الأزمة، فقد رفض الأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الحضور للقاء مع الرئيس العراقي صدام حسين وأرسل سعد العبد الله الصباح ولي العهد وكل من وزير الخارجية والعدل ليحلو محله، وعندما أبلغ الخبر إلى الرئيس العراقي صدام حسين انتابه شعور بالإهانة، فألغى سفره هو شخصياً أيضاً، وأرسل نيابة عنه نائبه عزت إبراهيم سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء وعلي حسن المجيد عضو قيادة قطر العراق. وفي الجلسة الافتتاحية التي استمرت (٩٠) دقيقة قرأ عزت إبراهيم على الحاضرين قائمة طويلة من التهم العراقية الموجهة ضد الكويت ثم رد الشيخ سعد العبد الله ولي العهد الكويتي بدوره على كل تهمة من تلك التهم: بعد ذلك كرر عزت إبراهيم بكل إلحاح طلب صدام حسين القديم بأن تدفع الكويت للعراق مبلغ عشرة مليارات دولار كقرض إذا لم يكن من الممكن تقديمها كمنحة. ولكن ولي العهد الكويتي لم يقبل سوى دفع تسعة مليارات رفضها عزت إبراهيم قائلاً: أن لديه تعليمات بأن لا يقبل بدولار واحد أقل من عشرة مليارات[2].

1 - **أحمد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٠، آب ١٩٩١، ص٩٤.**

2- **نقلاً عن جون كوولي، الحصاد ـ حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، تقديم بيار سالينجر، بيروت، ص٣٢٢.**

وفي أثناء تناول العشاء الرسمي الذي أقامه الملك فهد أعلن الملك أنه سيتولى دفع المليار دولار لاستكمال العشرة مليارات التي طلبها العراق وشكره العراقيون على ذلك وآوى إلى فراشه مطمئناً على أنْ الأمور انتهت على خير، وواجه ولي عهد الكويت سعد العبد الله الصباح نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم مرة أخرى بقوله أنه قبل البت في موضوع التسعة مليارات لابد من الاتفاق فوراً ودون تأجيل على الخط الحدودي بين العراق والكويت على الخريطة التي كانت أمامهم في تلك اللحظة على الطاولة، ولكن العراقيون رفضوا ذلك مباشرة.

وفي اليوم التالي انصرف الجميع إلى دولهم دون إصدار بيان مشترك عن ذلك اللقاء ليخبر كل منهم مسؤوله عما دار في لقاء جدة[1].

وفي الثاني من آب عام ١٩٩٠ أي بعد يوم واحد من انتهاء اللقاء دخلت القوات العراقية الكويت معلنة بذلك بداية حرب الخليج الثانية.

وفي السابع عشر من كانون الثاني هاجمت الولايات المتحدة العراق مع قوات التحالف ومن الجدير بالذكر أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة قد قدمت دعماً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها إذ سمحت لها بنشر الطائرات واستخدام مجالها الجوي ومنحها جميع التسهيلات من قواعدها العسكرية حتى عملية توفير المعدات والوقود كجزء من عمليات المراقبة على العراق[2]. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما قدمت دولة الإمارات للولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ وجودها في منطقة الخليج العربي حالها حال أي دولة عربية في ضمن دول مجلس التعاون الخليجي ومن بين ما قدمت:

---

1 - **حديث خاص للمؤلف جون كوولي مع الملك الأردني الراحل حسين بن طلال ووزير خارجيته آنذاك مروان القاسم في عمان، تشرين أول ١٩٩٠، و٦ آذار ١٩٩١.**

2 -United Arab Emirates Facilites September.23-200 .

إقامة قاعدة الظفيرة الجوية ويتمركز في هذه القاعدة مجموعة التزويد الجوية (٧٦٣) ومجموعة (٤٤١٣) المؤقتة للتزويد الجوي المرتبطة بمجموعة التزويد الجوية في جنوب غربي أسيا ومزودة بطائرات (١٥- ١٣٢) الخاصة بالتزويد الجوي ومساندة الطائرات الحربية الأمريكية[1]. وهذه القاعدة الجوية تعد أكبر قاعدة في (أبو ظبي) وخلال التحضير لحرب الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١ انتشر في هذه القاعدة الفرقة الفنية المقاتلة العاشرة الأمريكية[2].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ هذه القاعدة كان لها أثر كبير في احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفليد) للمسؤولين الإماراتيين من خلال تقديمه الشكر لهم في أثناء زيارته في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٠٣ [3].

ميناء جبل علي: يقع هذا الميناء جنوب مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة وهو أحد أكبر الموانئ في العالم وله (٦٧) منصة بدأ العمل به عام ١٩٧٦ وأكمل عام ١٩٧٩ واعتبر مخصصاً للدعم اللوجستي في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية البحرية، وهناك اتفاقية متبادلة بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تحدد عملية انتشار القوات المسلحة الأمريكية في هذا الميناء فضلاً عن الخدمات الأخرى المستخدمة من هذه القوات وتعرف هذه الاتفاقية ب (PERS-5).

ميناء زايد: يسهم هذا الميناء في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ويقع في العاصمة (أبو ظبي) لذلك يعرف أيضا بميناء أبو ظبي.

---

1 -Qatar Facilities , Doha Intemational Airport . September. 23-2003 .P.2.
2 -Ibid ,P.I.
3 - **راديو مونتكارلو، الأحد في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٠٣ في الساعة ١١.١٠ مساء انصات.**

لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة شأنها شأن باقي دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير قواتها العسكرية والحفاظ على أمنها لأنَّها دولة لا تحمي نفسها ولاسيما أن لها مشاكل مع إيران الدولة ذي النزعة الدينية المتطرفة والجدول الرقم (١) يوضح لنا مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج خلال عقد نهاية الثمانينات والتسعينيات ومن بينها دولة الإمارات.

جدول رقم (١)

الإنفاق العسكري الخليجي للمدة ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات).

السنة	الدولة	الإمارات العربية	البحرين	السعودية	العراق	قطر	الكويت	سلطنة عمان
١٩٨٩		٢٢٧٩	١٢١	١٤,٩١٢	١٥٧٤٠	١١١	٢٥٧٤	١٨٢
١٩٩١		١٩٠٥	٢٥١	٢٨,٤٣٣	٧٤٩٠	٧٨١	١٢,٩٣	١٦٧٥
١٩٩٣		٢٣٠٠	٢٥٩	١٧,٣٦٠	٢٦٠٠	٣٣٠	٣١٧٢	١٨٨٢
١٩٩٥		٢٠٠٠	٢٧٣	١٧,٢٠٠	١٣٠٠	٧٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠
١٩٩٧		٣١٠٠	٣٦٤	١٨,٢٠٠	١٣٠٠	١١٠٠	٣٦٠٠	١٨٠٠
١٩٩٩		٣٨٠٠	٣٠٦	١٨,٤٠٠	١٤٠٠	١٣٠٠	٣٠٠٠	١٦٠٠
٢٠٠٠		٣٤٠٠	٤٤٤	١٨,٧٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	٣٣٠٠	١٧٠٠

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تتجه لتصبح أحد أكبر مشترٍ للسلاح في الشرق الأوسط. ففي الخامس من آذار ٢٠٠١ عقدت الإمارات اتفاقية قيمتها (٦,٤) مليار دولار مع شركة (لوكسهيد مارتن) الأمريكية لشراء (٨٠) طائرة مقاتلة من طراز F1 من الولايات المتحدة[1]. كما أبرمت الإمارات مع شركة (هاتريس) الأمريكية عقداً قيمته (١٢) مليون دولار للحصول على معدات اتصال لاسلكي[2].

1 - مصطفى إبراهيم سلمان المصدر السابق، ص ١٩٧ .

2 - المصدر نفسه، ١٩٨ .

إن دولة الإمارات حالها حال أي دولة خليجية في عملية استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تعميق ارتباط هذه الدول إستراتيجياً بالغرب لأن هذه الدول سوف تظل بحاجة لصيانة هذه الأسلحة وكذلك سوف تكون مضطرة إلى دعم ومساندة الولايات المتحدة والغرب في عموم سياسته اتجاه المنطقة بشكل خاص لذلك نرى أن دولة الإمارات ضمن سياستها الخارجية المتوازنة أدت دوراً بارزاً خلال أزمة دخول العراق الكويت وشاركت بشكل مباشر في الجهد العسكري من خلال تقديم الجيش ضمن مجلس التعاون الخليجي وكذلك استخدام القواعد الأمريكية في أراضيها لضرب العراق.



الخاتمة

تبين من خلال الدراسة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة، قد انتهجت سياسة خارجية حكيمة في تعاملها مع الأقطار العربية بشكل خاص والدولية بشكل عام، اتسمت بالاتزان المستند إلى معايير محددة وثابتة، وقد سعت جاهدة في ذلك من أجل الحفاظ على استقلالها وتحقيق أهدافها.

على الرغم من حداثة استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١ إلا أنها حرصت على أن تحتل مكانة في مختلف الأصعدة الدولية وتؤدي دوراً مهماً وفاعلاً كأحد أعضاء المجتمع الدولي وكانت خطواتها الأولى الانضمام إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بعدها. فضلاً عن ذلك عملت على المشاركة في المؤتمرات الدولية كافة ولاسيما ما يتعلق بالقضايا العربية، كذلك نراها ساهمت بفاعلية في المنظمات والوكالات المتخصصة انطلاقاً من أن الهوية العربية والقومية العربية تعطي موقفاً قوياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت أولى القضايا التي أولتها اهتمامات بالغة هي القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومساندة جميع الجهود العربية والدولية في تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي.

إن دولة الإمارات تمتلك ثروة نفطية كبيرة قد كرست جزءاً منها لتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للدول العربية والإسلامية والدول الفقيرة الأخرى في العالم، وتحقيقا لهذا المبدأ أُنشأ صندوق (أبو ظبي) للإنماء الاقتصادي.

نلاحظ كذلك أن دولة الإمارات العربية المتحدة حاولت مكثفة البقاء على استقلالية العراق والحفاظ على أقل قدر من القيمة العربية وعدم ضربها

وتجسد ذلك من خلال تقديم رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة إلى مؤتمر القمة العربية في تشرين الثاني ٢٠٠٣ التي دعا فيها الإمارات القيادة العراقية إلى (التخلي عن السلطة ومغادرة العراق مقابل تمتعها بكل المزايا المناسبة) وكان هذا ضمن الدعوات التي كان يطلقها الشيخ زايد إلى تبني الحل السياسي السلمي لأزمة الخليج الثانية وإبعاد الحل العسكري.

وهذا يدل على أن الإمارات تعمل وفق مبدأ نصرة القضايا العربية على الرغم من وجود الخلافات والتناقضات بين الحكام العرب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن دولة الإمارات عملت بشكل عملي لتمازج العامل الاجتماعي داخل الدولة على الأصعدة كافة من خلال تطوير هذا المجتمع، لأن المجتمع الإماراتي يتكون من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة وفي الوقت نفسه كان هذا العامل هو قوة نهضة للسياسة الداخلية والخارجية لدولة الإمارات وجعلها أنموذجاً بين أقطار الخليج العربي الأخرى.

في النهاية يمكن القول أن الإمارات العربية المتحدة تعمل يشكل دؤوب لبقاء القوات التابعة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى لو انسحبت من العراق وهذا ما يذكرنا في بداية بحثنا في الرسالة ما قدمته الإمارات إلى بريطانيا قبل الانسحاب من المنطقة من عرض مالي من أجل بقاء هذه القوات على الرغم من مباركة كل الأطراف العربية والإقليمية بالانسحاب. لذلك نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها الشيخ زايد بن سلطان قد فتح أراضيه وقواعده العسكرية للقوات الأمريكية وهذا ما أشرنا إليه في الرسالة عن عدد القوات الأمريكية في دولة الإمارات، وفي ضمن هذا العامل (مظلة الحماية الأمريكية) توجهت الإمارات بشكل كبير لجعل نفسها منطقة استقطاب اقتصادي عالمي حر يكون مرتكزاً

للشركات العالمية الكبرى ولاسيما الأمريكية والأوروبية واليابانية، فضلاً عن البوادر الأخيرة للصين لأخذ حيز كبير في هذه المنطقة كعملاق اقتصادي ينافس الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية، لذلك نلاحظ أن سياسة الشيخ زايد الاقتصادية وخلفه الشيخ خليفة بن زايد كانت العمل على الوتيرة الاقتصادية المحمية نفسها.



ملحق :

((((خريطة الإمارات العربية المتحدة))))

****

الفهرس

